

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمانيين

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أكتوبر 2017.

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	دورة أكتوبر 2017
• محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 30 ربيع الأول 1439 (19 ديسمبر 2017).....	3898
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.	
• محضر الجلسة الرابعة والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 7 ربيع الآخر 1439 (26 ديسمبر 2017).....	3924
جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين: الموضوع الأول: السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية. الموضوع الثاني: السياسة الأجرية في المغرب.	3856
جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان تضامنا مع الشعب الفلسطيني على إثر التطورات المتعلقة بوضعية القدس.	3872
• محضر الجلسة الحادية والثلاثين بعد المائة ليوم الإثنين 22 ربيع الأول 1439 (11 ديسمبر 2017).....	
• محضر الجلسة الثانية والثلاثين بعد المائة ليوم الثلاثاء 23 ربيع الأول 1439 (12 ديسمبر 2017).....	

محضر الجلسة الحادية والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الإثنين 22 ربيع الأول 1439 (11 ديسمبر 2017).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، والسيد عبد الحكيم بن شماش رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان ودقيقتان، إبتداء من الساعة السادسة مساءً والدقيقة الخمسين.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة بين مجلسي البرلمان تضامنا مع الشعب الفلسطيني على إثر التطورات المتعلقة بوضعية القدس.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين،

السيد سفير دولة فلسطين،

كما تعلمون جميعا، وكما أحسننا جميعا، بغير قليل من الاندهاش والاستغراب والقلق والغضب. فقد فوجئ المنتظم البرلماني الكوني، والمنتظم الأممي كله، وبالطبع الساحة العربية جمعا، بقرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس. هذه المدينة التي عملت إسرائيل على إخضاعها بعد أن احتلتها سنة 1967، إخضاعها للقانون الإسرائيلي في سنة 1980، إخضاعها بالقوة والغطرسة والعنف وتجاهل القانون الدولي والقرارات الأممية. ولا يتعلق الأمر هنا بقرار دبلوماسي سيادي للولايات المتحدة الأمريكية، وإنما هو قرار منفرد يمس القضية الفلسطينية في الصميم، وحقوق الشعب الفلسطيني والحقوق الدينية والروحية والعقائدية للمسلمين والمسيحيين كافة، في مقدساتهم داخل القدس الشريف.

والغريب أن المصادفة، وهل هي مصادفة فعلا؟، جعلت هذا القرار يأتي في الذكرى المئوية لقرار "وعد بلفور"، وبعد مرور حوالي أسبوع فقط على اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، مما يبعث على الاعتقاد بأنه قرار يستخف حقا بمنظمة الأمم المتحدة، ويضرب عرض الحائط بميثاقها وقراراتها، وكذا بالقانون الدولي والشرعية الدولية على السواء.

عمليا، سيداتي سادتي، زميلاتي زملائي، نحن أمام قرار فاقد للشرعية، فاقد للمصداقية، فاقد لأي سند عقلائي منطقي، ولكل بعد مبدئي قانوني وأخلاقي، فضلا عن أنه قرار يطلق أيدي المسؤولين

الإسرائيليين لممارسة شريعة الغاب، عمليا كذلك يأتي قرار الرئيس الأمريكي لدفن كل أمل في السلام في منطقة الشرق الأوسط ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية غير مؤهلة لتكون راعية للسلام، مما يجعلها خصما لا حكما في سرورة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي كانت قد جعلت من قضية القدس المدينة والمقدسات بندا من بنود مفاوضات الحل النهائي. من هنا نثمن عاليا مبادرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، ورئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، الذي كان سابقا حفظه الله، في مراسلة الرئيس الأمريكي لوضعه في صورة الواقع الملموس وحمله على التفكير مليا في قراره الذي يفتقد الحكمة، يفتقد الجدية، يفتقد المسؤولية التاريخية، يفتقد الحس السياسي والدبلوماسي الناضج والعقيم. وإنما في برلمان المملكة المغربية لنعبر عن رفضنا لقرار يقفز على التاريخ، ويجانب الصواب، ويستخف بالقوانين والشرعية الدولية، ويعقد الأوضاع على الأرض بل ويزيدها تدهورا وهشاشة.

وهكذا، فإننا في البرلمان المغربي، وبعد هذه الجلسة البرلمانية المشتركة بين مجلسينا، مجلس النواب ومجلس المستشارين، سنستضيف صباح يوم الخميس إن شاء الله المقبل قمة لرؤساء البرلمانات العربية حول هذه التطورات الخطيرة التي تمس بوضع مدينة القدس، والمقدسات الشريفة فيها بل وبالحقوق الثابتة المؤكدة للشعب العربي الفلسطيني الشقيق واستطرادا سنحضر، وسنساهم، وسنبادر في إطار جميع المحافل والمنتديات والمبادرات البرلمانية الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع في أفق التوجه الذي خطط له صاحب الجلالة، تفعيلًا لإلتزامات المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه القدس الشريف. الكلمة الآن لزميلي السيد رئيس مجلس المستشارين.

السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

زميلاتي زملائي المستشارين والنواب المحترمون،

السيد سفير دولة فلسطين المحترم،

أيها الحضور الكريم،

اسمحوا لي في بداية هذه الكلمة المقتضية، وبدون مقدمات، أن أضم صوتي إلى أصوات كل أحرار العالم ومحبي السلام والعدل والتعايش، لأدين وأستنكر بأقوى وأشد عبارات التنديد والاستنكار قرار الإدارة الأمريكية القاضي بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة والإعتراف بها عاصمة لإسرائيل. وبرغم الشعور بالخجل، لأننا نردها هنا ما اعتدنا على ترديده طوال عقود ممتدة من الزمن من عبارات الشجب والإستنكار والتنديد وغير ذلك مما عرفته وصارت تسخر منه الشعوب، فإننا مع ذلك نندد ونستنكر ونشجب هذا القرار

بأعمال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وتسليمها رسمياً الرسالة الخطية التي وجهها صاحب الجلالة إلى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، فإننا نحيا عالياً الشعب المغربي الذي عبر مرة أخرى من خلال المسيرة الوطنية الحاشدة للإحتجاج والرفض الجماعي لقرار الإدارة الأمريكية، وللتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع قضيتته العادلة والمشروعة.

وفي هذا السياق، وإنسجاماً مع مواقفنا الوطنية الثابتة والراسخة بخصوص قضيتنا الفلسطينية، نعقد اليوم كما أشار إلى ذلك أخي الأستاذ الحبيب المالكي، هذه الجلسة العمومية المشتركة بين غرفتي البرلمان، أولاً للتعبير عن شجبنا لهذا القرار وعن رفضنا لهذا القرار الذي يعتبر مساساً صارخاً بالشرعية الدولية، ولكي نرفع صوتنا عالياً لرفض سياسة تهويد القدس والمساس بوضعية هذه المدينة المقدسة. ولكي نجدد ثلثاً، دعمنا الثابت وتضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني، ووقوفنا إلى جانبه لنيل حقوقه المشروعة وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

وندعو بالمناسبة المنتظم الدولي إلى أخذ الخطوات العملية لتحقيق ذلك، على اعتبار أن قضية القدس هي المبتدأ والمنتهى لأي حل ولأي مشروع لإنقاذ المنطقة مما تعيشه من تدمير وتقويض لما تبقى من فرص السلام. ولكي نناشد رابعاً، المنتظم الدولي، وفي المقدمة طبعاً الدول الأعضاء الدائمة العضوية في مجلس الأمن، بأن تتحمل مسؤوليتها كاملة للحفاظ على الوضع القانوني والسياسي للقدس، وتفادي كل ما من شأنه الزيادة في إثارة الصراعات والمساس بالإستقرار الهش في المنطقة، أو كل ما يمكن أن يوجب مشاعر الغبن والإحباط التي تغذي التطرف والإرهاب، وإضعاف كل الأمل في مفاوضات جديّة لتحقيق رؤية المجتمع الدولي حول حل الدولتين.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

أستغل هذه المناسبة، لأذكر ببعض المقترحات التي سبق لنا أن عبرنا عنها في الكلمة الإفتتاحية، بمناسبة المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للإتحاد البرلماني العربي، الذي احتضنته هذه القاعة، قاعة مجلس النواب، الخميس 27 من السنة الجارية من سنة 2017، بخصوص قضيتنا الفلسطينية. وأخص بالذكر:

أولاً، التأكيد على الحاجة الملحة لإعداد مخطط ترافعي إستعجالي لإعادة الحياة أو إعطاء زخم أقوى للتضامن الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة، على أساس أن يستدمج هذا المخطط البعدين الرسمي والشعبي؛

ثانياً، النظر في إمكانية وضع وتنفيذ إستراتيجية لتعبئة البعد الأفريقي والآسيوي عربياً وإسلامياً، بشأن هذه القضية الحيوية والمصيرية؛

ثالثاً، ضرورة استثمار عضويتنا كبرلمان مغربي في المنتديات والمنظمات البرلمانية القارية والجهوية من أجل صياغة عريضة من

الذي لا يوازيه في خطورته سوى "وعد بيلفور" المشؤوم، والذي ستكون له تداعيات وعواقب غير محسوبة وخطيرة على الإستقرار والأمن في المنطقة، ولربما في العالم أجمع. وهناك إجماع وتأكيد من طرف كل الفاعلين في الساحة الدولية، دولا، وهيئات وطنية وإقليمية ومنظمات غير حكومية، على خطورة هذه الخطوة التي تمس وتعمل على تقويض الجهود الدولية الهادفة لتحقيق السلام، بل الأكثر من ذلك يمكنها أن تزج بالمنطقة في مزيد من التوترات والصراعات والحروب والتطرف والكرهاية.

ولا يسمح المجال هنا للتذكير بكل مواقف دول العالم من احتلال القدس الشرقية منذ عام 1967، التي تعكس الوضع الخاص للمدينة، وكذا قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن التي اعتبرت كل الإجراءات التي اتخذتها وتتخذها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس لأغية تماماً، وليست لها أية شرعية قانونية، ولا يمكن أن تغير بأي حال من الأحوال وضعية القدس، مما يجعل والحالة هذه قرار الرئيس الأمريكي الأخير إعتداءً صارخاً على الشرعية الدولية، وتعارضاً صريحاً مع أحكام القانون الدولي وجميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في هذا الشأن، وتحدياً سافراً للضمير الإنساني العالمي، كما تعبر عنه الملايين من الأصوات التي تصدح في مختلف أرجاء العالم، وقراراً مسؤولاً وشريكاً في سفك الدماء الفلسطينييين الزكية، التي تراق الآن على أيدي جنود الإحتلال الإسرائيلي.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

ومواجهة لهذا القرار الذي يتناقى مع الشرعية الدولية، أذكر بالمناسبة بكل المساعي والإتصالات المكثفة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، بصفته أمير للمؤمنين، ورئيساً للجنة القدس، للحيلولة دون اتخاذه منذ بداية تواتر الأخبار حول النية الأمريكية للإعتراض بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها من تل أبيب إليها، ومنها الرسالة الملكية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، السيد "أنطونيو غوتيريس" يوم الأربعاء الماضي، والتي أكد فيها جلالته على أن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس ينطوي على خطر النج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية، والمس بالجهود الدولية الهادفة إلى خلق أجواء ملائمة لإستئناف مفاوضات السلام مبرزا جلالته أن الأمر قد يفضي إلى مزيد من التوتر والإحتقان وتقويض كل فرص السلام، ناهيك عما قد يسببه من تنامي ظاهرة العنف والتطرف. وذكر صاحب الجلالة، بالرؤية التي يتقاسمها المغرب مع كل محبي السلام والساعين له والمدافعين عنه في العالم والمتمثلة في الحفاظ على وضع القدس كمدينة للسلام والتسامح مفتوحة أمام أتباع كافة الديانات السماوية ونموذجاً للتعايش والتسامح.

وإننا، إذ نساند وندعم من هذا المنبر، كل الخطوات التي أقدمت عليها حكومة بلادنا، بتعليمات ملكية سامية، من استدعاء للقائمة

وعمق وقوة ارتباطهم بها وما تشكله من قدسية ورمزية استثنائية يجعلها خطأ أحمرًا لا يمكن تجاوزه. وهنا لابد من التذكير، ونحن في خضم هذا الوضع العربي الرديء أن معجزة الإسراء، وسورة الإسراء شاهدة وذكرى وموعظة عظيمة على الربط المباشر ووحدة المصير بين المسجد الحرام والمسجد الأقصى. وربنا عز وجل، يخبرنا بإسراء رسوله عليه الصلاة والسلام من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى المبارك، فالمساس بالقدس وبالمسجد الأقصى هو مساس بكل حرمان المسلمين؛

ثانياً، هذا القرار الخطير والمتهور وغير المحسوب العواقب ليس جديداً ولا غريباً ولا مفاجئاً، وبالتالي لن يغير شيئاً من وضع القدس ولا من واقع الصراع، لأنه ليس إلا حلقة أخرى في مسلسل العدوان الصهيوني الغاشم الذي لم يتوقف يوماً على أرض فلسطين المغتصبة، وشعبها البطل الصامد منذ "وعد بلفور" المشؤوم إلى قرار ترامب المتهور، وعد قرار من لا يملك إلى من لا يستحق، وما تخللها من إمعان في تكريس مآسي وجراح شعب فلسطين العظيم. هذا القرار الخطير والمتهور وغير محسوب العواقب، هو إعلان حرب على القضية الفلسطينية، يؤكد أحقية خيار المقاومة والوحدة ويوضح لمن لا يزال له بصيص أمل في دور الإدارة الأمريكية في إقرار حق الشعب الفلسطيني كراعية للسلام؛

رابعاً، هذا القرار الخطير والمتهور وغير محسوب العواقب يشكل خطوة استفزازية أخرى، ويمثل خطأً استراتيجياً لن يغير من أصل وواقع الصراع شيئاً، ولن يختطف القدس من مكانها ومن أهلها ومن قلوب العرب والمسلمين جميعاً. وهنا نساءل الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي، هل يمثل هذا القرار سيتم تحقيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وإقام السلام العادل والدائم ودولة فلسطين بعاصمتها القدس؟، كما نوجه الخطاب مباشرة إلى الشعب الأمريكي الحر، وإلى كل الشعوب والضمائر الحية لنساءلهم جميعاً، هل يمثل هذه القرارات غير الشرعية والمستفزة والجائرة والمتهورة سيعيش العالم في أمن وسلام وسينزع فتيل الأزمات والإحتقان والتوتر والعنف، وينضب منبع التطرف والإرهاب وتعالج مشاعر الغبن والإحباط والظلم التي يحسها العرب والمسلمون وكل الأحرار في العالم؟.

وفي الختام، يؤكد فريق العدالة والتنمية بالبرلمان على ما يلي:

أولاً، تأكيدنا على المكانة الراسخة والثابتة التي تتبوؤها القضية الفلسطينية في وجدان الشعب المغربي قاطبة، وما تحظى به من عناية ودعم رسمي وشعبي وكذا الموقف الراسخ لبلادنا من القضية الفلسطينية وثوابتها ومن ضمنها القدس الشريف عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة؛

ثانياً، إجادتنا واعتزازنا الكبيرين بدور ومبادرات أمير المؤمنين جلالة الملك حفظه الله، بصفته رئيس لجنة القدس، في دعم القضية الفلسطينية، وللدفاع عن القدس ودعم صمود المقدسيين، وتقديرنا وإجلالنا واحترامنا للمقاومة الوطنية والشعبية في فلسطين والمقدسيين

أجل الصياغة والترافع على عريضة برلمانية إلى الإتحاد البرلماني الدولي بغرض إذكاء الوعي الشعبي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية من جهة، وبغية استحداث وإيفاد بعثة دولية لاستطلاع الأوضاع بالقدس الشريف والتماس استصدار قرار بشأن الوضع القانوني لهذه المدينة المقدسة بدل المطالبة بتسجيل هذا الأمر كبنود طارئ كما دأبنا على ذلك في أشغال مؤتمرات الإتحاد البرلماني الدولي.

هذا حضرات السيدات والسادة، موقفنا الراسخ والثابت على مر التاريخ وفي كل المحطات من قضيتنا الفلسطينية التي تعتبر قضية كل المغاربة ملكاً وشعباً، ولن نذخر جهداً للدفاع عن قضيتنا الحيوية والمصيرية هذه وضمنها موضوع القدس الشريف الذي نرفض بشكل مطلق أي مساس بوضعيته. والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً للزميل رئيس مجلس المستشارين.

نمر الآن إلى إعطاء الكلمة لرؤساء الفرق بالمجلسين، بإعطاء الكلمة للسيد الرئيس إدريس الأزمي الإدريسي بإسم فريق العدالة والتنمية. وأطلب من الجميع قدر الإمكان احترام الوقت لتتم تغطية كل التدخلات.

النائب السيد إدريس الأزمي الإدريسي، رئيس فريق العدالة والتنمية:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة الرؤساء المحترمين،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

سعادة سفير دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشريف،

يا شعب فلسطين العظيم،

بسم الله الرحمن الرحيم " سبحان الذي أسمى بعده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير"

السيد الرئيس المحترم،

نجتمع اليوم في إطار جلسة عمومية للبرلمان المغربي بمجلسيه، على إثر إعلان الرئيس الأمريكي عن قراره الخطير والمتهور بنقل سفارة بلاده إلى القدس المحتلة، ورب ضارة نافعة، لقد هز هذا القرار المتهور وأيقظ وجدان الأمة بأكملها وأحيا القضية الفلسطينية في نفوس أبناء الأمة وخاصة الشباب بعد أن ران على القلوب ما ران من هول الوهن والتقسيم والتجزئ ومحاولات التطبيع، وهي مناسبة لنسجل بإسم فريق العدالة والتنمية بالبرلمان ما يلي:

أولاً، محورية ومكانة القدس والأقصى في قلوب العرب والمسلمين،

المستشار السيد محمد الشيخ بيد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

زملائي وزميلاتي البرلمانيين المحترمين،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

معالي السيد جمال الشبكي سفير دولة فلسطين المحترم،

تتعقد هذه الجلسة في سياق إقليمي ودولي مكهرب، وذلك بعد الزلزلة المباغته التي خلفها القرار الجائر، الظالم، المهور، المباغث للرئيس الأمريكي باعترافه بالقدس كعاصمة لدولة إسرائيل الصهيونية ونقل سفارته إليها. هذا القرار الخطير الذي أقدمت عليه الإدارة الأمريكية، بالإضافة إلى كونه يدوس الحياض والموضوعية والتزاهة المفروض أن تتصف بها الإدارة الأمريكية التي ظلت منذ مؤتمر "مدريد" ترعى مسلسل السلام في الشرق الأوسط عبر السعي لإيجاد تسوية سلمية عادلة ودائمة للصراع العربي الإسرائيلي بما يفضي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من كافة حقوقه المشروعة لإقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة القابلة للحياة الممتدة جغرافيا وعاصمتها القدس الشرقية، فإنه كذلك يتعارض مع الشرعية الدولية ويدوس بسنابكه القرارات الدولية لمجلس الأمن وللأمم المتحدة.

ويسعدني بهذه المناسبة، أن أجدد بإسم أعضاء فريق الأوصال والمعاصرة بالبرلمان أسى عبارات الفخر والإعتزاز بالمواقف الشجاعة والتاريخية، التي ما فتى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره، الله أمير المؤمنين، ورئيس لجنة القدس، يتخذها حماية للوضع التاريخي والقانوني والسياسي للقدس ودعمًا لصمود المقدسين وما عبر عنه جلالته مجدداً في الرسالة السامية التي وجهها منذ أيام، يوم الأربيع الماضي، إلى الأمين العام للأمم المتحدة السيد "أنطونيو غوتيريس" عندما قال جلالته: "إن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس ينطوي على خطر الزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية والمس بالجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لإستئناف مفاوضات السلام، كما قد يفضي إلى المزيد من التوتر والإحتقان وتقويض كل فرص السلام، ناهيك عما قد يسببه من تنامي ظاهرة العنف والتطرف". انتهى المنطوق الملكي السامي.

السيد الرئيس،

حضرات السادة والسيدات،

إننا اليوم أمام منعطف تاريخي حاسم لكي لا أقول إعلان حرب، حاسم في مسارتدعيم أسس الأمن والإستقرار بمنطقة الشرق الأوسط، حاسم بالنسبة لمصير القدس العاصمة الأبدية للدولة الفلسطينية، حاسم بالنسبة للأمهات والأطفال الذين يئنون تحت وطأة سنابك العدو الصهيوني، حاسم بالنسبة لمصير العالم العربي. هذا القرار اغتال الثقة، ووأد الأمل، واحتقر شعور أكثر من مليار و300 مليون مسلم

خاصة على صمودهم البطولي ووقوفهم سدا منيعا أمام كل محاولات طمس هوية هذا الشعب، وإرغام العدو الصهيوني على التراجع صاغرا عن قراراته في يوليو الماضي بوضعه عراقيل في مداخل الحرم القدسي الشريف لمنع الصلاة في مدينة الصلاة؛

رابعا، تنوينا بالمبادرة الفورية والعفوية للشعب المغربي بتنظيم مسيرة وطنية حاشدة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والتصدي لهذا القرار الخطير؛

خامسا، تنوينا بموقف "اليونسكو" التي نفتت في قرارها في أكتوبر 2016، نفت أي ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى، واعتبرته من المقدسات الإسلامية الخاصة وأن لا علاقة لليهود به، وانتقدت طريقة إدارة إسرائيل للأماكن الدينية في القدس، واعتبرت أن القدس مدينة مقدسة لكل الديانات السماوية. دعوتنا الحكومات والشعوب والهيئات المدنية العربية والإسلامية إلى الإلتزام الصارم بالمقررات العربية والإسلامية، المتعلقة بوقف كل أشكال العلاقات الرسمية وغير الرسمية وكل محاولات التطبيع مع الكيان الغاصب، دعوتنا الجميع إلى دعم المسلسل الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز الصف الداخلي وتوجيه كل الجهود والمبادرات والقوى نحو هدف واحد وهو مقاومة الإحتلال والتصدي للعدوان الإسرائيلي، دعوتنا الحكومة إلى مواصلة خطواتها ومبادراتها العملية احتجاجا ورفضاً وتصدياً للقرار الأمريكي. وفي الأخير، دعوتنا البرلمان المغربي إلى تسريع إخراج قانون تجريم التطبيع وتسمية هذا أولا؛

ثانيا، تسمية القاعة رقم 11 بمجلس النواب بقاعة القدس تخليدا لإسم القدس في قلب البرلمان المغربي؛

ثالثا، إحداث لجنة موضوعانية لتتبع محاولة التطبيع وتفعيل مجموعة العمل لنصرة القضية الفلسطينية، ليقوم البرلمان بدوره في الدفاع عن القضية الفلسطينية.

وفي الأخير، نؤكد على أن القدس الشريف كانت دائما وستبقى دائما وأبدا عاصمة دولة فلسطين المستقلة برغم أنف "وعد بلفور" المشؤوم وإعلان ترامب المتهور مصداقا لقوله تعالى: فإذا جاء وعد الآخرة ليسوؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا ما علوا تتيبرا" وقوله عز وجل "ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين" صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للسيد البرلماني محمد الشيخ بيد الله باسم فريق الأوصال والمعاصرة.

البينية. وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة المعاصرة، إذ نجد الإدانة القوية لسياسة "L'apartheid" التي تنهجها الشرذمة الصهيونية في فلسطين المحتلة. شكرا

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية، السيد نور الدين مضيان.

النائب السيد نور الدين مضيان، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيد سفير دولة فلسطين المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

مرة أخرى نجتمع كعملي الأمة المغربية في جلسة خاصة، للتعبير عن تضامننا المطلق مع الشعب الفلسطيني في محتته، بعدما استفاق ومعه الشعوب العربية والإسلامية وكل أحرار العالم على القرار الإستفزازي الذي أقدم عليها الرئيس الأمريكي، القاضي بنقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وبالتالي الاعتراف بإسرائيل بالقدس عاصمة لدولة الإحتلال. هذا القرار الذي يعتبر استمرارا للسياسة الصهيونية العالمية، ونموذجا حيا للاستعمار الاستيطاني، انطلاقا من "وعد بلفور" المشؤوم الذي كان وراء تقسيم الأراضي الفلسطينية وزرع الكيان الصهيوني الغاشم بالمنطقة، على حساب الشعب الفلسطيني. لقد أبان الرئيس الأمريكي من خلال هذا القرار، على الوجه الحقيقي للإمبريالية الأمريكية لما تحمله من أبعاد إقتصادية ومالية وعسكرية لا تجد ذاتها إلا في ظل بؤر التوتر والحروب العدوانية وافتعال الأزمات حتى تتمكن أمريكا من إيجاد مداخل تسمح لها بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول، من أجل تعزيز نفوذها بعدما تعودت أن تجعل من مجلس الأمن الدولي مطية لتمير سياستها العدوانية والاستعمارية.

لقد تجاهل ترامب وهو يتخذ هذا القرار، الهدية التي قدمها للوبي اليهود تبقى هدية مسمومة عندما أيقظ الفتنة التي كانت نائمة، عندما ووجه القرار بالتنديد وردود الفعل المناهضة للغطرسة الأمريكية من طرف أحرار العالم في ظل جهة موحدة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني كاملة ضد هذا القرار الذي أعاد مشاعر العدا للولايات المتحدة الأمريكية وحليفها إسرائيل، وتغذية منابع المقاومة وتقوية أشكال النضال ضد التطبيع مع الكيان الصهيوني الذي جعل من الإرهاب الدولة ممارسة يومية في تعامله مع الشعب الفلسطيني.

على الصعيد العالمي، واحتقر كذلك شعور عدة ملايين من المسيحيين وأقولها، واحتقر كذلك رأي مجموعة كبيرة من اليهود عبر العالم وفي فلسطين الذين يدافعون كذلك عن نفس القضية التي ندافع عنها، واحتقر كذلك جميع قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن والشرعية الدولية والقانون الإنساني.

حضرات السادة والسيدات،

يصادف هذا القرار قرن من الزمن على "وعد بلفور" المشؤوم، وعلى اتفاقية "سايكس بيكو" الاستعمارية و70 سنة على إقامة الكيان الصهيوني وبعد نصف قرن من نكسة 1967، وبعد أكثر من ربع قرن على انطلاق مسلسل السلام الفلسطيني بعد مؤتمر مدريد في سنة 1991. ويحق لنا أن نتساءل عن مصير الصراع العربي الإسرائيلي لكي لا أقول عن مصير العالم العربي في العشرية المقبلة. يبدو إذن أن هذا الصراع يتجه رويدا رويدا إلى دورة جديدة وبرايدغم جديد (un nouveau cycle) برزت أولى معالمها بشكل جلي على مدى السنوات الأخيرة بسن سلطات الإحتلال الصهيوني لمختلف السياسات الإستيطانية وتنفيذ مخططات توسعية بنهج ممارسة قمعية متنامية رامية إلى تثبيت الإستيطان بقوة، وتهجير الفلسطينيين، ورسق أراضيهم، وسرق ممتلكاتهم، وطمس المعالم الحضارية الإسلامية والمسيحية للمقدسات الفلسطينية، وهو ما أدى إلى تقويض خيار حل الدولتين الذي شكل الإطار المنهجي العام لمؤتمر "مدريد" واتفاقية "أوسلو".

وقد كانت إحدى أخطر مظهرات هذه السياسة الاستيطانية، سن قانون التسويات الذي أقره "الكنيست" الإسرائيلي مؤخرا، والذي يهدف إلى تثبيت الإستيطان على الأراضي الفلسطينية، وإضفاء الشرعية على المستوطنات الإسرائيلية. هذا القرار الجائر للرئيس ترامب، يشجع إسرائيل إذن على المضي قدما في تطبيقها للمخطط الجهنمي الجائر، والعالم ينظر، والعالم ساكت والعالم أخرس. طبعا هنا يطرح كذلك تساؤلات كبيرة حول مستقبل العالم العربي، أجااب عنه "جورج كورم" في كتابه "Le Proche-Orient Eclaté" وأجااب عنه (le prix nobel de la paix)، "شتغلتر" في كتابه حرب ثلاثة آلاف أقول ثلاثة آلاف مليار دولار في حرب العراق الجائرة، وبدأ طبعا منذ حرب أفغانستان. وبالتالي المسؤولية الأمريكية هنا، ليس عليها أي غبار، واضحة. وهذا القرار الجائر لرئيس الإدارة الأمريكية الآن يطرح عدة تساؤلات ليس هنا طبعا المجال في الخوض فيها مستقبلا، حول مسار العالم العربي وحول مسار المنطقة برمتها.

ونحن اليوم إزاء قرار خطير ظل كل رؤساء دول الولايات المتحدة الأمريكية يتربنون في تفعيله منذ إقراره من قبل "الكونغرس" الأمريكي منذ أظن سنة 1995. إنها بحق نكبة جديدة، انتكاسة جديدة، انتكاسة خطيرة، لا ينفع فيها بكاؤنا على الأطلال، ولا ينفع فيها بكاؤنا كما بكينا على الأندلس "لمثل هذا يذوب القلب من كمد **** إن كان في القلب إسلام وإيمان"، ينفع فيها التروي والتفكير الجيد وحل الإشكاليات

مباشرة أو غير مباشرة.. شكرا.

وفي هذا السياق، يعتزم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية العمل على تحيين مقترح قانون يرمي إلى منع التطبيع مع الكيان الصهيوني حاليا، مع دعوة باقي الفرق والمجموعات النيابية بكل من مجلس المستشارين ومجلس النواب لتبني هذه المبادرة التي كانت عليها ملاحظات في السابق. كما أقتراح على غرار ما اقترحه زميلي الأخ الأزمي أقتراح تسمية هذه القاعة بقاعة القدس للجلسات العامة. فمزيدا من الصمود والتعبئة في فلسطين العزيزة مرددين ما قاله سبحانه وتعالى: "يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون" صدق الله العظيم، عاشت فلسطين حرة أبية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد الرئيس، الكلمة الآن للسيد المستشار محمد البكوري بإسم فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

سعادة سفير دولة فلسطين،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

الحضور الكريم،

نجتمع اليوم بالبرلمان المغربي، في جلسة تضامنية طارئة تفاعلا مع القرار الجائر والأرعن لرئيس الولاية المتحدة الأمريكية القاضي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ومن جانب واحد في خرق سافر للقانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن...

السيد الرئيس:

نطلب من السيدات والسادة البرلمانيين التزام المكان نظرا لأهمية الجلسة، شكرا لكم جميعا.

المستشار السيد محمد البكوري، رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

تفاعلا كذلك مع المواقف السريعة الجريئة والشجاعة، لجلالة الملك حفظه الله باعتباره رئيس لجنة القدس، مواقف نوه بها العالم

إن هذا القرار يجسد مدى جهل الإدارة الأمريكية لما تمثله القدس من رمزية لدى الأمة الإسلامية باعتباره أكبر من أن يكون مجرد عاصمة عندما ووجه بصيحات الغضب عبر أرجاء المعمور، وفي مقدمة المتضامنين والمنددين الشعب المغربي بكل فئاته الذي خرج في مسيرة مليونية يوم أمس الأحد، بدعوة من الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، باعتبارها أول هيئة جموعية تأسست للدفاع عن القضية الفلسطينية كقضية وطنية عربية إسلامية وإنسانية.

وفي هذا السياق، أيضا نثمن عاليا التحركات الفورية التي قام بها جلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، وبصفته رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، من خلال الاتصالات التي أجراها جلالتة، مع كل من الرئيس الفلسطيني والأمين العام للأمم المتحدة، وكذا الرسالة التي بعثها جلالتة، للرئيس الأمريكي وتكليف جلالتة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي باستدعاء القائمة بأعمال السفارة الأمريكية بالرباط. علينا كأمة إسلامية وعربية، أن نعتزف بأن الرئيس الأمريكي وجد الأراضي المشجعة لإصدار قراره الاستفزازي، لأنه ما كان بإمكانه الإقدام على هذه الخطوة الاستفزازية لولا الوضع العربي الإسلامي المتردي المطبوع بالانقسام والتشتت ومظاهر الحروب الباردة والساخنة في العديد من الدول العربية، هذا التشتت الذي انعكس على المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية مثلا.

من هذا المنطلق، فإن هذا القرار الذي نعتبره في الفريق الاستقلالي الوحدة والتعادلية بكل من الغرفة الأولى والثانية، بمثابة زلزال حقيقي في العلاقات الدولية المعاصرة يضع الأمة العربية والإسلامية على محك بما يحمله من دلالات على مستقبلها لمطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى الاستفادة من هذا الدرس الأليم الذي يعتبر بمثابة إعلان للحرب والعدوان ضد الأمة الإسلامية والعربية، وكل القوى المحبة للسلام، ودعوة رسمية لدفن عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، ذلك من أجل توحيد صفها لمواجهة جميع المؤامرات التي تحاك ضدها وتعيد مجد قرار المقاطعة لسنة 1973. إننا ننشاد الرأي العام الأمريكي، للتعاطي مع القرار بما يقتضيه من حكمة وتبصر ومصالحة الشعب الأمريكي.

إننا وإذ ندين بشدة هذا القرار الخطير، ندعو كافة الفصائل الفلسطينية إلى توحيد صفوفها أكثر من مرة، وتجاوز خلافاتها حتى تتمكن من مواجهة الاحتلال الإسرائيلي الجائروهي أكثر صلابة وأسمع صوتا.

السادة الرؤساء،

علينا أن نسخر جميعا أغلبية ومعارضة، أدواتنا الدبلوماسية البرلمانية للدفاع عن قضية فلسطين لدى المنظمات والهيئات الدولية وبرلمانات دول العالم. علينا ونناشد جميع دول الحكومات العربية إلى مقاطعة التطبيع بأي شكل من الأشكال مع الكيان الصهيوني بطريقة

تخرج عن هذا السياق وتذهب في اتجاه تحويله تبقى محاولة يائسة لطمس تاريخ ومعالم هذه المدينة الروحية العريقة، يبقى عبثا تزيف فاضح للثرات الإنساني المسجل في كتب الأديان السماوية، لا تنجح أبدا لأن مدينة القدس ستبقى صامدة، حاملة لهويتها، لها رب يحميها، وشعوب عربية وإسلامية، وأمم أوروبية وآسيوية، وأمريكا مقتنعة تمام الإقتناع بعدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب في تقرير مصيره حيث تواصل هذه الأمم الدفاع عنها في كافة المنتديات العالمية. إنها نصر النبي الرسول صلى الله عليه وسلم شفيع هذه الأمة، هي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

لا يسعنا في فريقينا، إلا أن نؤكد للعالم أن للأرض المقدسة وللمسجد الأقصى مكان متميز ومكانة رفيعة في قلوب المسلمين، فالقدس والأقصى يسكنان قلب كل مسلم، وأن القرآن الكريم وصف أرض بيت المقدس بصفات البركة والطهر والقدسية، وجاءت الإشارة إلى قدسية هذه الأرض حين أقسم الله بها مع غيرها في سورة التين "التين والزيتون وطور سنين وهذا البلد الأمين". وحين قال موسى عليه السلام "يا قوم ادخلوا الأرض المقدسة التي كتب الله لكم ولا ترتدوا على أدباركم فتنقلبوا خاسرين" سورة الأعراف.

إذن أختتم مداخلتني بهذه الكلمات، لا يلزمك أن تكون فلسطينيا لتحب فلسطين. حياها لا يعرف جنسية أو هوية، حياها يكون بالفطرة، شيء يشبه حينا لأمهاتنا بلا تفكير. إنه أقل ما يمكن أن نعبه كمغاربة للعالم بأسره لتبيان ارتباطنا بهذه الأرض المقدسة، أرض الأنبياء والرسول، أرض التسامح والتساكن الديني، وأنا نبقى مناصرين للقضية إلى أن ينجلي ظلام الإستعمار وتعود المآذن والأجراس تدق في هذه الأراضي المغتصبة، صامدون للدفاع عنها. وأكد أن حليفنا سيكون النصر إن شاء الله تعالى، ما دمنا على طريق النضال المستمر، مؤمنين بعدالة هذه القضية والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، بإسم الفريق الحركي الكلمة للسيد النائب سعيد أمسكان.

النائب السيد سعيد أمسكان:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي النائبات وزملائي البرلمانيين المحترمين،

يشرفني أن أشارك في هذا النقاش، باسم فريقتي الحركة الشعبية بمجلسي البرلمان، في هذه الجلسة الإستثنائية الطارئة المخصصة لقضية القدس الشريف، لأعلن قبل كل شيء شجبنا وإدانتنا

بأسره وذلك من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الرئيس الأمريكي وكذا الأمين العام للأمم المتحدة. وهو ما يعكس الإنشغال العميق لجلالته، بتداعيات هذا القرار الغير المحسوب العواقب، تفاعلا كذلك مع المسيرة الحاشدة التي خرج فيها الشعب المغربي بكل أطيافه السياسية والنقابية والجمعوية في مدينة الرباط يوم أمس عبرت بصوت واحد أن فلسطين عربية والقدس عربية فسحقا سحقا للصهيونية. مواقف ثابتة للمملكة المغربية تجاه القضايا العادلة للأمة العربية والإسلامية، وعلى رأسها قضية القدس الشريف.

السيد الرئيس،

فريقي التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين والتجمع الدستوري بمجلس النواب، يدينون وبشدة هاته المواقف المزاجية وغير المسؤولة للإدارة الأمريكية الجديدة، ويدعو إلى أعمال مبدأ الحكمة والتبصر والعودة إلى طاولة الحوار الجاد والمسؤول لبعث مفاوضات السلام المتوقفة، حيث جعل الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تقود مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين اليوم طرفا في هذا النزاع، أرجعت العملية السلمية إلى نقطة الصفر، وأدخلت نفسها ضمن الدول المارقة على القانون الدولي، مبرزين للعالم بأسره بأن إقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإعلان دولته المستقلة وعاصمتها القدس تبقى مفتاحا لحل كل الأزمات التي تعرفها اليوم منطقة الشرق الأوسط وأوضاعه الملتعبة التي أتت على الأخضر واليابس وجعلت من هذه المنطقة بؤرة توتر دائمة تنعكس بتأثيرها على المنطقة العربية ليس على المنطقة العربية والإسلامية فحسب وبل على العالم بأسره، على اعتبار أن مثل هذه القرارات ستؤجج من جديد الوضع الإقليمي وستدكي التطرف الأعمى وستحرج الجهود الدولية المتراصة لمحاربة "داعش" ومختلف القوى الظلامية المتطرفة في العالم من أي جهة كانت.

السيد الرئيس،

لقد كانت المملكة المغربية، وستبقى دائما الحضن الدافئ لقضية القدس على اعتبار أن القدس هي العاصمة الشرعية لدولة فلسطين، القدس عاصمة الديانات السماوية الثلاث، القدس عاصمة للبشرية جمعاء ولن نتوانى ملكا وشعبا قيد أنملة في الدفاع عنها وعن البيت المقدس، منوهين في هذا الإطار بإنجازات "وكالة بيت مال القدس" التي تقف شامخة صامدة في وجه الإنتهاكات الإسرائيلية المتواصلة تحت ذريعة بحثهم المتواصل لهيكلهم المزعوم، حيث لا زالت إلى اليوم عمليات التدنيس وأعمال الحفر متواصلة لقبة الصخرة. نتوجه من هذا المنبر إلى الكيان الصهيوني وإلى كافة الدول الداعمة لها ضدا على المنتظم الدولي، طالبين منهم أعمال منطق الحكمة والعقل في التعاطي مع ملف القدس والقضية الفلسطينية بشكل عام، على اعتبار أن مصلحة البلدين تقتضي بناء سلام دائم وشامل، هذا السلام لا يمكنه أن يتحقق دون حل الدولتين وحقوقهما المشتركة على القدس لأن أي حل أو مناورة

لإسرائيل وهو ما تصدى له قرارا مجلس الأمن الدولي 476 و478. السيد الرئيس،

إن كرونولوجيا الأحداث تبين بالملحوس، بأن مخططات قوى المصالح كانت تسير دوما في اتجاه تهويد القدس، عبر التوظيف لنتائج النظام العالمي الجديد، بعد انتهاء الحرب الباردة ونهاية مواجهة المعسكرات، واستثمار النتائج الكارثية، لما بعد النكسة وسقوط وهم القومية العربية وطبعاً طغيان المصالح الإنتقائية على منفعة الشعوب. مخطط يتمثل في إضعاف قدرات العرب والمسلمين والإستيلاء على الإحتياط العالمي من البترول ثلثه في الخليج العربي الفارسي، والثلث الآخر في بحر قزوين. وكذلك افتعال القلاقل والصراعات في الدول المحادية والمساعدة لدولة فلسطين.

إننا نؤكد السيد الرئيس، بهذه المناسبة، بأن هذا الحدث الصادم يجب أن يكون عبرة لوضع حد لواقع التشرذم العربي، فليست هناك إلا وصفة واحدة وهي ترك الخلافات جانبا، وبناء الوحدة الفلسطينية والعربية على أسس متينة. متطلعين إلى قرارات جريئة تفرض السلام، السلام لضمان الحق الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

تطلعنا كذلك السيد الرئيس، كبير إلى أن تتمكن الدول العربية التي تمزقها الحروب وتخترقها الطائفية المقيتة من الإنتصار لدولة المؤسسات، بدل مغارات الإرهاب والتطرف واستبدال زناد البنادق بلغة الحوار والمصالحة.

السيد الرئيس،

في ختام هذه الكلمة، لا يسعنا في الحركة الشعبية إلا التعبير عن فخرنا واعتزازنا بالجهود الجبارة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، على رأس لجنة القدس، ومواقفه البطولية والشجاعة لنصرة الحق الفلسطيني. كما نشيد بمواقف الشعب المغربي الذي كانت مسيرة أمس الأحد، أسى تعبير عن نصرته الدائمة للقضايا العادلة باستثناء القضية الفلسطينية طبعاً. بهذه المناسبة، ندعو البرلمان بمجلسيه، إلى التحرك في مختلف المحافل القارية والدولية، عبر الشعب الدائمة ومجموعات الصداقة، لكشف خطورة القرار والعمل على التأثير من أجل وقف تبعاته على المنطقة وعلى السلم والأمن العالميين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب.

الكلمة للسيد الرئيس شقران أمام بإسم الفريق الإشتراكي.

النائب السيد شقران أمام، رئيس الفريق الإشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

واستنكارنا لقرار الرئيس الأمريكي غير المسبوق، بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، وللإعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل.

وفي هذا الإطار، نعتبر هذا القرار الطائش والمتهور خرقاً سافراً لمواثيق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية كما قيل، وانتهاكاً صارخاً للوضع التاريخي والروحي والرمزي للقدس، باعتبارها تراثاً عالمياً ورمزاً للتسامح وتعايش الديانات السماوية والحضارات. فضلاً عن خدشه، أي القرار، لكبرياء أكثر من مليار ونصف من المسلمين وملايير أخرى من غير المسلمين.

إن هاذ القرار الجائر، السيد الرئيس، الذي يحمل بين طياته تغولاً وتحدياً وابتزازاً وإهانة للكرامة العربية والإنسانية. من شأنه أن يطلق رصاصة الرحمة على كل مخططات السلام، ويجعل كل الإنتفاقات والتوافقات وما يسمى بجهود السلام، مجرد وهم وسراب. والأخطر من ذلك، أن مثل هذا القرار من شأنه كذلك، تصويغ الإرهاب والتطرف ولا يمكنه أن يعود على المنطقة وعلى العالم برمته إلا بالويلات والدمار، بما في ذلك إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، حضرات السيدات والسادة، نتساءل هل يمكن الوثوق بعد اليوم، بأن هذه الدولة لازلنا راعية للسلام؟ إن هذا القرار الذي أجمع مشاعر المسلمين، والعرب، وكل محبي السلام في العالم، يسائل شرعية دولة عظمى توصف بأنها دولة المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان. فهل يمكن الإستكانة إلى قرار أحادي الجانب لم يجرؤ أي أحد من الرؤساء الأمريكيين السابقين على اتخاذه من قبل. إننا في الوقت الذي نثمن عالياً مواقف مجمل دول العالم المنددة بهذا الموقف الأرعن، فإننا ندعو في نفس الوقت، عقلاء أمريكا ومؤسساتها بأن ينفضوا ضده، لإعادة الأمور إلى نصابها وفق القانون الدولي ومواثيق الأمم المتحدة.

إن تاريخ القدس، السيد الرئيس، حضرات السادة والسيدات، تعود إلى أكثر من 5000 سنة، وسبق ميلاد المسيح بأكثر من 4000 سنة، وتعرضت خلالها هذه المدينة للتدمير عدة مرات وإعادة البناء مرات أخرى، وحوصرت 23 مرة، وهوجمت أكثر من 52 مرة، لكنها لم تكن في يوم من الأيام أبداً عاصمة لإسرائيل ولن تكون.

السيد الرئيس،

تقول بعض المراجع بأن عمر بن الخطاب هو الذي فتح القدس، واسترجعها صلاح الدين الأيوبي من أيدي الصليبيين، وأعاد استرجاعها نهائياً الملك صالح نجم الدين أيوب. إلى حين "وعد بلفور" المشؤوم وإعلان الدولة الإسرائيلية سنة 1948، من طرف "دافيد بن غوريون". لكن الإنتكاسة الكبرى تمثلت في ضم الجزء الشرقي للقدس الذي كان تابعا للسيادة الأردنية بعد حرب 1967. وإمعاننا لاستفزاز مشاعر المسلمين، أعلن "الكنيست" الإسرائيلي سنة 1980 القدس عاصمة

والزج بها في كل أشكال الصراعات الدامية. الأمر وعلى عكس ما تتوهم إسرائيل ومن يدور في فلكها لا يمكن أن يختزل مطلقا في سياسة الأمر الواقع، لأن القضية الفلسطينية بتواتر المحطات المرتبطة بها تظل هاجسا متوارثا من جيل إلى جيل بنفس القوة، والصمود، والإيمان المبدئي بأن الكلمة الأخيرة لا يمكن إلا أن تكون كلمة تجسيد لإرادة الأحرار والمدافعين عن الحق الفلسطيني عبر العالم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المحترمين،

إن القضية الفلسطينية العادلة، كانت دائما ولا تزال في صلب حياة حزبنا الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ونضالاته من أجل التحرير والديمقراطية، وتسجل عددا من المحافل الدولية منذ عقود من الزمن المواقف المبدئية والثابتة في دعم الأشقاء الفلسطينيين ونضالهم من أجل فلسطين الحرة بعاصمتها القدس الشريف. كان على عاتق الحزب، قيادة وقواعد واجب الدفاع المستمر عن القضية الفلسطينية كقضية وطنية من الشهيد المهدي بنبركة بتحركاته ومواقفه السياسية لفضح الصهيونية وإستراتيجيتها التوسعية خاصة في دول العالم الثالث، إلى الشهيد عمر بن جلون بنضالاته نصرة للقضية وكتاباتاته المواكبة لنضالات الشعب الفلسطيني فكرا وتنظيرا، مروراً بمؤتمرات الحزب وأنشطته عبر ربوع الوطن وصحافته التي ظلت تخصص حيزا هاما للقضية الفلسطينية كعنوان لالتزام دائم ومستمر وقطاعات الحزب الموازية التي لم تخلو برامجها مطلقا من الارتباط الروحي والمبدئي بنضالات الشعب الفلسطيني، كما هو الشأن بالنسبة للشبيبة الإتحادية التي قدمت للقضية الفلسطينية وردة من شبابها المناضل الشهيد محمد كرينة. ودون أن ننسى، دون أن ننسى بطبيعة الحال الدور الأساسي للإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بمعية أحزاب وطنية تاريخية في تأسيس أول إطار مغربي لدعم نضالات الشعب الفلسطيني، متمثلا في الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني.

السيد الرئيس المحترم،

إن القضية الفلسطينية كقضية وطنية، تسائل ولا شك واقع عالمنا العربي الذي يجب أن تتوحد جهوده نحو بناء جماعي تتحقق معه النهضة العربية في شتى المجالات بالشكل الذي يساهم بشكل إيجابي في خدمة المنطقة وشعوبها بعيدا عن عدد من الحسابات السياسية الضيقة، التي نسجل باعتزاز كيف أن بلادنا تعمل على واجهات متعددة من أجل تجاوزها بحكمة وبعد نظر.

ولا يسعنا في ختام هذه الكلمة المقتضبة، إلا أن نجدد كفريق اشتراكي بالبرلمان، التزامنا الدائم والمبدئي وانخراطنا المستمر في دعم القضية الفلسطينية، مؤمنين كل الإيمان بأن معركة التحرير مستمرة وأنه مهما طال الزمن أو قصر لا يمكن مطلقا القبول بوضع لا يستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق ونضالاته من أجل دولة حرة

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين،

السيد سفير دولة فلسطين المحترم، ومن خلالكم الشعب الفلسطيني الشقيق،

فلسطين محفورة في القلب والعقل معا، دماء تجري في العروق، هواء يسري بنا للقدس، حلما، أملا. للقدس جمال فلسطيني، للقدس سحنة فلسطينية، حمضها النووي فلسطيني. هذا هو الواقع، وهذا ما يجعلنا مطمئنين أن المستقبل بالمنطقة مهما كانت الظروف اليوم، لن يكون إلا فلسطينيا.

السيدات والسادة،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم الفريق الاشتراكي بالبرلمان بغرفتيه الأولى والثانية، في هذه الجلسة المخصصة للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، ارتباطا بالتطورات الأخيرة المتعلقة بوضعية القدس الشريف. ولا يسعنا في البدء إلا أن نجدد التعبير الصريح والمبدئي عن تضامن الفريق الاشتراكي مع الشعب الفلسطيني لحيازة حقوقه كاملة غير منقوصة، لإقامة دولته الوطنية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. تضامن كان دائما في صلب نضالات الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بكل مكوناته، إذ يسجل التاريخ محطات هامة وأساسية، كان لحزبنا فيها حضور دائم وانخراط كلي نصرة للشعب الفلسطيني الشقيق في مساره النضالي من أجل قضيتنا العادلة.

لقد كانت القضية الفلسطينية، ولا تزال كذلك، قضية وطنية مغربية بامتياز ملكا وحكومة وشعبا، دائمة الحضور رسميا وشعبيا. واليوم ونحن نتناول الكلمة بإسم الفريق الاشتراكي، فإننا ولا شك، إنما نعكس بمعية باقي الفرق، ما يختلج أفئدة كل المغاربة ومحبي السلام عبر العالم بخصوص قضية مصيرية لا يمكن القبول إلا بحل عادل لها يجسد إرادة الشعب الفلسطيني الشقيق في إطار الشرعية والقوانين الدولية. إن مدينة القدس، وكما جاء في الرسالة الموجة من قبل جلالة الملك محمد السادس إلى الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بخصوصيتها الدينية الفريدة، وهويتها التاريخية العريقة، ورمزيتها السياسية الوازنة، يجب أن تبقى أرضا للتعايش وعالما للتسامح بين الجميع. القدس مدينة سلام وقرار الرئيس الأمريكي بالإعتراف بها عاصمة لإسرائيل هو قرار خارج الشرعية الدولية، هو قرار مرفوض قانونا وواقعا، وهو تجسيد حي لاستمرار الولايات المتحدة في سياساتها المساندة للإحتلال الإسرائيلي الغاشم والداعمة للعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني لمساعدة إسرائيل على كل المستويات العسكرية والدبلوماسية والسياسية، هذا القرار يعتبر تحديا لكل الشعوب الداعمة للسلام عبر العالم وتماديا في إشعال نيران الفتنة والتراعات في منطقة الشرق الأوسط

والغطرسة والأناثية والجبروت، وهو محاولة فرض وجهة نظر واحدة في العالم، قرار يوحى بتوجه إمبريالي متعصب لا يكتفئ للتاريخ ولا يعير نضالات شعوب المنطقة وتحررها أي إهتمام، رغم انتكاسته الكثيرة والمتكررة، وهو فضلا عن ذلك يسعى إلى تشتيتها وتمزيق كياناتها ووحدتها تسهيلا لفرض مشروع الشرق الأوسط الكبير تحت هيمنة إسرائيل وزعامة أمريكا. هذا المشروع الذي نفذ شرطه الأول الرئيس السابق لأمريكا "بوش" الإبن عندما أعلن حربا على دولة العراق خارج كل القواعد والأعراف الدولية وبعيدا عن مظلة الأمم المتحدة. وهو اليوم يتحمل وحده مسؤولية ما ترتب عن ذلك من دمار وتقتيل وخراب للحضارة الإنسانية في الشرق الأوسط، يتحمل ما أصاب شعوب سوريا وليبيا واليمن وغيرها من آثار الويلات والحروب الدامرة التي ذهبت ضحيتها ملايين الأبرياء.

لقد اختار الرئيس الأمريكي الحالي بالتأكيد، السير على نهج سلفه معتمدا في تعصبه وتطرفه وغطرسته وقدرته على خلق ظروف وأوضاع جيوسراتيجية جديدة بالمنطقة، مرتكزا في ذلك على التلاعب بأوتار الصراعات القائمة وتأجيجها واستغلال الدين والطائفية في أبشع صورها، إنها جريمة في حد ذاتها ضد الإنسانية. إن علينا أن نكون اليوم أقوياء في مواجهة غطرسة وتسلط رئيس الولايات المتحدة، وأن نعلن موقفا واحدا لدعم الشعب الفلسطيني والدفاع عن القدس. إن حقنا في القدس كمغاربة قائم ومنذ قرون وأن ترؤس المغرب للجنة القدس لم يكن طرفا أو مجرد وظيفة مؤسساتية دولية، بل هي ترسيخ لالتزام تاريخي بموقع ومكانة هذه المدينة في قلوب وفي شعور وفي ذاكرة كل المغاربة.

وإننا بصفتنا نواب ومستشاري الأمة، نشجب بقوة هذا التصرف الصادر عن رئيس أمريكا في حق القدس والمقدسين، وفي حق الشعب الفلسطيني، ونحذر من تداعياته وعواقبه ونعتبره عدوانا مباشرا وإعلانا غير مسبوق في حق الإنسانية. إننا نؤيد ما ورد في الرسائل الملكية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وإلى الرئيس الأمريكي، داعيا إياه إلى التراجع عن موقفه والرجوع إلى سكة الصواب وبذل مجهود التوفيق بين وجهات نظر الطرفين في أفق بلورة حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية. ومهما تطورت الأوضاع بالمنطقة، ومهما كان نفاق البعض وتردد البعض الآخر، وسنبقى راعين لشعار تحرير فلسطين وحماية القدس باعتبارها ملكا جماعيا للإنسانية وعاصمة لدولة فلسطين، وهذا ليس غريب عن الشعب المغربي الذي ظل دائما موحدا مدافعا عن قيم التضامن والتلاحم والتعايش كجسد واحد في مختلف الديانات وهو ما عبر عنه اليهود المغاربة بإعلان موقفهم الراض للجهات الصهيونية الطامعة في حقوق الفلسطينيين وخرجهم للتظاهر بجانب باقي المواطنين المغاربة.

وإذ نجدد باسم برلماني حزب التقدم والإشتراكية، دعمنا الكامل والثابت لحقوق الشعب الفلسطيني، ندعو الصف الفلسطيني والدول

مستقلة، دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار عبد اللطيف أوعمو باسم مجموعة التقدم والإشتراكية.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو، منسق مجموعة العمل التقدمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة رؤساء الحكومة والبرلمان،

السيد سفير دولة فلسطين،

السيدات والسادة البرلمانيين،

يشرفني باسم رفاقي في التقدم والاشتراكية أعضاء الغرفتين، أن أتناول ألما وجرحا في قلوبنا جميعا، بأن أقدم أمامكم باسم رفاقي وجهة نظرنا في هذا القرار الجائر، ومن هذا التصرف الأرعن والظالم، والذي لا نجد له أي مبرر أو مصوغ كيفما كان، مهما كانت قوة العلاقات التي تربط بين الشعبين المغربي والأمريكي، ومهما كان موقع أمريكا كقطب بارز في خريطة التوازنات الجيوسراتيجية في العالم.

إننا في حزب التقدم والاشتراكية، نشعر بجرح عميق يخترق أجسادنا ووجداننا ككل المغاربة الذين وقفوا البارحة بالآف وقفة رجل واحد في مسيرة شاحذة تضامنا مع الشعب الفلسطيني، ورفضاً للقرار الأمريكي بنقل سفارة أمريكا إلى القدس الشريف، لما يحمل هذا القرار من دلالات ومعاني، بل بأن أمريكا سائرة في مسار تنفيذ مخطط صهيوني الذي انطلق منذ إعلان "وعد بلفور" المشؤوم، وماضيا في طريق دعم تحقيق حلم بناء دولة إسرائيل الكبرى على أنقاض أجساد وجماع الشعب الفلسطيني المقاوم اعتمادا في ذلك على إلقاء القرارات وفرد الإرادة الأحادية واستخدام العنف والإكراه والغطرسة والتحايل على التاريخ وعلى الذاكرة الإنسانية المشتركة بدون خجل أو حياء، ودون أخذ العبرة من التاريخ متكررة في ذلك لالتزاماتها الدولية ولكل المقومات الأخلاقية والأعراف الدولية القائمة.

إننا نعتبر أن هذا التصرف غير مقبول ومرفوض وغير مشروع، وهو إعلان غير محسوب العواقب، وهو يعني صراحة رفض حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، كما أنه يدق مسمارا آخر في نعش حل إقامة الدولتين، ويعزز من موقف الاحتلال، وهو بذلك لا يهين الفلسطينيين وحدهم بل إهانة للعالم العربي وللمسلمين في جميع أنحاء العالم. هو إهانة صريحة لكل القوى والشعوب الساعية والمحبة للسلام، وهو إهانة للثقافة وللتاريخ ولكل القيم المشتركة، فيه إهانة صريحة للوضع الخاص لمدينة القدس.

انطلاقا من ذلك، فإن هذا القرار لا يمكن وصفه إلا بالرعونة

وانتهاكاته، عدد منها يتعلق بمدينة القدس، وأبرزها 12 قرارا تدين محاولة إسرائيل ضم المدينة وتغيير وضعها ومعالمها، 6 من هذه القرارات سبقت القرارين 476 و478 كان آخرها القرار رقم 2334 والصادر في دجنبر 2016 والقاضي بمطالبة وقف الأنشطة الإستيطانية بالأراضي المحتلة بما فيها القدس، وإعلان عدم الاعتراف بأي تغييرات داخل حدود يونيو 1967، وبناء على ما سبق، نرى في القرار الأمريكي انقلابا على تاريخ المنطقة، وعلى طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، وانقلابا على القرارات الدولية التي تجمع كلها على أن مدينة القدس وبسبب خصوصيتها الدينية يجب أن لا تخضع لأي تغيير في وضعها وطابعها.

ومن هذا المنطلق، فإننا في فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، نندد بالقرار الأمريكي الذي يتعارض ولا يتماشى مع الإجماع الدولي الذي نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 1980-478 والذي يعارض ضم إسرائيل للقدس الشرقية كجزء من عاصمة موحدة.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر قرار الرئيس الأمريكي بمثابة محاولة لفرض أمر واقع جديد يخالف كل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، سبقه رفع الحظر من قبل إسرائيل عن زيارات أعضاء "الكنيست" للمسجد الأقصى المبارك، والسماح لهم بالدخول إلى الحرم القدسي تحت حماية الشرطة وهو قرار يرمي في عمقه وجوهره إلى التمهيد لتقسيم المسجد الأقصى غير عابئة بالمناشدات الدولية بعدم تغيير الوضع القانوني في تلك الأماكن.

السيدان الرئيسان المحترمان،

إن موقف الإتحاد العام لمقاولات المغرب، وفريقه البرلماني هو نفس موقف المغاربة قاطبة، في اصطفا وراء صاحب الجلالة حفظه الله، الذي عبر عنه بوضوح بصفته أميرا للمؤمنين، ورئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، في الرسالة الموجهة للأمم العام للأمم المتحدة، والرسالة الموجهة لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية، بعد إعلان هذا الأخير عن قراره غير محسوب العواقب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

إن من شأن الخطوة التي أقدم عليها الرئيس الأمريكي أن تؤثر سلبا على آفاق إيجاد تسوية عادلة وشاملة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك اعتبارا لكون الولايات المتحدة الأمريكية أحد الرعاة الأساسيين لعملية السلام، والتي كانت تحظى بثقة جميع الأطراف. فما العمل إذن؟ المطلوب منا جميعا التحرك لدى الأمم المتحدة ومنظماتها، لإدانة القرار الأمريكي لأن ميثاق الأمم المتحدة الذي وقعت عليه جميع دول العالم بما في ذلك أمريكا نفسها، ينص بوضوح على عدم جواز أن تصدر الدول تشريعات وقوانين تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها الملزمة. وفي هذا الإطار، فإن ردود الفعل الأوروبية والدولية الراضية للقرار تشجع على مزيد من التفاعل مع الرأي العام الأوروبي، وإبقاء القضية حية ومتفاعلة في كل المنظمات الدولية.

العربية والإسلامية إلى التوحيد، وندعو المجتمع الدولي إلى التجند من أجل ضمان احترام حقوق الشعب الفلسطيني وحماية الوضع الخاص لمدينة القدس. وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد المستشار عبد الإله حفظي باسم فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي، رئيس فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيد رئيس الحكومة الفاضل،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارون زملائي المحترمين،

معالي سفير دولة فلسطين الحرة المستقلة،

إن فريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب، يعرب عن غضبه الشديد، ورفضه القاطع لقرار الرئيس الأمريكي ترامب القاضي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، من خلال نقل سفارة الولايات المتحدة إليها. إن مبررات الرئيس الأمريكي بكون قراره ليس سوى اعتراف بأمر واقع، وأنه لا يغير شيئا من هذا الواقع، هي مبررات مرفوضة بقوة رفض هذا الواقع نفسه، لأنه واقع فرضته إسرائيل بالقوة ضدا على قرارات الأمم المتحدة منذ بداية احتلالها فلسطين، وعملت على تكريسه بتصويت "الكنيست" سنة 1980، على قرار ينص على أن القدس هي عاصمة إسرائيل الكاملة والموحدة، وهو ما رفضه مجلس الأمن الدولي موجها اللوم إلى إسرائيل على ما تقوم به من إجراءات في القدس تعتبر انتهاكا للقانون الدولي، ومن شأنها أن تمنع استمرار سريان اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على الجزء الشرقي من القدس، ويفترض أن تكون المدينة ضمن محافظة القدس التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية كما جاء في لفظ القرار، وبالتالي رفض مجلس الأمن كل تغيير لطابع مدينة القدس واضعا في اعتباره الوضع الخاص لهذه المدينة وضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة فيها، والحفاظ على هذا البعد. ولأن إسرائيل لم تمتثل للقرار 476، صدر عن المجلس بعد شهرين في غشت 1980 قرار جديد يحمل رقم 478 يؤكد على عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي المشار إليه بشأن القدس، ويدعو الدول الأعضاء إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة المقدسة، وقد صوت جميع أعضاء المجلس على القرار 478 باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي امتنعت عن التصويت.

وللتذكير فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها وخاصة مجلس الأمن العديد من القرارات بشأن الإحتلال الإسرائيلي

إن اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل، في أفق نقل سفارتها إليها، يعد بحق "وعد بلفور" ثانيا، فإذا كان "وعد بلفور" الأول جاء لزرع الكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية بالأرض الفلسطينية، فإن "وعد ترامب" يهدف إلى تصفية وإنهاء القضية الفلسطينية بشكل كامل. ويعطي الضوء الأخضر للصهاينة الغاصبين لمصادرة القدس، وتهجير سكانها، والإستيلاء على أراضيهم وبيوتهم وكل ممتلكاتهم، والتوسع في بناء المستعمرات والعبث بالمسجد الأقصى. إن أمريكا بقرارها المشؤوم هذا، تتوج مسلسل طويلا من ضرب وحدة شعوب العالم العربي وتشتيته، وتشجع الإنقسامات داخل دولها خدمة لصنيعتها إسرائيل، وذلك بدءا باتفاقية "كامب ديفيد" مروراً باتفاقية "مديد" و"أوسلو" و"وادي عربة" ووصولاً إلى استخدام لعبة الإرهاب لتدمير العراق وليبيا وسوريا واليمن، كل ذلك لتعيد الطريق للكيان الصهيوني الغاصب ليترعب على عرش الشرق الأوسط كقوة وحيدة وواحدة في المنطقة.

السيدات والسادة،

كيفما كيقول المثل، كيفما قال السي الأزمي: (رب ضارة نافعة)، إذا جاز لنا القول أن لهذا القرار المتهور حسنات، فمن حسناته إمالة اللثام عن الواقع العنيد لحقيقة الكيان الصهيوني، وحليفته الأمبريالية أمريكا، ولزور وهتان هكذا وعود وخطابات عن الحرية والديمقراطية والسلام. لقد انكشفت اللعبة، حتى لا نقول أنها كانت مكشوفة لدى كل أحرار هذا العالم إلا العملاء، وعميان البصيرة، وتؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن أمريكا كانت ولا زالت يد الكيان الصهيوني التي يبطش بها وينفذ بها مخططاته الإرهابية والتخريبية في العالم، ليلصق لعنة الإرهاب بديننا الحنيف، دين السلام والوسطية والإعتدال، ويجعل من ذلك غطاء لتمزيق الجسم العربي وتقسيم أراضيه ويغطي على جرائم الصهاينة البشعة في حق الشعب الفلسطيني الأعزل.

نحن اليوم أمام عدوان أمريكي سافر، ومؤامرة مكتملة الأركان على القدس وأهلها، وعلى مقدساتها وهويتها الحضارية، وعلى فلسطين وقضيتها، وعلى كل العالم العربي حكومات وشعوب وحضارة وتاريخ. إنه هذا الظلم التاريخي يرتب علينا جميعاً مسؤوليات التصدي والمواجهة ودعم القضية الفلسطينية باعتبارها حقاً قضية وطنية ثانياً للشعب المغربي.

وإننا كبرلمانيين وكمستشارين وكصوت للأمة المغربية، الأمازيغية والعربية المسلمة المحبة للسلام والحاملة على عاتقها أمانة وعهد الدفاع عن القضية الفلسطينية عبر التاريخ، علينا كممثلين لهذه الأمة العظيمة أن نكون في طليعة مقاومة العدو الصهيوني، وأن نكون ذلك الصوت القوي والمدوي الذي صدحت به حناجر الآلاف من المغاربة في مسيرة يوم الأحد، في مسيرة الوفاء للقدس والتضامن مع الشعب الفلسطيني المكوم في مسيرة الغضب على الموقف المتهور للرئيس الأمريكي، علينا أن نكون الصوت الراض للوضع المخزي والمذل للأنظمة العربية التي انشغلت بخلافاتها وفرطت في القدس منذ أمد

وهذه المناسبة، فإننا تهيب بالبرلمان المغربي دعوة كافة برلمانات العالم والمنظمات البرلمانات الدولية، البرلمانية الدولية إلى ضرورة التصدي لقرار الإدارة الأمريكية المخالف للشرعية الدولية، مع تحسيسهم إلى ما قد يكون لهذا القرار من تداعيات في المنطقة وخارجها، ذلك أن المساس بالوضع القانوني والتاريخي المتعارف عليه للقدس ينطوي على خطر النزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية. والمس بالجهود الدولية الهادفة لخلق أجواء ملائمة لإستئناف مفاوضات السلام. كما قد يفضي إلى مزيد من التوتر والإحتقان وتقويض كل فرص السلام، ناهيك عن ما قد يسببه من تنامي ظاهرة العنف والتطرف، مما سينسف الجهود الدولية في حرمها للقضاء على الإرهاب. عاشت القدس عاصمة لدولة فلسطين الحرة والسلام عليكم ورحمة الله تعالى.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن للسيد المستشار محمد زروال باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد السفير المحترم،

السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون،

في خرق سافر لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، أقدمت الإدارة الأمريكية من خلال إعلان رئيسها الإعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني، على انتهاك حرمة مدينة القدس وهويتها الحضارية والدينية والتاريخية، والمس بحق الشعب الفلسطيني التاريخي والمشروع في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. إن القرار الجائر، المعلن من طرف الرئيس الأمريكي، هو استهتار بالمجتمع الدولي ومؤسساته وقوانينه، وكذا نسف للجهود الجبارة التي قامت وتقوم بها عبر التاريخ الأمم المتحدة والمنتظم الدولي، وكل القوى الحية في إنجاح عملية السلام في المنطقة، واستخفاف وتحقير لمشاعر الشعوب الإسلامية والعربية والمسيحية وإهانة صريحة لها ولقدساتها من أجل إسرائيل، مقابل الإجهاز على الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، وتكريس الطبيعة الإستعمارية لهذا الكيان الصهيوني اللاشعري.

الموضوع.

السيد الرئيس،

الإخوة الأعضاء،

لقد كان لمواقف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، رئيس لجنة القدس والمتمثل في الرسالة الموجهة إلى ترامب حيث كان جلالته واضحا وجريئا ومسؤولا وحافظا لحقوق الشعب الفلسطيني في سيادته على القدس، ونبه إلى قد ما يكون لهذا القرار من تأثير على الدور الريادي لأمريكا كراعية للسلام.

ولقد كان لمواقف جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وقع دولي، حيث جاء رد العديد من الدول العربية والإسلامية بل موقف التكتلات في حجم الاتحاد الأوروبي وهيئة أممية في حجم الأمم المتحدة منسجما مع مضمون الموقف الملكي السامي، قرار ترامب هذا ضرب عرض الحائط المواثيق الدولية ومسار مسلسل السلام، قرارا ترامب لم يحترم تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، قرار ترامب لم يحترم أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين، قرار ترامب تجاوز التريت الذي طبع سابقه من الرؤساء منذ سنة 1995، حيث أقر الكونغرس الأمريكي ضرورة اعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والعمل على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، قرار ترامب تجاهل الوضع الهش الذي تعرفه ليس فقط منطقة الشرق الأوسط، بل كل دول العالم وأعطى ذريعة كبيرة لمحتري الإرهاب العالمي بكل أشكاله وأنواعه على الإستمرار في نشر الكراهية بين الشعوب والديانات والثقافات مستغلة من جديد تجنيد الشباب العربي والمسلم الفاقد للأمل واليأس من المستقبل والمتعب بنواب النزاعات والصراعات داخل الأمة العربية والإسلامية.

إن دعى البرلمان المغربي لهذه الجلسة المشتركة بين مجلسيه ومسيرة الشعب المغربي بالأمس تجسيد آخر للحس القومي لدى برلماني الأمة وإنسجامهم مع المواقف الثابتة رسمية كانت أو شعبية من قضايا تحدد مصير الأمة العربية والإسلامية جمعاء، ما يريد ترامب من هذا القرار منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذ عدة قرارات معظمها تحكم فيها منطق المعاكسة والمشاكسة، مثل إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الإتفاقيات الدولية حولها إجماع، مرتبطة بمصير الكرة الأرضية ومستقبل شعوبها، وهو يتخذ قراره اليوم يهدد الإستقرار والأمن والسلام العالميين، ويؤجج روح العداة والعنف والعنف المضاد والصراعات بين الشعوب، لا، أصبحت اليوم لا تفهم مواقف هذا الرجل ولا نستطيع استيعاب، استساعة قراراته لا من حيث التوقيت أو الطبيعة، ماذا يريد هذا الرجل بهاذ القرار؟ لقد أخرج حلفاء أمريكا سواء في الدول العربية أو الدول الإسلامية زعزعة مناخ الثقة بين شعوب المنطقة، وكرس جو الفتن والصراعات، وأجج عداة الشعوب العربية والإسلامية للولايات المتحدة الأمريكية، ماذا يريد ترامب بهذا القرار؟ أزم وضع أمريكا كراعية للسلام في الشرق الأوسط، وأجهز على

بعيد، أن كون ذلك الصوت الراض لكل أشكال التطبيع مع الدولة الصهيونية وراعيها أمريكا.

إن الإتحاد المغربي للشغل، تشهد له أدبياته، ويشهد له التاريخ بحمله لمشعل الدفاع عن القضية الفلسطينية في كل المحافل الوطنية والدولية، ولا أدل على ذلك من تخصيصه مكتبا بالإتحاد الجهوي لنقابات الرباط التابع لمنظمتنا العتيدة كمقر للجنة الدولية لدعم الشعب الفلسطيني، وتوفير كل الوسائل اللوجستية والدعم الضروري لها للقيام بمهمتها النبيلة في الدفاع عن أم القضايا العربية.

إن الإتحاد المغربي للشغل، وفاء لتاريخه ومنشئه من رحم معركة التحرير الوطنية، ودفاعه الدائم الذي لا يلين عن قضايا تحرير الشعوب وعلى رأسها القضية الفلسطينية، يدين بأقوى عبارات الشجب والإدانة القرار المتهور للرئيس الأمريكي، ويطالب بسحب سفراء الدول العربية والإسلامية المعتمدة لدى أمريكا قصد التشاور، ويدعو كل الأحرار في هذا العالم التصدي للغطرسة الأمريكية وحليفها الصهيونية التي فاق مداها كل الحدود بإماتها اللثام عن نواياها الحقيقية في الشرق الأوسط، وسوف لن يدخر الإتحاد المغربي للشغل جهدا في مواصلة دعم ومساندة أم القضايا العربية والإسلامية من خلال موقعه واشتغاله داخل المؤسسات التمثيلية الوطنية، والمنظمات النقابية الدولية، ومن خلال علاقاته الدولية مع النقابات الحليفة والصديقة عبر العالم، وسيسخر كل ذلك للتعبة ضد هذا القرار المشؤوم والجائر والمطالبة بإلغائه كما سيكون في طليعة القوى الديمقراطية والحقوقية والنسائية والشبابية في نضالاتها للتصدي لهذا العدوان الأمريكي الصهيوني، وفي مطالبها بحق الشعب الفلسطيني التاريخي والمشروع في بناء دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وشكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد المستشار إدريس الراضي بإسم الفريق الدستوري الديمقراطي الإجتماعي.

المستشار السيد إدريس الراضي، رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيد سفير دولة فلسطين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون،

أدخل بإسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في هذا

صِرَالِهِ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ" أمين.
سبحانك ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد
لله رب العالمين، الله أكبر.

إذن، يشرفني أن أتناول الكلمة باسم المجموعة الكونفدرالية ومن
خلالها كل الكونفدراليين والكونفدراليات عبر الوطن من طنجة إلى
الكويرة لأعبر عاليا عن غضب الطبقة العاملة وعموم الشعب المغربي
للقرار الجائر لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرامي إلى الإعراف
بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة دولته إليها، وبقراره الجائر
والأخرق والمتهور هذا يضرب الرئيس الأمريكي الشرعية الدولية وكل
المواثيق.

سيداتي، سادتي،

لقد اختار الرئيس الأمريكي تاريخ نقل سفارته إلى إسرائيل بعناية،
اختار مناسبة مائة سنة على وعد بلفور المشؤوم، اختار هذا التوقيت
الذي اغتصبت فيه فلسطين لاغتصاب القدس وإدخال المنطقة في
المجهول وفي الحروب والتقاتل.

سيداتي سادتي،

السيدتين الرئيسيتين،

السادة الوزراء،

إن القضية الفلسطينية في صلب انشغالات الكونفدرالية
الديمقراطية للشغل وفي أولوياتها وفي جدول أعمالها، ولذا نرى فإن أول
إضراب عام نظّمته الكونفدرالية الديمقراطية للشغل كان بمناسبة
يوم الأرض تضامنا مع الشعب الفلسطيني واستشهدت آنذاك عريس
الشهداء محمد كرينة، ونؤكد اليوم وتؤكد كذلك باللموس يوم احتجت
مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لاستضافة مجرمي الحرب
عامر بريس، ولذا نرى نقول لإخواننا في العدالة والتنمية وكل الذين
تعاقبوا على هذه المنصة على أننا نحن كذلك نريد أن تكون القاعة 11
هي قاعة فلسطين وقاعة القدس لكي لا نستقبل فيها مجرمي الحرب
وممثلي الكيان الصهيوني أيما كانت أنشطة هذا المجلس.

سيداتي، سادتي،

باسم المجموعة الكونفدرالية أهنا الفلسطينيين على وحدة الصف
وأقول لهم أنجع سلاح لمواجهة إسرائيل، الكيان الصهيوني هو وحدة
الصف الفلسطينية وحدة الفصائل وحدة الشعب الفلسطيني وحدة
كل التيارات، لأننا لا يمكننا أن نواجه أي خصم ونحن متفرقون، ونقول
لكم باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، السادة، سيدي السفير.

نحن معكم في قراراتكم السيادية، في قراراتكم التي أنتم تأخذونها
بكل حكمة وتشاور فيما بينكم ونقول لكم نحن معكم ونساندكم بدون
قيد ولا شرط في قراراتكم السيادية، كما كان دائما المغرب، المغرب
ينأى عن نفسه أن يتدخل في قرارات الدولة الفلسطينية، نقول لكل

كفاءتها في إدارة مفاوضاتها للسلام، أراد هذا الرجل أن يقضي على أمل
الشعوب بالمنطقة في نعمة الأمن والاستقرار، أراد هذا الرجل أن يسجل
التاريخ أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي ظرفية عصبية اتخذت قرارا
يسيء لها ويضرب عرض الحائط كل المجهودات التي بذلتها حكوماتها
المتعاقبة من أجل إحلال السلم والأمن بمنطقة الشرق الأوسط
والعالم، ولكن نقول لترامب ورب ذرة نافعة، وكما يقول تعالى "وعسى
أن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ"،
فقد أعدتم بقرار هذا القضية الفلسطينية إلى الصدارة والاهتمام
الدوليين، ولا سيما الشارع بالعالم العربي والإسلامي، وستكون إن شاء
الله انطلاقة لمراجعة النظام العربي المنشئت في أفق ترميم الصفوف
العربية وتكثيف جهودها وإعادة النظر في أولوياتها، أقول ما كان ليجرأ
هذا الرجل على هذه المغامرة لولا الوضع العربي المتأزم والنتائج الكارثية
لما سمي بالربيع العربي، والواقع التي أصبحت عليه دول عربية وازنة في
كل معادلات الشرق الأوسط من عراق ويمن وسوريا وليبيا وغيرهم،
وهو ما يقتضي مواجهة أسبابه وتداعياتها ومعالجة إشكالياته بكل
تضامن ومسؤولية بعيدا عن الحسابات السياسية المفتعلة والخادمة
لمصالح صغرى على حساب مستقبل الشعوب العربية والإسلامية
وأنظمتها وحقها في التنمية والأزدهار والاستقرار أختم بقوله سبحانه
وتعالى: "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين"، فأقول لترامب للبيت
رب يحميه، عاشت فلسطين وعاصمتها القدس الشريف، والسلام
عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيدة المستشارة ثريا لحرش باسم مجموعة
الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة ثريا لحرش، باسم مجموعة الكونفدرالية
الديمقراطية للشغل:

السلام عليكم ورحمة الله.

السيدتين المحترمتين،

الإخوة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

سيدي سفير دولة فلسطين،

أولا قبل أن أبدأ كلمتي نريد أن نقف جميعا ترحما على أرواح شهداء
القضية الفلسطينية، شهداء القدس، شهداء رام الله والخليل، شهداء
غزة، شهداء كل الذين وهبوا حياتهم من أجل القضية الفلسطينية،
فأطلب منكم سيداتي، السادة الوزراء

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ،
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ،

جهة، وبوضوح من جهة أخرى على مستوى الممارسة والفعل، غنبدنا أنا بالوضوح في الممارسة والفعل، فين وصلنا في محاربة التطبيع مع إسرائيل؟ فحسبت الغرفة التجارية الفرنسية الإسرائيلية حجم التجارة بين المغرب وإسرائيل أكثر من 4 ملايين دولار شهريا، 4 المليار في الشهر، أين هي محاربة التطبيع مع إسرائيل، حكومتي أش كتديرو هاد المجال، وحنا كنواب الأمة، كمشرعين، أش كيمنعنا اليوم نصدرو قانون كيجرم العلاقات الإقتصادية مع إسرائيل، هذا هو بالنسبة لي الوضوح الحقيقي في الممارسة، جانب آخر وهو جانب المسؤولية في الخطاب، كنظن بأن علينا حنا كنواب كمسؤولين سياسيين نورو الرأي العام، ونفسرو للناس بأن المشكل ماشي مع اليهود، يجب عدم الخلط بين اليهودية كديانة وصهيونية كإيديولوجية عنصرية. اليهود ماشي كلهم صهيانية، لا البارح لا اليوم، هناك في العالم شخصيات يهودية الأصل في طليعة النضال ضد الفكر الصهيوني والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، اللي ما كيعرفش أشنو وما عاش في أمريكا نتكلموا غير على أبرهام الصرافاتي، شمعون ليفي الله يرحمو، واللي باغي يسمع أكثر اليوم يسول على شكون اللي في المغرب كيترأس حركات bds حركات المقاطعة الحقيقية ضد إسرائيل، إسمو سيون أسيدون يهودي الأصل، هاذي من جهة، ثانيا مسؤولية كذلك في إطار المسؤولية يجب علينا تنوير الرأي العام عن حقيقة ونوعية الدفاع عن القضية الفلسطينية، القضية الفلسطينية بالنسبة لينا ليست قضية صراع بين اليهود والفلسطينيين.

السيد الرئيس:

السيدة النائبة ما عندكش الكلمة.

النائب السيد عمر بلافريج:

وأبسط دليل عن ذلك الفلسطينيين ماشي كلهم مسلمين، كابنة زوجة المرحوم ياسر عرفات مسيحية، جوج حباش المناضل الكبير، هاذوا أشياء مهمة بالنسبة لي كمسؤولية، القضية الفلسطينية كقضية عادلة، هي قضية احتلال وقضية عنصرية، إسرائيل دولة عنصرية لا تحترم القانون الدولي ولا تحترم حقوق الإنسان، بحالها بحال جنوب إفريقيا في عهد لابرتيه، فبالتالي خاصنا ندخلو في محاربة التطبيع مع إسرائيل...

السيد الرئيس:

شكرا، وقبل أن نفتح الجلسة الكلمة للسيدة أمينة مجلس النواب لتلاوة مشروع البيان، الكلمة للسيدة الأمينة.

النائبة السيدة عزوها العراك:

شكرا لكم السيد الرئيس.

البيان الصادر عن الجلسة المشتركة بين مجلس النواب ومجلس

الذين يراهنون على أمريكا والولايات المتحدة الأمريكية، اسمعوا نبض الشارع، اسمعوا صوت نساء وكذلك صوت رجال العالم، خرجت المسيرات في كل دول العالم بما فيها أمريكا لأن القضية الفلسطينية هي قضية شرعية وقضية عادلة، وقضية كذلك للإنسانية ونحن نقول لكم سيدي بأننا خرجنا بكل عفوية، وخرجت النساء المغربيات والأطفال المغاربة، وخرجت الحكومة المغربية، وخرجوا كذلك الكونغرس والكونفدراليات الذين كانوا سينظمون البارحة يوما للإحتجاج على الحكومة لسياستها الإقتصادية والإجتماعية، وجعلنا من تلك المسيرة تحت شعار القدس أولا وفلسطين أولا والحرية لفلسطين وكذلك فلسطين أبية، ودولة فلسطين وعاصمتها القدس، إذن سيدي نحن نقول على أن لم نفاعا بقرار ترامب، قرار ترامب كان قرار هو يدخل في صلب السياسات الولايات المتحدة الأمريكية، من هو راعيه أمريكا، هي التي من هو راعيه الكيان الصهيوني؟ هي أملايكا، ترامب يسير في إطار سياسات الجمهوريين المتطرفين يمينا، وأنتم سيدي سفير فلسطين قد عرفتم وخابرتومهم في محطات كبيرة وأنتم تعرفون على أن الدعوة بالنسبة لهم إلى للسلم والسلام هي دعوة تحمل في طياتها نوايا استعمارية، وهي التي تحرك الآن رئيس الكيان الصهيوني نتياهو الذي كان متابعا مؤخرا بقضايا الفساد وقضايا التقتيل، وخرج كذلك مجموعة من اليهود من أجل وحدة من أجل فلسطين عربية وعاصمتها القدس الشريف، نحن كذلك نشجب كل أشكال التطبيع، وكل أشكال التطبيع بجميع أنواعها، ليس فقط التطبيع الإقتصادي وليس فقط التطبيع كذلك السياسي، ولكن التطبيع الثقافي أخطر التطبيعات. التطبيع الثقافي الذي يشتغل في صمت وبخطة سياسية موجهة للتنشئة المغربية.

سيداتي سادتي، أقول لكم على أننا لن تفوتنا الفرصة اليوم لكي نثمن قرارات ملك المغرب، رئيس لجنة القدس والذي لن يدخر جهدا في إسماع صوت الحق وصوت...

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة المستشارة، الكلمة الآن للسيد النائب عمر بلافريج.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم،

تحية للجميع،

تحية خاصة للسيد سفير دولة فلسطين،

نعيش اليوم لحظة حساسة ومضطربة في مجال العلاقات الدولية، اليوم عندنا رئيس أكبر دولة في العالم وأقوى دولة في العالم، يتصرف بطريقة غير مسؤولة، هذا معطى خاصنا نتعاملو معاه، فبالنسبة لي أشنو يمكن نديرو احنا كمغاربة، كمسؤولين سياسيين نواب وحكومة، كنظن بأن خاصنا نتصرفو بمسؤولية على مستوى الخطاب من

ومجلس الأمن ذات الصلة.

ونعتبر في برلمان المملكة المغربية أن هذا القرار سيسقط عن الولايات المتحدة الأمريكية بدون شك صفة الدولة الكبرى الراعية للسلام في الشرق الأوسط ويحول وضعها الاعتباري من حكم إلى خصم في مسلسل المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويعدل بقضية القدس المدينة والمقدسات من نقطة مدرجة ضمن مفاوضات الحل النهائي إلى أولوية في الصراع والسجال والنقاش، وفي أي تفاوض بين أطراف النزاع إذا ما كتب لهذا التفاوض المفترض أن يحدث والحال أن قرار السيد ترامب يعطي الانطباع بإرادات أمريكية صريحة في وأد كل أمل في الحوار وفي إقبار سيرورة التفاوض والبحث عن أفق للحل.

وهذا المعنى فإن البرلمانيات والبرلمانيين المغاربة يرفضون القرار الأمريكي جملة وتفصيلا، ويحملون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ما ستؤول إليه الأوضاع في الشرق الأوسط وفي العالم من انعدام الثقة في الشرعية الدولية والامبالاة بالقانون الدولي، وتنام للكراهية والأحقاد والعنف والتعصب الديني والغلو في الأفكار والتطرف في الأقوال والأفعال، والمزيد من الإحساس بالغبن والظلم وانعدام العدل والإنصاف.

كما يعبرون عن أملهم من موقعهم البرلماني المتمسك بالقانون وبالشرعية والمشروعية في أن يواصل المنتظم الدولي وضمهم مختلف المنظمات والمنتديات والمحافل البرلمانية الدولية والجهوية والإقليمية عزل هذا القرار الأمريكي والعمل على صيانة أفق التفاوض والحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس حل الدولتين وتمكين الشعب الفلسطيني من استقلاله وبناء دولته الوطنية على أرضه داخل حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا.

نعتبر نحن نعتبر أن البرلمان المغربي صادق على البيان الختامي.

رفعت الجلسة.

شكرا لكم جميعا، الملاحظة مقبولة.

المستشارين حول القرار الأمريكي بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس المحتلة.

مشروع البيان:

انعقدت يومه الإثنين 11 دجنبر 2017، جلسة برلمانية مشتركة بين كل من مجلسي النواب والمستشارين، وذلك في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي السيد دونالد ترومب بنقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى مدينة القدس واعتبارها عاصمة لدولة إسرائيل...

السيد الرئيس:

نستمع للسيدة الأمينة.

النائبة السيدة عزوها العراك:

وبعد أن استمع السيدات والسادة النواب والمستشارون إلى كلمتي كل من السيد رئيس مجلس النواب والسيد رئيس مجلس المستشارين تدخل رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية في المجلسين معبرين عن إرادة الشعب المغربي في التحامهما مع الإرادة الملكية التي تجسدت في مواقف ومبادرات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله أمير المؤمنين ورئيس لجنة القدس الشريف المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، وبالخصوص رسالة جلالتة إلى الرئيس الأمريكي باسم 57 دولة وأكثر من مليار مواطن مسلم لثنيه عن قراره بنقل سفارة بلاده والإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

إن برلمان المملكة المغربية ليثمن عاليا الروح السمحة التي عبر بها جلالة الملك عن الموقف المغربي وعن الموقف العربي والإسلامي، وعمما تشكله مدينة القدس من أهمية قصوى سواء بالنسبة لأطراف النزاع في منطقة الشرق الأوسط أو بالنسبة لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وخصوصة دينية متفردة وعمق تاريخي حضاري عريق ورمزية سياسية وأفق للتعايش والتسامح، ومن تم يرفض البرلمان المغربي بمجلسيه معا وبكافة مكوناته السياسية والاجتماعية وأجهزته المسؤولة بإرادة مشتركة موحدة ووحودية قرار رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السيد دونالد ترامب، وذلك باعتباره قرارا يفتقد إلى أي سند قانوني أو سياسي أو أخلاقي ومسا صريحا بالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة

محضر الجلسة الثانية والثلاثين بعد المائة**التاريخ:** الثلاثاء 23 ربيع الأول 1439 هـ (12 ديسمبر 2017 م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وسبع دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وكذلك لأجوبة الحكومة.

غادي نستهل جلسنا هذه بأول قطاع، قطاع العدل، غادي نعطيو الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ما جد من مراسلات، الكلمة لكم.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤال الفريد الموجه لقطاع الشؤون الخارجية لارتباط السيدة كاتبة الدولة بمهمة خارج أرض الوطن.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق حول مراجعة السعر المخصص لحمل المنتج التقليدي عبر النقل الجوي الموجه لقطاع الصناعة التقليدية إلى جلسة لاحقة.

وبمراسلة ثالثة من رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار يلتمس من خلالها تأخير تقديم سؤال الفريق الموجه لقطاع الشؤون الخارجية، حول مواكبة وتنفيذ مشاريع الملكية في إفريقيا إلى آخر الجلسة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء

12 ديسمبر 2017، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 13 سؤالا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 17 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

غادي نستهل أولا بقطاع العدل، بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير العدل حول تنامي ظاهرة الاستيلاء على عقارات الغير، هذا السؤال موجه من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد من السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

ابغينا نسولكم حول الوضعية ديال العقارات، خاصة العقارات اللي تيسوتوليو عليهم بعض الأطراف، واحنا تبعنا كانت رسالة ملكية موجهة للسيد وزير العدل 30 دجنبر 2016، وبعد الرسالة مباشرة الحكومة جاءت بتعديل المادة 4 في القانون 39.08 اللي تتكلم على الحقوق العينية، ابغينا نشوفو المآل ديال هاذ التصدي لهاذ الفئة ولهاذ الأشخاص اللي تيتراماوا على عقارات الغير فين وصلات، السيد وزير العدل المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد أوجار، وزير العدل:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

أولا شكرا لفريق الأصالة والمعاصرة على الاهتمام بهذه الظاهرة البالغة الخطورة، وكما تفضلتم فهذه الظاهرة كانت موضوع رسالة ملكية سامية تم توجيهها لوزير العدل والحريات، وتنفيذا للتعليمات المولوية الواردة في الرسالة، إذن أستعرض بعض التدابير التي اتخذتها الحكومة، على المستوى التشريعي، كما تفضلتم تعديل المادة 4 من مدونة الحقوق العينية بالإضافة للوكالة ضمن الوثائق الواجب تحريرها بمحرر رسمي أو من طرف محامي مؤهل لذلك.

ولكن، السيد الوزير، هاذ الموضوع هو متشابك، موضوع ماشي عادي وموضوع ما يمكنش يتحل يعني بهاذ المساطر اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، خاصة يعني الجانب المتعلق بالمحافظة والإعلان والإشعارات، لأن هذا موضوع فيه تحايلات تدار من مجموعة ديال الأطراف، لأن لاحظنا كاين عقارات كثيرة ديال الأجانب وقع فيها التزوير والتدليس والترامي والتواطؤ ووقعت فيها مجموعة ديال المتدخلين، اللي حتى الإدارة إلا ما كانتش واحد المواكبة وواحد اليقظة يصعب الأمر باش يعني تلقى الخيوط ديال هاذ الفئات.

احنا شفنا الملف ديال الدار البيضاء واللي من أجله جات الرسالة الملكية، وشفنا مجموعة ديال الأوضاع، كاين مشاكل متعددة ديال واحد المجموعة ديال الفئات، ولو أنه جاء القانون ومنع على الجماعات القروية والحضرية أنها ما تبرمش عقود، ولا العقود تديرهم غير المحامي أو لا (notaire) أو لا العدول، ومع ذلك كاين وثائق يعني تيديروها اللي عندهم رغبة في هذا الأمر وتيتحايلوا على القانون وتيديروا واحد المجموعة ديال الأشياء، هاذو هما اللي ابغيناكم، السيد الوزير المحترم، يعني باش تتصداو لهم باش يعني تعطيو واحد الثقة، لأنهم دابا حتى المواطنين المغاربة ولا الأجانب كل مرة تيمشي للمحافظة يقلب واش العقار ديالو مازال ولا وقع فيه ما وقع.

نعطيكم مثال: في مراكش كاين واحد الترامي دابا على واحد العقار محفظ، وكاين العقارات اللي هي غير محفظة وكثيرة، خاصة في البوادي حتى هي تيقوع فيها بعض المؤامرات، وهاذو هما اللي ابغيناكم، السيد الوزير، تتصداو لهم بصرامة، واحنا نعرفو كيف ما قلت في البداية أنكم في المكان المناسب، ولو أنه في الحقيقة هاذ الدور هو دور النيابة العامة، ولكن بحكم أنتم الوصي على القطاع في اتصال مع الوكيل العام باش هاذ الأمر يتدار لوحد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وننتقل إلى السؤال الثاني لأن السيد الوزير ما عندوش الوقت أو الوقت ديالو انتهى، السؤال الثاني موضوعه تأخر المغرب في اعتماد العقوبات البديلة للفريق الحركي، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الوزير.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يثير موضوع الاعتقال الاحتياطي جدلا كبيرا في وسط القانونيين والحقوقيين، نظرا لانعكاسه وارتباطه بوضعية السجون والسجناء بالمغرب، فحسب إحصائيات مديرية السجون وإعادة الإدماج، فنسبة السجناء الاحتياطيين بلغت إلى 40% من مجموع السجناء، وهي أرقام

مقترح تعديل المادة 2 من القانون 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية، تقدمت به فرق الأغلبية بمجلس النواب وفريق الكونفدرالية الديمقراطية بمجلس المستشارين، والوزارة تفاعلت إيجابيا مع هذا المقترح بتشكيل لجنة تقنية لتدارسه وإعداده.

منح الصلاحية للنيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة واتخاذ تدابير العقار موضوع التصرف إلى حين البت في القضية، إجراء تعديل تشريعي يتعلق بالسجل التجاري حتى يشمل إلى جانب الشركات التجارية الشركات المدنية التي لا تمارس أعمال تجارية، إضافة صلاحية الجهة المسيرة للشركة ضمن البيانات الأساسية التي يتضمنها النموذج 7.

على المستوى التنظيمي والعملي، تم إنجاز إشهار رقمي من طرف الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية لكافة الرسوم تحت خدمة محافظتي، يتم من خلاله إشعار المالكين بالتقييدات التي ستنجز على رسومهم العقارية عبر رسائل نصية (SMS) وبالبريد الإلكتروني، حصر العقارات المحفظة المعمولة المملوكة للمتغيبين الأجانب أو المغاربة لاتخاذ الترتيبات اللازمة، اتخاذ ترتيبات للتأكد من صحة الوثائق والعقود المبرمة بالخارج، إحداث مركز إلكتروني للأرشيف يخص العقود المبرمة من طرف الموثقين، اتخاذ التدابير بشأن احتفاظ كتابة الضبط بالمحاكم بنظائر من العقود المحررة من طرف المحامين وتسجيلها وترقيمها في سجل خاص معد لهذه الغاية، حث المحافظين على الأملاك العقارية على عدم تقييد التصرفات العقارية للشركات المدنية العقارية بالرسوم العقارية، كلما تبين أنها تمارس نشاطا تجاريا إلا بعد تسجيلها بالسجل التجاري، دعوة النيابة العامة إلى الحبس على التدخل في الدعاوى المدنية المرتبطة بهذا الموضوع وقضايا تذييل العقود بالصيغة التنفيذية وكذلك تتبع الأبحاث الجارية بشأن القضايا الاستيلاء على عقارات الغير.

إذن هاذ اللجنة تواصل عملها وتتكب على دراسة كل الملفات والشكايات التي تحال إليها في محاولة للإسهام من الحد من الظاهرة وتحقيق الأمن العقاري ببلادنا.

شكرا السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

احنا لانك نهائيا في المجهودات اللي كتقوموا بها، نتعرفو الكفاءات والقدرات ديالكم، السيد الوزير.

- فرض رقابة يلزم بموجها المحكوم عليه من قبل قاضي تطبيق العقوبات أو قاضي الأحداث إذا تعلق الأمر بحدث بالتقدم في مواعيد محددة وحسب الحالات إما إلى المؤسسة السجنية أو مقر الشرطة أو الدرك أو مكتب الموظف المكلف بالمساعدة الاجتماعية بالمحكمة؛

- خضوع المحكوم عليه لعلاج نفسي؛

- تعويض أو إصلاح المحكوم عليه للأضرار الناتجة عن الجريمة.

ثالثا، العمل لأجل المنفعة العامة، يمكن للمحكمة أن تحكم بعقوبات العمل من أجل المنفعة العامة كبديل للعقوبة السالبة للحرية إذا كان المحكوم عليه بالغا من العمر 15 سنة على الأقل، وارتكب وقت ارتكاب الجريمة أن لا تتجاوز العقوبة دائما سنتين حبسا، يكون العمل لأجل المنفعة العامة غير مؤدى عنه وينجز لفائدة شخص اعتباري عام أو جمعية ذات منفعة عامة لمدة تتراوح بين 40 ساعة و600 ساعة.

تعتبر المحكمة...

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

لابد أن ننوه بهذه التوضيحات التي قدمتموها السيد الوزير المحترم، حول هاذ الموضوع الهام آمين أن تجعل الحكومة بالإصلاحات التشريعية ذات صلة مرتبطة بإصلاح جوهرى للقانون الجنائي، بغية ملاءمته مع المرجعية الدستورية الجديدة والتطور الحقيقي الذي تشهده بلادنا في احترام طبعاً للثوابت الدستورية ولارتباطه بالحقوق الفردية وحقوق المجتمع و فوقها حقوق المغرب، حقوق الوطن.

السيد الوزير،

حقيقة هاذ المعتقلين الاحتياطين ك يكونوا عبء على الدولة وحتى على المستخدمين ديال السجون، كذلك الاكتظاظ واللي ك يكون لا فيما يخص الملابس، لا فيما يخص الإطعام ديال هاذ السجناء، لا فيما يخص واحد العدد ديال المسائل.

لهذا، احنا في المجتمع ديالنا، السيد الوزير، قبل ما نخرجو بهاذ القانون ولا بد ما نوعيو المجتمع ديالنا، لأن كاع المتقاضين فين ما امشينا لهاذ المحكمة راه ضروري شي واحد كييفي شي واحد يتعتقل، وهذا هو اللي صعيب، وهذا هو اللي أثر على السجون ديالنا بهاذ المعتقلين الاحتياطين، وفي الأخر كيدوز واحد المدة ديال السجن ديال 6 أشهر ولا 7 أشهر وفي الأخير كنعطيوه البراءة ديالو.

إن دلت على شيء فإنما تدل على كون إيجاد بدائل الاعتقال الاحتياطي هو السبيل الأنجع لمعالجة إشكالية الاكتظاظ بالسجون المغربية.

وانطلاقا مما سبق نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، أين وصل مشروعكم الطموح المتعلق بتعديل قانون المسطرة الجنائية بشكل يعوض الاعتقال الاحتياطي بعقوبات بديلة؟

ثانيا، ما هي بدائل الاعتقال الاحتياطي الممكنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا جزيلا للسيد المستشار ولل فريق الحركي المحترم، هذا سؤال بالغ الأهمية، وكما تفضلتم كايين اكتظاظ في السجون وكايين ارتفاع ظاهرة الاعتقال الاحتياطي، وموازة مع مسلسل إصلاح القضاء، هناك مشروع إصلاحى كبير لكل القوانين المنظمة لمجال العدالة والقضاء، إذن الموضوع ديال المسطرة الجنائية الآن في مساته النهائية، وموضوع العقوبات البديلة إذن مشروع القانون الجنائي هو الآن أمام لجنة العدل في الغرفة الأولى يتضمن عدة عقوبات بديلة هي الآن بصدد المناقشة مع السادة النواب المحترمين.

إذن من أهم العقوبات البديلة الغرامة اليومية، عقوبة يمكن للمحكمة أن تحكم بها بدلا من العقوبة الحبسية على غير الأحداث وهي مبلغ مالي تحدده المحكمة عن كل يوم من المدة الحبسية المحكوم بها والتي لا يتجاوز منطوقها في المقرر القضائي سنتين، يتم تحديد مبلغ الغرامة اليومية بين 100 درهم و2000 درهم عن كل يوم وتراعي المحكمة في تحديدها الإمكانيات المادية للمحكوم عليه وخطورة الجريمة.

ثانيا، تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية، يمكن الحكم بهذه العقوبات التي تتضمن تقييدا لبعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية أو تأهيلية كبديل للعقوبات السالبة للحرية التي لا يتجاوز منطوقها في المقرر القضائي سنتين، يلتزم المحكوم عليه بتنفيذ العقوبات داخل أجل لا يتجاوز 5 سنوات من صدور تاريخ المقرر تنفيذه، تحدد هذه العقوبات كما يلي:

- مزاولة المحكوم عليه نشاطا مهنيا محمدا أو تتبعه دراسة أو تأهيل مهني؛

- إقامة المحكوم عليه بمكان محدد والتزامه بعدم مغادرته أو بعدم مغادرته في أوقات معينة؛

صدر المرسوم التنظيمي المتعلق بالوضع رهن الإشارة المؤرخ في 30 يناير 2014، وفئة ثانية تم وضعها رهن الإشارة بعد صدور هذا المرسوم. بالنسبة لهذه الفئة والامتيازات الممنوحة لموظفي وزارة العدل، الآن كابين اجتماعات متواصلة لتسوية هذه الوضعية والاستفادة من تعويضات، طبقاً للمادة 8 من هذا المرسوم.

بالنسبة لموضوع إدماج الموظفين الموضوعين رهن الإشارة اللي ماشي في وضعية إلحاق كابين صعوبة قانونية لأنه النظام الأساسي للوظيفة العمومية وكذلك المرسوم المحدد لكيفية وشروط الوضع رهن الإشارة لا يتيح إمكانية إدماج الموظفين الموضوعين رهن الإشارة في أسلاك الإدارة، في حين أن اللي في مسطرة الإلحاق ممكن، واحنا في الوزارة مستعدين لحل كل هذه الإشكالات حالة حالة.

هاذو العدد كلو، عندي تقني 13 واحد، سائق 11، تقني متخصص 1، الأعوان 13، كاتب إداري 8، متصرف 7، متصرف مساعد 5، مساعد إداري 36، مساعد تقني 27.

إذن بالنسبة لهاذ السادة الموظفين الوزارة رهن الإشارة للنظر حالة حالة في الراغبين في الإدماج في أسلاك وزارة العدل.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم من أجل التعقيب.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الوزير على هذه التوضيحات.

نحن في الحقيقة لا نطلب إلا العدل من قطاع العدل لهذه الفئة، فهذه الفئة أولا عدد مقدور عليه، ثانيا هم محرومون من العديد من التعويضات والامتيازات التي يتمتع بها زملاؤهم في نفس القطاع، فلا يعقل أنهم يقومون بجميع الأعباء، بل بالأعباء أحيانا التي يتكلف بها موظفو القطاع من ترتيب الجلسات، وتضمين التأخيرات والأحكام، وتضمينها بالملفات ومحرومون من هذه الامتيازات.

ثم أن هذه الفئة منهم من قضى عقودا بهذه الصفة، ويتقاضون أجورهم من الجماعات التي وضعتم رهن الإشارة، وهذا فيه حيف أيضا على الجماعات التي تؤدي تعويضاتهم وأجورهم، ثم أن بعضهم في قلق دائم على مصيره، خاصة وأن بعضهم موضوع رهن إشارة محاكم بعيد عن مقرات عمله الأصلية، وبالتالي أنه له وضع اجتماعي واستقرار عائلي معين دائما مهدد فيه، خاصة أن الأمر مربوط بمسألة الانتخابات.

ثم أن التحجج بالإشكال القانوني، أنا أتساءل عن دور المرسوم

ولهذا، السيد الوزير، إذا كانت هاذ البدائل اللي كيف ما جبتوها، السيد الوزير، احنا معكم فيها واحنا في مجلس المستشارين نصوت معكم فيها. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في نفس القطاع، قطاع العدل ننقل إلى السؤال الثالث، وموضوعه تسوية وضعية موظفي الجماعات الترابية الموضوعين رهن إشارة مختلف المحاكم، لفريق العدالة والتنمية، تفضل السيد المستشار المحترم لتقديم السؤال.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين والمستشارات المحترمين،

مجموعة من موظفي الجماعات الترابية من مختلف الرتب والدرجات موضوعين رهن إشارة مختلف محاكم المملكة.

نتساءل عن عدد هذه الفئة وعن آفاق تسوية وضعيتها وإدماجها في قطاع العدل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

شكرا لفريق العدالة والتنمية.

وبالفعل كما تفضلتم، السيد المستشار، النقص في الموارد البشرية دفع ببعض المحاكم أن تلجأ إلى الاستعانة بموظفي الجماعات المحلية التي تفضلت مشكورة بوضع عدد من الأطر.

إذن الإحصائيات اليوم في الوزارة تشير إلى أن عدد الموظفين هو 141 موظف تابعين للجماعات المحلية أي غير منتمين لقطاع العدل، هاذو فيهم فئتين، الفئة الأولى تم وضعها رهن الإشارة لدى المحاكم قبل

للسقوط وضمها العديد من القصور والقصبات، ورغم المجهودات المبذولة في هذا الصدد، سواء من طرف القطاعات المعنية أو من طرف المجتمع المدني عبر بوابة التعاون الدولي، فإن المنجزات لا تزال دون مستوى الطموح، وعليه نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول ما يلي:

أولاً، ما هي التدابير التي تتخذونها لحماية هذه الذاكرة العمرانية؟
ثانياً، ما هي استراتيجيات الحكومة لتحسين وترميم هذه البنايات ومنحها أمداً جديداً في الحياة؟
شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة فاطنة الكحيل، كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على طرحكم لهذا السؤال المهم، والوزارة وعيا منها بالمخاطر التي كتمثل الدور الأيالة للسقوط سواء على الأرواح وعلى ممتلكات المواطنين، أول شيء دارت واحد الإطار قانوني للاشتغال به هو القانون 94.12 الذي يحدد الأدوار ديال جميع المتدخلين فهذا الدور الأيالة والمباني الأيالة للسقوط، وكذلك أصدر المرسوم تطبيقي الذي يحدد المعايير ديال المصادقة على تصميم التجديد الحضري.

ثانياً، العملية ديال الإحصاء تمت عملية إحصاء هاذ المباني الأيالة للسقوط في 2012 من طرف وزارة الداخلية، واتضح بأن العدد ديالها هو 43697 بناية، تم الترميم ديال واحد 4000 بناية منها قبل 2012، واليوم نشغل على برامج لمعالجة حوالي 22548 بناية آيالة للسقوط، هذا فيما يخص المدن العتيقة في الوسط الحضري.

فيما يخص القصور والقصبات عندنا واحد الإحصائيات التي تتقول بأن كاينة تقريبا واحد 4000 قصر وقصبة متمركزة بصفة عامة في الجهة جنوب الشرقي ديال المملكة، والتي بقى منها يالاه واحد 1000 ديال القصور والقصبات التي ساكنين فيها تقريبا واحد المليون ديال السكان.

في الفترة ديال قبل 2012 تم الإنجاز ديال واحد 17 عملية واليوم تنشغل على واحد العشرة ديال القصور النموذجية التي تمت فيها العملية ديال الترميم، وأخص بالذكر في الراشيدية عندنا قصر تابوعصامت اولاد يحيى، تنغير عندنا قصر أيت الحاج، احيطان وقصر أليف، وفي زاكورة عندنا قصر أمزرو وقصر تسركات، فكيك كذلك عندنا قصر ديال المعازيز وديال زناكة وفي طاطا عندنا قصر أركو، هاذو واحد 10 ديال القصور النموذجية تمت عملية الترميم بصفة استعجالية وذات أولوية.

المتعلق بنقل الموظفين المنتمين إلى الهيئات المشتركة بين الإدارات الذي صدر منذ غشت 2015، وصدر منشور لتطبيقه بتاريخ يناير 2016، ويقول بأنه يكفي أن يتقدم موظف عمومي بطلب ليتم دمج أو نقله إلى إدارة عمومية أخرى من جماعة إلى جماعة أو من جماعة إلى إدارة أو العكس، إذن أنه حتى الإجراء، الوضع القانوني أعتقد أنه ييسر ويسهل هذا الأمر.

ثم لا بأس على الأقل كإجراء انتقالي من تمكينهم من الامتيازات والتعويضات التي يتمتع بها زملاؤهم، لأنه لا يعقل أن يكون موظفين في نفس المكتب يقومون بنفس المهام ونفس الوظائف ونفس الأعباء ويتقاضى أحدهم تعويضا وامتيازاً، والآخر محروم منه، مع أن الاثنين هم موظفون عموميون يخضعون لقانون الوظيفة العمومية.

وشكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فيما تبقى لكم من الوقت إذا بغيتو لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل:

شكرا المستشار.

أولا لا بد أن أحيي الجهود ديال هذه الفئة من الموظفين وتأكيد الاعتراز ديالنا بهم. بالنسبة للامتيازات سيتمتعون بكل الامتيازات ديال الزملاء ديالهم. بالنسبة للإدماج، الذي يرغب في ذلك حالة حالة، الوزارة مستعدة للتعاطي إيجابيا معه.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد وزير العدل على مساهمته القيمة في هاذ الاجتماع. ومنتقل إلى قطاع إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، السؤال الأول يتعلق حول الدور الأيالة للسقوط للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

تعرف عدة مدن وقرى إشكالية الدور والمآثر التاريخية الأيالة

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

في الواقع فإن الإحصائيات المتوفرة لدينا كما جاء على لسانكم هي 4000 قصر وقصبة تتكون من 250000 ألف سكن تأوي تقريبا مليون نسمة وحوالي 75% من هذه المنشآت في حالة متدهورة أو مهجورة وتوزع هذه القصور والقصبات على 4 الجهات، دائما الجهات التي هي في وضعية صعبة، الجهة الشرقية، جهة درعة تافيلالت، وكذلك جهة كلميم سمارة، وجهة مراكش تانسيفت.

احنا، السيدة الوزيرة، ما تنكروش في الحقيقة المجهودات التي تداروا، كايين مجهود كبير، وهاذ القصور والقصبات التي هضرت عليهم في هذا المنطقة ديال درعة تافيلالت احنا وقفنا على مجموعة ديال العمل التي باشرناه معكم في هاذ..

وكنتمنى أولا، السيدة الوزيرة، أنك تديري زيارة لهاذ المنطقة هاذي باش تشوفي هاذ القصور والقصبات ومدى الأهمية دياهم بالنسبة لا الساكنة ولا للسياحة؟ لأنه كما تعرفين هاذ القصور تيلعبوا واحد الدور كبير في جلب السواح، وهذا ما يمكنش نخليوهم في هاذ الوضعية وفعلا بادرتم أنكم عملتم على مجموعة ديال القصور والقصبات، ولكن لابد كذلك من مجهود آخر لأنه القصور والقصبات في هاذ المنطقة هي باش معروفة، كما تتعرفوا تنسى الطريق ديال 1000 قصبة، وبالتالي لابد يكون مجهود مخصص لهاذ المنطقة هاذي فيما يخص هاذ البنائيات.

ثانيا، هاذ البنائيات كان فيها إشكال ديال الترخيص للناس كيفاش يعاود يبنوا بالتراب، هذا إشكال كبير اللي كيتوضع على الجماعات كلهم اللي تيعطيو هاذ التراخيص، وبالتالي لابد كذلك أننا نحاولو نتعاون مع الساكنة باش يمكن لنا نلقاوا واحد المخرج قانوني لهاذ الناس، لأنه ما يمكنش حاليا ما بقاش اليد العاملة اللي كتعمل في هاذ ولاو قلالوا، وبالتالي القصور لابد خاصهم يتبنوا بهاذ الطريقة هذه، وحتى الطريقة ديال البناء دياهم ماشي أي كان يمكن لويبني بهم، فزاكورة ولا تغير ولا الراشيدية ولا ورزازات ولا جهة تارودانت وكذلك طاطا هاذوناس اللي معروفين بهاذ البنائيات هاذو وعندهم ذيع كبير فيه السيدة الوزيرة.

كنتمنى أنه السيدة الوزيرة ومن خلالكم نشكروا الإخوان كلهم اللي تيشتاغلوا فهاذ العمل هذا، وتنتمنى أنكم تزوروا قريبا باش يمكن لنا نخدمو معكم في (le terrain).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب فيما تبقى لك من وقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير اللي نبغي نذكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين، بأن كايئة هناك واحد التوجهات ملكية سامية الداعية للوجوب للاعتناء بالرأسمال اللامادي والتاريخي والثقافي للمملكة مع الحفاظ على التراث المعماري والهندسي لمختلف الجهات، القضية ديال مواد البناء المحلية واليد العاملة المحلية هاذي واحد البند قائم وتحرص الوزارة يعني على التطبيق ديالو.

فيما يخص الزيارة الميدانية أحنا في الأيام المقبلة، إن شاء الله، عندنا واحد البرنامج مسطرونتمنى باش تواكبونا وتحضروا حتى نحكم بالعين المجردة على مدى الإنجازات ومدى التوافق ديالها مع الهندسة المعمارية المحلية والخصوصية الجهوية كل جهة، جهة، إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

ننتقلوا للسؤال الثاني موضوعه شيوع ظاهرة "النوار" في المعاملات العقارية للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

الزملاء والزميلات المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

السؤال يتعلق بعملية التجارة في القطاع العقاري وخصوصا ما يصطلح عليه بالنوار، هاذ الاصطلاح داخل في المعاملات التجارية وأصبح شائع، هاذ الظاهرة بالضبط هي التي نساثلها اليوم من خلال أننا هما الأسباب والمسببات التي تتدفع لهاذ العملية ديال النوار من جهة؟

ثم كذلك أننا هما التدابير التي تتسعى الحكومة باش هاذ العملية ما تبقاش وتكون شفافية ويكون الوضوح وما يكونش هاذ الظاهرة تتفشى بسرعة، خصوصا إلى ربطها بالحركية ديال العقار في المغرب خصوصا عملية البناء اليوم كان واحد التراجع، كايين واحد الركود، هل هناك إسقاط فيما يخص هاذ العملية؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

هو في السؤال ديالكم الحمد لله جاء لأن بعض المنعشين العقاريين هما اللي يتعاملوا بهاذ القضية ما تسمى (بالنوار) إذن هاذي ما شي عملية اللي هي بالملق وإنما بعض الممارسات من طرف بعض المنعشين العقاريين، متى تتكون هاذ المحاولة؟

هي ملي كيكون العرض والطلب ما فيهمش توازن، وباش نعالجو هاذ القضية هاذي، الوزارة دارت واحد العدد ديال الإجراءات والتدابير للحد من هاذ القضية هاذي.

أولا اشتغلت على تنوع وتكثيف العرض السكني وافتحنا واحد الأقطاب عمرانية ومدن جديدة.

وثالثا عفوا إنعاش السكن الموجه للطبقات ذات الدخل المحدود واللي الثمن ديالو معروف وهو 250 ألف درهم و140 ألف درهم.

ثانيا حاولنا نديرو واحد المسطرة لتحسين المنتج السكني من الانزلاقات أثناء عملية التسويق بإلزام المنعش العقاري بإشهار ثمن البيع بمكاتب البيع وبموقع المشروع والإشارة إلى كونه مدعم من طرف الدولة، فضلا عن إسناد هاذ العملية للموثق.

إذن هاذ الأمور كلها من المفروض أنها تحد من هاذ القضية ديال "النوار".

الإجراء الخامس هو إلزام أعضاء الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين باش يوقعوا واحد الميثاق ديال الآداب وأخلاقيات المهنة.

ثانيا، كاينة الإمكانية ديال مراجعة الأئمة من طرف المصالح ديال وزارة المالية ديال الضريبة، هاذو هما بعض الإجراءات اللي درنا وكنشغلو بتعاون معكم، لأن هاذ العملية كتم بين المنعش وبين المواطن، خص لا بد من فضح هاذ الأمور هاذي والتصدي لها بالمجتمع المدني والفاعلين والمواطنين وخاصة نواب الأمة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف ايدوح:

شكرا السيدة الوزيرة.

الموضوع الأساسي فهاذ العملية وفهاذ "النوار" هي اللي مرتبطة بالسعر اللي كتحدد الضريبة، لأن أي عقار تباع كتكون فيه ضريبة على البيع، هاذيك الضريبة الثمن ديالها والأساس المرجعي ديالها هو اللي فيه الغموض، وكيدفعنا التماس آخرين اللي خايفين إلى تكون عندهم المراجعة هنا كتكون "النوار".

إذ إلى كانت الشفافية وكان الوضوح وكان ما يسمى بـ (zoning) ديال الأئمة وعارفينها الناس، ذاك المواطن اللي بغا يشري ذاك المحل سواء سكن أو عقار أو أرض المهم عقار تيعرف الثمن وتيعرف شنو اللي كاين، وذاك اللي غادي يبيع تيكون حتى هو عارف الثمن عندو واحد (fourchette) باش يكون فيها شي شوية ديال.

دبا الآن هاذ الشيء ما كاينش أي واحد تيبيع وتيشري شكون هذا اللي ما بغاش يبيع العقار ديالو مكيبيعو إلا لضرورة ولا كيدير به التجارة، إذن بغا يبيع ولكن هو تيكون عندو الخوف من المصلحة ديال الضرائب فالمراجعة، كتكون المراجعة بعض المرات كتكون صعبةا وكتفقد له الموازنة ديال العمل اللي كيقوم به.

فلذلك احنا اللي كتنمناو هو بتنسيق مع هاذ الموضوع ديال الضرائب يكون واحد الشفافية وكتكون واحد المراجعة سنوية، لأنه الثمن كيطلع وكمببط، ولكن خصو يكون معروف عند الجميع ما يبقاش مخي، دبا الآن حتى كيتفاجأ به ذاك اللي باع ولا كيتفاجأ به ذاك اللي شري، إذن اللي كيشجع "النوار" هو هاذ القضية هاذين هاذو كيفكرو باش يديرو والآخرين حتى هما تيفكرو باش ما تجرى فيهمش، وكتبقا غادية هاذ العملية منتشرة.

فلذلك بصفتكم وصي على هاذ القطاع لتخليقه ولدفعه ولمساعدته، خصوصا وأنه المستوى ديال المواطنين راه ارتفع جدا وخصوصا حيث نتكلمو على الناس اللي كيغيو يشيروا حتى هما مكيرغبوش فهاذ التعامل، لأنه تعامل ما فيهمش وضوح، كيشري اليوم بواحد الثمن وحيث يبغي يبيع حتى هو تيولي عندو واحد التبخييس ديال قيمة العقار اللي استفاد منه.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب السيدة كاتبة الدولة الكلمة لك.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

أنا متفقة معكم، السيد المستشار، على هاذ المقاربة هاذي، ولكن

الوزارة اليوم كتمعمل على توفير سكن اجتماعي اللي عندو واحد المواصفات هندسية وعمرانية ضمن مقارنة موجهة بالأساس إلى إشراك القطاع الخاص في مختلف برامج هاذ السكن.

البرنامجين اللي كاينة كلهم كتعرفهم، كاين البرنامج السكن الاجتماعي ديال 140 ألف درهم و250 ألف درهم، اللي كيتم في إطار واحد الاتفاقية مع الفيدرالية الوطنية للمنعشين العقاريين، بحيث هناك تحفييزات للمنعشين العقاريين شريطة الالتزام ببنود دفتر التحملات التي من بينها شروط السلامة والجودة والاستدامة.

كيف تتم المراقبة ديال الوزارة لهاذ السكن؟ فهناك أربعة مراحل أثناء إعداد الاتفاقية مباشرة بعد التوقيع على الاتفاقية، يتم إرسالها إلى المصالح الخارجية ديال الوزارة باش اتبعوا ويعرفوا بأن كاينة واحد المشروع سكني عندهم في الجهة وفي نفوذ التراب الوطني ديالهم.

ثانيا، في المرحلة ما قبل انطلاق المشروع، كتعرفوا باش انطلق المشروع خصوصاً واحد الرخصة من البلدية ولا من الجماعة اللي في نفوذ التراب ديالها فين غادي يكون هاذك المشروع، باش يكون عندو هذيك الرخصة كاينة واحد الشروط ملزمة، أولاً إلزام احترام الإجراءات القانونية بصفة عامة.

ثانيا، الدراسات التقنية والمعمارية لضمان الجودة ضرورية وسلامة البناء، تسليم ملف كامل لممثلي الوزارة على الصعيد المحلي، وفي مرحلة الإنجاز كيكون واحد ضرورة إنجاز تقارير دورية لتقدم الأشغال من طرف المنعشين وتسليمها للمصالح الجهوية للوزارة.

ثانيا، الشهادة اللي مهمة هي شهادة المطابقة لبنود دفتر التحملات، وهذه واحد الشهادة إلزامية باش يكون المنعش العقاري في وضعية سوية.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب، ولكن باسم الفريق الاشتراكي أود أن أوضح بأن كنا تحدثن عن مقومات ديال السلامة والجودة، نظريا على مستوى دفتر التحملات أو الوثائق أنا متفق معك، ولكن السيدة الوزيرة المحترمة على مستوى الواقع أو على مستوى التشخيص الميداني في تامسنا، سلا، طنجة، تطوان في ربوع المملكة، التشخيص الميداني يقول أو يناقض ما جاء على لسانك، لأن هناك فرق كبير بين التشخيص وبين الواقع ديال هاذ السكن الاجتماعي أو هاذ المنتج

الوزارة كانت دارت واحد استصدار واحد النظام مرجعي لتحديد أسعار المعاملات العقارية وهاذ النظام المرجعي تنشر في 27 يناير 2015 بالجريدة الرسمية، حيث يمكن من تقدير سعر العقار بفضل نظام ممرکز للمعطيات، سواء كانت شقة أو لا عمارة أو لا فيلا، كما يروم تصفية الضرائب والرسوم المترتبة على المعاملات العقارية بشكل منصف ودقيق وتعزيز مناخ الثقة بين المستثمرين والمشتريين.

هاذ القضية ديال "النوار"، خصنا نجهدوا فيها جميعا، لأن هذه ممارسات بين بائع وشاري، وكنعرفوا هاذ القطاع ديال العقار مبني على الربح، كل ما مريح كل ما كييعتبر راسو مستفيد، رغم التحفييزات اللي دارت الوزارة لهاذ المنعشين العقاريين في السكن الاجتماعي بالخصوص، تحفييزات ضربية بقى بعض المعاملات في هاذ الإطار ديال "النوار"، وخاص هنا السلطة المحلية والمجتمع المدني ونواب الأمة يعاونونا في هاذ الإطار هذا، وغنجهدوا جميع إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

نتنقل إلى السؤال الثالث، موضوعه دور الحكومة فيما يخص مراقبة جودة السكن الاقتصادي، للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة كاتبة الدولة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، الفريق الاشتراكي، يسائلكن عن دور الحكومة في مراقبة جودة السكن الاقتصادي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لك السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الفريق الاشتراكي على هاذ السؤال، اللي نبغي نقول لكم، السيدات والسادة المستشارين، بأنكم تكونوا على يقين بأن الجودة والسلامة والاستدامة في البناء هي من أهم مرتكزات البرنامج الحكومي بصفة عامة.

في إطار الرد على التعقيب السيدة الوزيرة من فضلك فيما تبقى لك من وقت.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

السيد المستشار، كإين بعض الأمور اللي أتقاسمها معكم وكإين بعض الأمور اللي يمكن فيها اشوية ديال المبالغة، المراقبة تقتضي تظافر جهود الجميع والوقوف في عين المكان في القضية ديال كإينة التسليم، ملي تيكون يعني الموثق هو اللي تيسهر على تضمين العقود بالبيع وأجال التسليم لضمان الشفافية، ويلزم دفتر التحملات المنعش العقاري بالتكلف بأشغال الصيانة قبل التسليم المؤقت وكذا بعد التسليم لمدة سنة، هذه كلها ضمانات إلى بان شي عدم الجودة أو لا شي غش هو المنعش العقاري ملزم بتنفيذه.

ثانيا، القضية ديال الصناديق ديال الإسمنتية، عندنا خيار إما غادي نديروا واحد الإستراتيجية بواحد العقار اللي تيوافر سكن لائق لجميع المغاربة اللي تيسكنوا في سكن غير لائق، أو لا غادي نمشيو في المساحات وما يمكنلناش نلبيو الطلب ديال الجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والآن غادي ننتقلو في نفس القطاع إلى السؤال الرابع موضوعه البناء العشوائي بالمدن، من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

نسائلكم ومن خلالكم نساءل الحكومة والبرنامج الحكومي على البناء العشوائي في المدن، اللي أصبح وصمة عار على المجال الحضري ديال بلادنا؟ وبالتالي كإين برامج متعددة لمحاربة دور الصفيح، أين وصلت الحكومة خلال هاذ التجربة السابقة وخلال تجربتكم في محاربة هاذ السكن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

الاجتماعي اللي كإين في بلادنا، وبين ما هو مسطر في الوثائق.

ثانيا، السيدة الوزيرة، احنا هاذ التحفيزات اللي كيخندوها المنعشين العقاريين متفقين مكإين مشكل، لا على مستوى العقارهما راه كيخندوا التحفيزات منذ شراء القطاع الأرضية أو الوعاء العقاري، كإين تحفيز.

كإين تحفيز وكإين تحفيز ضريبي على حسب الاتفاقية اللي دارتها الحكومة مع المنعشين العقاريين أو مع الجمعية ديالهم إلى حدود 2020، ولكن الواقع العملي أيضا يكذب، هاذ الناس هاذوا راه ساكنين في صناديق إسمنتية في مساحات ضيقة، يعانون الأمرين.

المشكل الأول في فصل الصيف تتراد عليهم الحرارة وفي فصل الشتاء، أحنا الحمد لله على أمطار الخير، مثلا البارحة راه الناس عانوا من الأمتعة ديالهم تعرضت للضرر وأن الفريق لو لم يتسلم ملف متكامل حول ما كإيناش جودة في السكن الاقتصادي أو السكن الاجتماعي كما بغينا نسيموه، لا ما بادر إلى طرح هذا السؤال في إطار دوره الرقابي على الحكومة.

احنا اللي ابغينا نقولوا ينبغي الحكومة هي متضامنة، أحنا عارفين الوكالة الحضرية كإين رؤساء الجماعات الترابية، ينبغي تجديد الرقابة راه ما خصوص ذلك المنعش العقاري يجي يدير شقة نموذجية في (la maquette) ويموه بها السلطات العمومية، يموه بها الحكومة ويموه بها المتقاضين ونين يجي يسلم في رمشة عين في غفلة من الجميع يأخذ رخصة المسابقة، والحال كإين مواقع وكإين الاحتجاجات وكإين حتى الدعاوى المنشورة أمام القضاء تؤكد بأن هاذ المغاربة واللي الدستور اليوم واللي الدولة اليوم واللي الحكومة اليوم لا السابقة ولا الحالية أخذت على عاتقها باش المغرب ديالنا يكون المواطن عندو الحق في سكن لائق في إطار التضامن الاجتماعي، راه أحنا بغينا نقولوا راه كإين أنا ما تنعمش حتى لا بألغ، ولكن كإين منعشين سامحهم الله لا يقومون بالواجب المفروض عليهم قانونا.

ثانيا، السيدة الوزيرة المحترمة، المقومات ديال السكن اللائق راه المرافق الأساسية ما يمكنش تجيبوا الناس في ضواحي الرباط أو الدار البيضاء بحال حي الرحمة وتجيبوا تسدوا عليهم، ما كإين مرافق ديال الحياة الضرورية، ما كإينش إنارة عمومية، ما كإينش الطرق، ما كإين مساجد، ما كإين مدارس ونقولوا أحنا عندنا سكن اقتصادي أو منتج أو أحنا نحارب السكن الغير اللائق.

إذن في هاذ المنظور هذا ينبغي على الحكومة أن تراجعها باش نوصلوا للهدف المنشود اللي احنا متفقين عليه جميع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

واليوم هاذوك المواطنين يفتقدون لأدنى شروط الحياة، ما عندهم واد حار، ما عندهم سكن، ما عندهم حتى شي حاجة، بالعكس حتى الحقوق البسيطة ديالهم كمواطنين ياخذو وثائق إدارية خاصهم يعطيو الرشوة، باش تكون إعادة الإيواء في كل المدن باش تدير إعادة الإيواء سمعوا المغاربة، وسمعوا المواطنين المعاناة ديالو، من المقدم حتى لبعض القياد حتى لبعض رجال السلطة.

اليوم ما كاينش شفافية في إعادة إيواء هاذ قاطني دور الصفيح، اليوم كيبي السلطة مع بعض المنتخبين مع بعض الانتهازيين وكيجلسوا وكيديروا (compromis) على ذوك الضعفاء والمساكين، وكيقولك أجي أنت نعطيوك هاذ البقعة شوكة، أجي أنت تستفد من إعادة الإيواء وأنت بقى بلاصتك، ما كاينش إرادة حقيقية ديال الحكومة، وهنا تنقول كان على الحكومة هذا هو الملف الاجتماعي، كنا كنطلبو من الحكومة فهاذ المجال، نعطى أمثلة أنا من قنيطرة عين السبع من 2008، والمنتخبين ديال المدينة ومع الحكومة كيقلولوا لذوك المواطنين الوضعية ديال هاذ دور الصفيح وهاذ إعادة إيواء هاذ المنطقة ونقول لك المنطقة سميتها عين السبع في السنة المقبلة غادي يفكوا هاذ المشكل، وكيبقاو دائما ذوك المواطنين، اليوم الشتا، واش تتعرفوا الحالة ديال ذوك المواطنين كيف عايشين؟ وهاذوك المواطنين هما اللي امشوا معنا للمسيرة الخضراء، هما في الانتخابات اللي كيصوتوا، هما اللي كيديروا كل شيء، وبالتالي الحكومة ماشي...

وملي تتقولوا لنا بعض الأمر ما عندهاش باش تخلص، الحكومة عندها صناديق متعددة، صافي وحلتوا في هذوك المواطنين مساكين اللي دراوش ما عندهمش، الغالب الله، ولا خاصنا نخليوهم ضدا على رغبة المغرب والنموذج المغربي، أنهم يبقاو في البؤس باش نستغلوهم غدا انتخايبا، يستغلوهم بعض السماسرة في الرشاوي إذا ابغاو يصلحوا إلى دارقصديرة خاصو يخلص علمها.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار الرد على التعقيب الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

أولا، السيد المستشار أحيي فيك التعبير بواحد الشعور العميق، ولكن اللي نبغي نقول لك بأن الوزراء في الحكومة المغربية حتى هما مغاربة وحتى هما كيقدرو هاذ المعاناة وكيشتغلوا باش يلقوا الحلول الممكنة.

اللي يمكن اللي نقول لك، تخيلو معي السيدات والسادة المستشارين

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة مكلفة بالإسكان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أولا هذه القضية ديال البناء العشوائي هو أمر قائم، فيه عوامل كثيرة ومتشابكة كنصيبوراسنا قدام واحد الحي عشوائي لا واحد العدد ديال البناءات عشوائية، وبالتالي كيفاش غادي نديرو معها.

عندنا جوج دالمقاربات، إما مقارنة استباقية اللي على الأساس ديالها خاصنا يكون عندنا واحد التهيئة عمرانية قادرة لاستقبال جميع الطلبات بتنوع السكن الاجتماعي والسكن ديال الطبقة المتوسطة والسكن بصفة عامة.

هاذ القضية ديال التهيئة العقارية في الواقع خاصها تكون عملية كتسهل المراقبة ديال البناء العشوائي اللي هي موكولة إلى السلطة المحلية، وهاذ المراقبة كلها مرهونة بمدى نجاعة هذه المراقبة، واش المراقبة كتدار في الوقت المناسب، لأن في غالب الأحيان السلطة المحلية ملي كتدخل كيكون المواطن تقدم في القضية ديال البناء.

ثانيا، عندنا الإطار القانوني القانون 66.12 اللي خلق واحد الجدل، ولكن مؤخرا صدرت ذيك المذكرة المشتركة بين وزارة التعمير إعداد التراب والإسكان وسياسة المدينة ووزارة الداخلية، اللي حاولت تعطي واحد المخرج لذوك العراقيل ديال هاذ القانون وكاينة القضية، كيف قلنا، ديال ملي تنكونو أمام الأمر الواقع كنجاولو نأهلو هذيك الأحياء العشوائية بشبكات طرقية بشبكات التطهير، بالإنارة العمومية وبيعض المرافق الضرورية.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب الكلمة لكم.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيدة كاتبة الدولة على التوضيح، ولكن الواقع هو أنه المغاربة اليوم كيغرفوا على أنه ما كايناش إرادة سياسية للحسم في هذا الموضوع، لأنه هاذ البؤس اللي كييعيشوه هاذ المواطنين كاينة استغلال بشع، التحالف ديال بعض رجال السلطة وبعض المنتخبين، لأنه تتعرفوا اليوم هاذ الناس اللي ساكنين في الهوامش يستغلون انتخايبا، وكل المنتخبين كيمشيو عندهم باش يصوتو عليهم باش يخرجوهم من ذاك البؤس، ورغم ذلك كيبقاو دائما في الاستغلال الدائم لحالتهم الاجتماعية.

يكونش عندي التعقيب، فقط لكي يعرف الرأي العام.

بلادنا كتخلص 6 مليار ديال الدولار باش تستورد 93% من الحاجيات ديالها الطاقية، بمعنى سيادة البلد واقتصاد البلد ومالية البلد كلها مرتبنة إلى الخارج، لذلك اتخذ قرار أن نتج أفضل وأن نستملك أفضل، أضف إلى ذلك الأبعاد اللي الجميع يتحدث عنها مناخية، بيئية، صحية، إلى غير ذلك، فالتوجه هو هذا في السياسة الطاقية يمكن تقي فرصة إن شاء الله وندخلو في التفاصيل ديالها.

تختاروا 5 قطاعات اللي كيتعتبروا أكثر استهلاكا لهذا الموضوع ديال الطاقة التي نستوردها مرة أخرى بحوالي 54 مليار ديال الدرهم، 5400 مليار ديال السنتميم، مشينا فالأتجاه ديال الصناعة اللي حتى هي تستهلك بشكل كبير ديال النقل 36%، الصناعة كذا و20%، السكن كيتستملك أيضا الطاقة بحوالي 28% إلى 30% وكاينة الفلاحة.

الفلاحة عندها جوج ديال الحوايج، هي أنها كتستملك ولكن بالإضافة إلى ذلك كتستملك البوطاغاز جزء من 7 دالمليار السنة الماضية اللي دعمتها الدولة واللي يمكن غنوصلوهاذ السنة ل 10 ديال المليار، دائما كنعطى هذا الرقم اللي ممكن تبني بها 2 موانئ، 2 مطارات، طريق سيار، طرق في العالم القروي، 10 مستشفيات جامعية، 10 ديال الجامعات، إلى غير ذلك.

فما عندناش اختيار، أنا باغي نقول جميعا ما عندناش الحق نمشيو في هذا الاتجاه، فمشينا في هذه السياسة اللي تقدمت للحكومة في انتظار تقدم إن شاء الله للمجلس الوزاري، تفاوضنا مع جميع القطاعات، آخر الترتيبات مع وزارة المالية، ووزارة الفلاحة باش ابتداء من 2018 نعاودو نحييو البرنامج اللي كان اتفق عليه في 2013 باش يمكن لنا نعاونو الفلاح يستعمل الألواح الشمسية، وليس فقط الألواح الشمسية، حتى الطاقات الكلاسيكية يمكن لنا نعدلو فيها، وخا نستمر وكنستعملو البنزين، راه ممكن نستعملوه بطريقة جيدة، وخا نستعملو الكهرباء يمكن نستعملوها بطريقة جيدة، ويمكن لنا نمشيو حتى بما يسى بالطاقات الحيوية.

هذا توجه ما عندناش الحق كمغاربة إلا نديرو ابحال هذا التوجه هذا، وإلا غادي نستمر وأن السيادة ديالنا والاقتصاد ديالنا والبيئة ديالنا مهدد.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

نشكركم بزاف، السيد الوزير، على هذا التوجه، غير كيف اعرضتو التغييرات المناخية الصعبة اللي عرفت بلادنا خلال هذه السنوات الأخيرة، وكذلك التوجهات اللي مشات فيها الحكومة، الفلاح اليوم،

المحترمين لولا ما كانش برنامج مدن بدون صفيح اللي انطلق في 2004 واللي اليوم وصلنا ل 58 مدينة معلنة بدون صفيح، في الأيام المقبلة سنعلن 3 مدن لالتحاق بهذا، فين غيكون المغرب؟ خاصنا نعرفوا الواقع المغربي، كاينة ظروف مناخية اجتماعية اللي ربما الهجرة كتكمل هاذ القضية ديال مدن بدون صفيح، ولكن الحكومة عندها كل العزيمة وكل القناعة للحل ديال هاذ الإشكال.

صحيح كاين بعض التعثرات وبعض الصعوبات ملي كنبغيو نرحلو قاطني مدن الصفيح، وهاذ العملية كتشرف عليها السلطة المحلية، كاينة بعض الحالات اللي كيتعذر عليهم إما بناء البقعة اللي أعطواها لهم ولا أداء هاذ المقدار اللي أعطواهم باش يمشيوا للشقة.

إذن البرنامج ديال إعادة الإسكان وإعادة الإيواء هو برنامج قوي وحقيقي، وكاينة إنجازات كبرى اللي يمكن نوقفو عليها في عين المكان، واحنا كنفتمخرو بهذا الإنجاز ولا زلنا نظوره ونحسنه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

آخر سؤال في هذا القطاع موضوعه وضعية التعمير ببلادنا من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، أعتقد ما كاينش، إذن غايب غادي نطبق عليه النظام الداخلي، ليس إلا.

نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة، وننتقل إلى قطاع الطاقة والمعادن في 3 أسئلة.

السؤال الأول، دعم استعمال الطاقات المتجددة في القطاع الفلاحي من فريق الأصاله والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

السيد الوزير، نسائلكم عن التدابير المتخذة من أجل دعم استثمارات الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز براح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر المستشار المحترم على طرح هذا السؤال، نبغي نؤكد أن هاذ الموضوع من أهم المواضيع في المغرب المعاصر، لأسباب متعددة كتعرفوها اختيارنا مشينا فواحد التوجه طاقى أن نتج أفضل وأن نستملك أفضل لأسباب أنتم تعرفونها، باغي نطول شي شوية وخا ما

بقات بعض الترتيبات مع وزارة الفلاحة، هو أنه باش نحتاطو من كثرة استهلاك الماء، تنقص الطاقة ويطلع الماء، فبغينا نديرو واحد المنظومة تكنولوجية تجمع بين المراقبة الطاقية والمراقبة المالية، وهي اللي تنشغلو عليها.

ثانيا، بغينا نشوفو أشنو هي المنظومة ديال التحفيزات الجبائية المناسبة باش ما نديروش (des équilibres).

ثالثا، بغينا ندخلو هاذ الشئ ديال المعدات الطاقية ضمن (package) اللي تبتعطي للفلاح.

واحنا بصدد الترتيبات المالية في هذا الاتجاه في هذا الاتجاه، باغي نقول للسيدات والسادة المستشارين أن هذا واحد القطاع غادي يخلق آلاف وعشرات الآلاف ديال فرص الشغل، وهذا هو التوجه العام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني في نفس القطاع، موضوعه مآل الاتفاقيات المبرمة بين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب والجماعات الترابية لإقليم طانطان، من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد اياحنيبي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أقام المكتب الوطني للكهرباء بتاريخ 2003 و2005 بإبرام اتفاقيتين لتوفير الكهرباء للسكان المجاورة للمدار الحضري بجماعة طانطان، والاتفاقية الثالثة بجماعة الوطية تمه حي المخيم وحي البحار، لكن للأسف، السيد الوزير، لحد الساعة لن يتم توقيف العمل بهاتين الاتفاقيتين.

السؤال، السيد الوزير: متى سيتم توقيف العمل بهذه الاتفاقيات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أشكر السيد المستشار المحترم.

ولكن غير باش نؤكد لك أنا حصلت على جميع التفاصيل ديال فيما يتعلق بطنان، يبدو أن طانطان أنجز ما ألتزم به فيما يتعلق بكهربية الإقليم ديال طانطان، كانت حركة يمكن كنتحدثو الآن على 100%.

الفلاح الصغير والمتوسط والكبير، يتمنى من الحكومة تبادل للإعلان على دعم الطاقات الشمسية في القطاع الفلاحي، لماذا؟ أولا تنافسية الإنتاج الوطني.

ما ننساوشاي، السيد الوزير، بأنه الكلفة الطاقية تشكل في سنة عادية، سنة ممطرة عادية أكثر من 30% من الكلفة الإجمالية، وفي المقابل في دول أخرى خصوصا الدول المنافسة، مصر حيث المياه السطحية مجانا، كذلك تركيا اليوم منافس قوي ديالنا في عدة قطاعات، 44% من إيرادات القطاع الفلاحي عبارة عن دعم ديال الدولة.

النقطة الثانية، الاستثمار في توفير منتجات فلاحية جيدة وبأثمنة جد مناسبة بالنسبة للسوق الداخلي مقارنة مع دول الجوار.

النقطة الثالثة، واللي هي مهمة السيد الوزير على حسب العرض ديالك، القطاع الفلاحي اليوم لا بد ما نحثو المستثمرين للاستثمار في القطاع الفلاحي، كايين تخوفات من خلال ضعف المردودية، من خلال ارتفاع هذه التكلفة، خصوصا ما ننساوش أن بعض المناطق الفلاحية راه ما بقاش 4 الفصول، كايين فصل واحد، الصيف وشي أيامات ديال الشتا، يعني الطلب على الطاقة، الطلب على الماء، لا بد من الرفع من مردودية القطاع مقارنة مع قطاعات أخرى.

كذلك بالنسبة لتخفيف العبء كيف جيتو على صندوق المقاصة دون المساس بالفلاح الصغير والمتوسط والكبير.

النقطة الأخرى التكلفة ديال الطاقة بالنسبة للقطاع الفلاحي تتجاوز 13% من حيث (Les besoins) ديال الطاقة.

ما ننساوش، السيد الوزير، وهاذ الشئ راه توجه ديالكم هذا راه قطاع جد مهم، قطاع استراتيجي ديال البلاد، تهيدرو على 44% من الساكنة ديال المغاربة، وتهيدرو على 20% من الناتج الداخلي الخام وتهيدرو على أكثر 50% من القوى العاملة في بلادنا.

نتمناو، السيد الوزير، هاذ البرنامج يخرج، واحنا كمهنيين وكممثلي المهنة نضع أنفسنا رهن إشارتكم إلى جانب السيد وزير الفلاحة من أجل الإسراع بإخراج هاذ البرنامج ويكون برنامج قابل للتنفيذ.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد فيما تبقى لكم من الوقت للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

كنشكر السيد المستشار على التفاعل.

أعتقد هذا واحد الموضوع ما غادي يكونش فيه اختلاف بين أي طرف، أنا أعطيت الأرقام اللي هي أرقام دالة وتوجهات دالة، فقط

على أن هاذ التزيف ديال الاستخلاص غير القانوني ابغينا يحبس من إقليم طانطان، والاتفاقيات حتى هما عندي، هاذ الاتفاقيات ديال الأحياء وديال التاريخ فاش داروا والعدد ديال العدادات.

إذن الآن المواطن ديال طانطان مخلص 1006 ديال العدادات مخلص عليهم 1500 درهم هكاك، هاذ الاتفاقيات ونعطيم لك من بعد ونتكلمو أكثر كيف ما قلت.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

لا، أنا جات واحد العدد ديال الشكايات من كثير من الأقاليم حول هاذ المواضيع والزيادة والفاتورة وما تيحسبوش فالوقت والعدادات.

أنا طلبت من اللجنة المحترمة راسلها الإخوان، قلت مستعدين يجي المدير العام وندخلو في التفاصيل، لأنه يصعب في سؤال نحصلو على التفاصيل، لا الغرفة الأولى ولا الغرفة الثانية، وخاصة موضوع الكهرباء وأنتم تعلمون ما معنى موضوع الكهرباء، اللي تنحمدو الله، أنا تنقولها، تنحمدو الله استطعنا ناخذو قرار، أحيانا كان بيدولا شعبي، أننا أنقذنا هذا المكتب وأنقذنا هذا القطاع اللي هو قطاع اقتصادي اجتماعي اللي ابغيتو تقولوا فيه تقولوا فيه، واليوم الحمد لله الاستثمارات يعني كبيرة جدا مقدرة إلى 2030 غادي نوصلو 40 مليار ديال الدولار في استثمارات في قطاع الكهرباء في البلاد ديانا، 40 مليار ديال الدولار في استثمارات مع...

هاذ الموضوع هذا أي مواطن امشى ياخذ عداد تخلص عليه، هاذ الشئ راه عادي في المغرب كامل، راه في المغرب كامل، إلى جيتي القنيطرة، امشيتي للرباط، إلى ابغيتي تاخذ عداد تخلص، تتخلص (branchement) هذا موضوع آخر كيدخل التجهيز، ابغيتي عداد إضافي تتخلص عليه، راه هذا القانون.

الآن إلى كان شي اتفاقية فيها الإعفاء شيء آخر، ولكن الاتفاقية فيها عدد، أنا عندي الأرقام أشنو اللي وقع من بعد هذالك العدد ماشي هو اللي ابقى، تزداد عدد آخر ديال السكان، طبعا هو ليس محل اتفاقية، خاص بتدار اتفاقية تعديلية باش يمكن نعالجوه، ولكن عاود اشرح لي إن شاء الله باش نفهم هاذ القضية والمكتب دياالي مفتوح حتى الفريق اللي هناك محلها راه المكتب دياالو مفتوح باش يعالج معكم هاذ الشئ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وقعت اتفاقيات قديمة، أنا المعطيات اللي عندي أنها أنجزت كاملة، غير باش نوضح، أنا غنجي نقول أشنو اللي ما تدارش؟ ولكن ما عندها علاقة بالاتفاقيات.

ثم كانت أيضا إنجازات في 2015 و2016 كما تعلمون واحد العدد ديال المنازل اللي هي تمت الكهرباء ديالها، أشنو اللي وقع؟ وقعوا (des extensions) ووقعت إضافات ديال التجزيئات، هاذي ما كانتش موضوع الاتفاقيات، هاذي مرتبطة إما بالمنعشين العقاريين أو مرتبطة بأشياء أخرى، هذا إذا اتضح بأنه محتاج للدعم التقني، إلى غير ذلك، الدعم المالي يصعب، لأن هذا كيدخل في المدار الحضري، ولكن ما كين باس، إذا كان هناك إشكاليات يمكن لنا ندرسها معكم ونشوفها.

فغير ابغيت نوضح بأنه الأرقام اللي عندي والمعطيات اللي عندي أنه إقليم طانطان وصلنا ربما للأقاليم اللي ربما شملتها، إلى بقات بعض الحالات بحال التجزيئات أو توسعات أو شي حاجة مهمشة ربما لم تكن في الاتفاقيات، هاذ الشئ نتذكرو عليه إن شاء الله ونلقاوا لو الحل ما كين مشكل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اياحيني:

شكرا السيد الوزير.

على كل حال غير لتوضيح الصورة، لأن الإشكالية ما هي في الكهرباء، الإشكالية في الاتفاقية.

في 2003 و2005 المكتب الوطني للكهرباء قام بالاتفاقيات على حسب الأحياء، الشيخ عبداتي في الاتفاقية الأولى، والشيخ محمد الغضفوتيكيرية وحي القدس، على أساس أن يكون العدادات 414 وكيساهموا المواطنين ب 1500 درهم لكل عداد.

والاتفاقية الثانية فيها عين الرحمة وحي بني كليل وحي النهضة والحي الجديد في الاتفاقية 540 عداد، يعني الآن وصلنا في العدادات ديال المجموع الاتفاقية فيها 954، احنا الآن وصلنا 2060 عداد، وما زال المواطن كيخلص 1500 درهم إلى حد الساعة، السيد الوزير، ما تعجب. هاذ الشئ هو اللي كين، إلى حد الساعة المواطن كيستفزو المكتب الوطني للكهرباء ب 1500 درهم كيخلصها ظلما وعدوانا، كيخلصها المواطن، كتنقول لك على أن المواطن كيخلص للمكتب الوطني إلى بغيت تدير عداد في دارك تخلص 1500، وإلى بغيت دير عدادين تخلص 3000 درهم، ما فيها لا الكوفري ولا العداد، هذه غير بحال المساهمة (participation).

دبا السؤال راه مفهوم، السيد الوزير، إذن المطلوب الله يجازيك

حرصنا كل الحرص بقات الدولة كتساهم باش ما يتزادش على الناس، أشنو اللي تيقوع أحيانا؟ ربما يا إما ما تخلصوش في شهر واحد وتيتجمعوا الشهر، وبالتالي تيقوع واحد.. في (système informatique) وتبولى تيحسبوا عليهم (tranche) الثالثة.

وهاذ الشئ بالمناسبة راه أوقفناه وإما الناس تيشتركوا في واحد العداد عدة عائلات وبالتالي تيضطروا يكونوا في (tranche) عالية، وحلينا أيضا المشكل باش نفرقوا العدادات وهاذ الشئ راه خذينا فيه قرار الحكومة السابقة والحكومة الحالية.

أو أن هناك أمر ما، الآن مشينا في واحد الاتجاه أنه بالإضافة لهاذ الشئ يمكن المواطن بعض المرات ما تيحطاش، الله غالب تيجي رمضان، تيجي الصيف، ما تيحطاش، مشينا في الاتجاه الآن كنعاونو باش يشربو المصابيح على الأقل، دابا راه مشينا الملايين، راه نتكلمو على 10 الملايين ديال المصابيح وغادي نزيدو أكثر ومشينا أننا الآن بدينا كنسرتيفيو المعدات اللي كتستعمل فالمنازل اللي هي أقل استهلاك، والآن هاذ (la certification) غتكون ويمكن فال مستقبل غنمنعو اللي كتستهلك أكثر.

فإلى كانت هاذ الحالات، أنا أرجوكم وكنتكلم مع الإخوان والأخوات اللي كيمثلوا المواطنين، الباب مفتوح، أي احتجاج نجيو ندرسوه، لأن خاصنا نتعاونو، إلى كان مظلوم نعطيه حقو، إلى كان خطأ فالإدارة نتحاسبو معها وربما يكون خطأ تقني، وإلى كانت شي حاجة اللي هي معقولة نشرحوها جميعا للمواطنين.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب السيد المستشار.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور:

فالحقيقة، السيد الوزير، الاحتجاجات ما كانتش معزولة، كانت احتجاجات معلنة وتبعاتها الصحافة ووسائل الإعلام، منها ديال الشمال طنجة، منها الدار البيضاء، فين ما كانت شي مسيرة كيكون رفع الشعار ديال غلاء الفواتير، وبطبيعة الحال هذا موضوع كياتر على القدرة الشرائية ديال المواطن بشكل عام.

هو فالحقيقة ملي وجهنا السؤال، السيد الوزير، من خلالكم نوجه للجهات المسؤولة بشكل مباشر، كالكالات المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء وكالمكتب الوطني لتوزيع الكهرباء والماء الصالح للشرب وكذلك شركات التدبير المفوض فهاذ القطاعات، لأنهم ما تيتعاملوش مع الموضوع بالحساسية اللازمة، احنا نتعرفو هاذ الموضوع راه تيلمس جميع الأسر المغربية.

كاين المشاكل اللي عندهم حقيقية هي قلة الموارد البشرية، الناس اللي تيقروا العدادات ما تيقروهاش باستمرار، يعني ناس اللي تيمرو

آخر سؤال في هذا القطاع، موضوعه ارتفاع أسعار فواتير الماء والكهرباء من فريق الأوصال والمعاصرة فليتنفضل أحدهم لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما تنقلوش من المجهودات ديالك، السيد الوزير، ولكن كتشهد البلاد ديالنا عدة احتجاجات بسبب الغلاء ديال الفاكورة ديال الماء والضو، مشاكل كبيرة اللي الفقراء والضعفاء اللي تيعانيو من هاذ المشكل.

لهذا السيد الوزير بغينا نسألوك يعني أشنو حد لهاذ الزيادات المتكررة اللي ولات متكررة دائما والناس والمواطن راه تيبكي من هاذ الغلاء ديال هاذ الفاكورات؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار..

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

السيد المستشار، أشكرك على طرح السؤال.

يمكن كاين احتجاجات ولكن ماشي المغرب كامل، لا، حيث احنا حيث يمكن الصحافة تقول اللي بغات وتنقدروها يمكن الرأي العام يقول اللي بغا، ولكن راه لا احنا في الجهاز التنفيذي ولا في التشريع احنا مسؤولين، راه بلادنا تنشوفوها.

كاين احتجاجات، إلا قرنتها ب 34 مليون مغربي ننسبوا الاحتجاجات، ولكن لا يعني أن قليلة ولا كثيرة أننا نغمضو العين.

هاذ الاحتجاجات الطريقة باش كتعامل الحكومة اليوم والقطاع الذي أتحمّل المسؤولية هو أنه في الديوان ديال الوزير، كاين فريق مقابل غير هاذ الشئ، أنا اخترت واحد مقابل غير هاذ الشئ، كيف ما كنت داير في وزارة التجهيز وراه الإخوان كانوا عارفين، مقابل غير هاذ الشئ ديال المشاكل المحلية باش يمكن نتواصل مع السادة المنتخبين، وأنتما بالخصوص اللي تتمثلوا هؤلاء، باش يمكن لنا نعالجو هاذ الاحتجاجات، باش على الأقل نضبطوها (de quoi s'agit il).

لأنه التقدير اللي خذات فيه الحكومة السابقة وماشي غير الحكومة الحالية أن (tranche) الأولى والثانية هي تتسمى (tranche) اجتماعية،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل إلى قطاع آخر قطاع السياحة بسؤال واحد، وموضوعه وضعية القطاع السياحي بالمغرب من فريق العدالة والتنمية، فليتفضل أحد منكم لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

يمثل القطاع السياحي ببلادنا حوالي 7% من الناتج الداخلي الخام، ويعد ثاني مصدر لفرص الشغل، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي حققها هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة، فقد ظلت هذه النتائج دون مستوى انتظارات إستراتيجية رؤية 2020.

لذا، نسئلكم، السيد الوزير، عن تقييم وزارتك لتطور السياحة في ضوء الإستراتيجية الوطنية لرؤية 2020 وأهدافها الطموحة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة لمياء بوطالب، كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالسياحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تنشكر السيد المستشار المحترم الذي قدم واحد الأرقام التي كينون أهمية هاذ القطاع ديال السياحة في بلادنا، هاذ القطاع الذي كيشغل جوج مليون ونصف مباشرة وغير مباشرة، والذي هو الذي في إمكانو باش يحل مشكل الشغل ديال الشباب الذي تيكون في الجبال، في الشواطئ، الذي فواحد المنطق ديال بلادنا الذي ما عندهاش شي حاجة أخرى من غير جمال ديال هاذ المناطق وديال هاذ الوجيهات.

إذن هاذ القطاع مهم جدا والذي المغرب كيحتمل دوليا واحد المرتبة مهمة.

أكيد بلادنا كتعيش واحد الحالة من الأمن والاستقرار، ولكن ما تيجري في بلدان الجوار والبلدان العربية والإسلامية عندو انعكاسات

مرة في الشهر وتيعتمدو على التقدير، والتقدير (automatiquement) تيجيلنا على (deuxième tranche et la troisième tranche) وهذا واقع ما يمكنش نفيوه لأنه كاين على أرض الواقع.

كذلك هاذوك (les compteurs généraux) اللي تكلمت عليهم راهم كاينين، وكاينة صعوبة كذلك أنت، السيد الوزير، راك رئيس جماعة وتتعرف ملي تيجيك طلب ديال إدخال عداد إضافي، راه كاين صعوبة تتطلب لو البلدان ديالو، واش عندو فعلا (permis d'habiter)، ما يمكنش نعطييه 4 دالعدادات في غرفة واحدة، المدينة القديمة فالدار البيضاء راه 10 أسركيسكنوا فدار واحدة، ومن المفروض خاص يكون عندهم 10 عدادات وإلا غيتدارلهم (compteur général) وغيفلصوا كلهم ويدخلوا ل (la troisième tranche)، هاذ الصعوبات الميدانية الحقيقية اللي كاينة كيستافدو منها الشركات.

بالإضافة لهذا كنا كنتظرو أنهم يواكبوا التكنولوجيا ويديرو عدادات (prépayé) وتكون (la lecture astronomique) تقرا عن بعد، وتكون أشياء مواكبة، كذلك كتشجعو واحنا كتتكلمو فهاذ الأسمية على الطاقات المتجددة، تشجعو مثلا في ميدان البناء اللي بغا يستعمل الطاقة الشمسية باش ما نبقاوش نستعملو هاذ الكهرباء اللي هي غالية فبلادنا، احنا نتعترفو بأنه راه احنا ماشي بلاد اللي تينتج الطاقة، والطاقة راها معضلة أساسية في الإنتاج بشكل عام وحتى فالحياتة ديالنا العادية، لأن بلادنا لاتنتج الطاقة، ولكن ما كاينش مبادرات رائدة في هذا المجال من طرف الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الرد على التعقيب، السيد الوزير.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

أنا باغي نعطي غير بعض الأرقام للتوضيح، 75% من المغاربة كيفلصوا فالشطر الأول والثاني اللي هما أشطر اجتماعية. 75% من المغاربة يلاه 25% اللي كيدخلوا فهاذ الشئ.

الأخطاء، العدادات المشتركة بعدما ما توزعاتش، لأن خاصها ترتيبات، الحكومة السابقة ومشات الحالية وخا هما كيدخلو فالشطر الرابع تيتحسب عليهم وكيتقسم على العائلات وكيتحسب الشطر الاجتماعي، كندكر كنفولها لكم، ما كيتحسبش الشطر وخا هما مجموعين، ولكن شجعناهم.

ثالثا، كنتحمل مسؤوليتي، أنا رئيس جماعة، اللي جاب ليا شهادة إدارية من عند القايد ومن عند الإدارة بأنه كيسكن، كنعطيوه الرخصة وكنوقع عليها، لا، هاذ الشئ ما كاينش، هاذ الشئ مشينا فيه، ويمكن لكم تمشيو، فانتظار نحلو المشكل الاجتماعي من هنا سنتين فالمنطق التي تحدث عليها وكاين برنامج طموح من 13500 يلاه بقات 3000 حالة، راه غتعالج في سنتين، وغنحلو المشاكل ديال الماء والكهرباء ديالهم.

فعلا ارتفاع ديال عدد السياح، كايين ارتفاع ديال مداخيل السياحة، كايين ارتفاع ديال السياح الأجانب، ولكن هاذ الأهداف هاذ ما مستاجباش للطموحات ديال الرؤية ديال 2020، بمعنى مازلنا بعيدين على الأهداف اللي سطرنا ديال 20 مليون سائح، ديال 470 ألف منصب شغل، ديال المضاعفات ديال المداخيل ديال القطاع السياحي، وبالتالي لايد نستغل جميع الإمكانيات والمؤهلات اللي كيتوفر عليها المغرب، كيفما قلت المغرب كيتميز بالأمن والاستقرار، عندنا ساحل أطلسي متوسطي بمئات الكيلومترات، عندنا تراث ثقافي وحضاري غني ومتنوع، عندنا إمكانات طبيعية هائلة، عندنا تجربة فعلا في المجال ديال الفنادق وفي المجال ديال التسيير، هذه المعطيات كلها ما مستغلاش بالشكل المطلوب باش نحققوا الأهداف ديال هذه الإستراتيجية.

وبالتالي لايد، السيدة الوزيرة، من التنوع ديال المنتج السياحي، هذا التنوع هذا لأن جميع المدن ديالنا كتوفر على جاذبية، إما على صعيد التنوع الثقافي أو الإرث التاريخي أو الجمال الطبيعي، ما نقتصروش فقط على بعض المدن، جميع المدن ديالنا مؤهلة ولا خاصنا نأهلوها باش تستجيب للحاجيات ديال السياح.

كذلك خاصنا نبحثو على أسواق جديدة، ما نبقاوش مقتصرين على السوق الأوروبية، اليوم كايينة أسواق واعدة، كايين السوق الآسيوية، يعني كايين الصين، كايين اليابان، كايين السوق الأمريكية، باش نوسعو ونوعو الأسواق ديالنا، كذلك التشجيع ديال السياحة الداخلية، خاصنا نخففو من الموسمية ديال السياحة الدولية، يعني السياحة الداخلية مهمة كذلك باش حتى إذا وقعت أزمة خارجية يعني نستجيب للسياحة الداخلية.

كذلك كايين التحسين ديال جودة الخدمات، كما قلتي لا بد من تحسين ديال المجال ديال النقل، التحسين ديال الاستقبال، التحسين ديال الفنادق، والبنيات التحتية كذلك باش واحد النوع ديال الظروف المؤهلة باش نستقبلوا هاذ السياح، كذلك بالنسبة للتنسيق ديال الجهود يعني أنا أعتقد بلي المجال ديال السياحة ماشي مسؤولية ديال وزارة السياحة فقط أو المكتب الوطني ديال السياحة، هذه مسؤولية ديال الجميع، ديال السلطات العمومية، الجماعات الترابية، يعني الوزارة ديال التجهيز والنقل باش توجد البنيات التحتية، خاص واحد النوع ديال التظافر الجهود ديال الجميع باش نوجدو باش نحققوا الأهداف ديال الرؤية ديال 2020، إذا بقينا مقتصرين على وزارة السياحة ما غاديش نوصولها لهذه الأهداف.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، ونشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة.

على السياح وتسبب واحد التخوف من السياح باش يجيو من كل ما عربي وإسلامي، وهو تسبب باش تعطل هاذ تحقيق الأهداف ديال الرؤية 2020 اللي كانت طموحة جدا.

ومع ذلك، فإن القطاع يعرف تطورا ملحوظا هذه السنة، الحمد لله هاذ السنة ارتفع عدد السياح بما يناهز 9%، وليالي المبيت في 2017 ارتفعوا بـ 15%، إذن عندنا نمو مهم واللي غادي تواصل في 2018 لعدة أسباب.

إذن اليوم اللي خاص ولايد وهو إعادة الثقة، هو الرهان الرئيسي لإطلاق دفعة جديدة للقطاع، إذن إعادة الثقة هي مهمة، عندنا واحد التحديات مهمة، أولا، خاص ندوزو القوانين، خاصنا نرسمو المرشدين السياحيين، خاصنا ندوزو قانون ديال وكالات الأسفار، خاصنا ولايد ندوزو المرسوم ديال الإيواء اللي مهم جدا، قانون الإيواء اللي مهم جدا اللي كل شي كينتظروا، وتعطلنا خاصنا ندوزوه إن شاء الله قبل نهاية هاذ السنة.

وأيا عندنا مشكل ديال انتشار القطاع غير الرسمي، اليوم اللي عندو برطما كيكريها وكيتسى راه أو طيل عبر شبكات، (airbnb) اللي عندو شي رياض ما مصنفش كيكريه ومع واحد المستثمرين اللي كيستثمروا ويخلصوا الضرائب ديالهم، إذن هاذ الشي خاصو يتقن، واحنا كنخدمو باش نقننو هاذ الشي، واليوم من أجل رفع هاذ التحديات تشتغل الوزارة على وضع خطة طريق للقطاع، وفيها خمسة ديال الأولويات:

أولا، إعادة إطلاق دينامية الاستثمار، كنخدمو على مداومة الاستثمار وعلى آلية ضمان القروض، حيث كايين مشكل ديال القروض، الأبنك ما بقاش كيمولوا هاذ المشاريع في القطاع السياحي، إلى آخره.

وتفعيل الإجراءات المرتبطة بالإنعاش والتواصل والربط الجوي وتشجيع شركات الطيران الاقتصادي مع تنمية خطوط الطيران الملكية المغربية، ووضع إطار الحكامة والمساهمة في نموذج الحكومة الموسعة، والرفع من جاذبية وجهات السياحة وتطوير المنتج السياحي.

إذن احنا كنخدمو على هاذ الشي إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكلمة لكم في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد السلام سي كوري:

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

هو فعلا المؤشرات السياحية مشجعة بالنسبة لسنة 2017، كايين

الآن، فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بالوزارة التي تنسبها بالبرامج الناشطة للتشغيل، الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات تتولي تولى عناية خاصة بهذا الفئة، وهذه بعض المعطيات التي يمكن تقديمها لكم تم إنشاء 700 مقالة في إطار التشغيل الذاتي في إطار برنامج موجه للأشخاص في وضعية إعاقة بشراكة مع التعاون الوطني وتمويل صندوق التكافل العائلي واستفاد حوالي 50 شخص في وضعية إعاقة من برامج أخرى.

وغيرقول لك بأنه احنا غاديين في الاتجاه باش ندعمو هاذ التوجه وفي إطار ما نسميه بالتمييز الإيجابي لهذه الفئة حتى يتمكنوا من أن يجدوا كذلك لهم موقعا في المقاولات، لأن الدولة وحا تشغل لابد القطاع الخاص يقوم كذلك بالمسؤولية ديالو في هذا المجال.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار الكلمة لكم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

السيد الرئيس،

شكرا لكم، السيد الوزير، على هذه المعطيات التي تثلج الصدر من جهة، لكن يبقى ذلك أننا إذا اخذنا بعين الاعتبار أنه اليوم عدد الأشخاص في وضعية إعاقة أن الرقم ديالهم كبير جدا أكثر من 2 مليون، يعني حوالي 7% ديال الأشخاص في وضعية إعاقة، أكثر من حوالي 70% منهم هم في وضعية عطالة وبطالة بالرغم من المؤهلات ديالهم، الأكثر من هذا ابغيت نركز، السيد الوزير، فيما يتعلق بالقطاع العمومي، أحيانا أنهم تشاركوا في المباريات الأشخاص في وضعية إعاقة ينجحون في المباراة الكتابية، لكن في الامتحانات الشفوية أو الاختبارات الشفهية يتم إقصاؤهم، وهذه حالات كانت معروضة، وخصوصا في القطاع ديال التربية والتكوين.

وهاذ 7% اللي تكلمت عليها، السيد الوزير، اللي هو كان قرار سابق أنه بالرغم من 7% رقم كبير، ولكن الإجراءات اللي تم اتخاذها ومصاحبة هذا القرار كانت ضعيفة، خصوصا فيما يتعلق بالمباريات، كنتمناو أن اليوم تولى عندنا آلية لمراقبة مدى احترام القطاع العمومي، خصوصا والمؤسسات العمومية فيما يتعلق بالمباريات، احترام هذه النسبة، لأن في دول أقل من هذه النسبة لكن المردودية جيدة جدا، وأعطي مثال تونس، بالرغم من أن النسبة عندهم 2% ومع ذلك استطاعوا أن يتغلبوا وأن يدمجوا هؤلاء الأشخاص.

الأمر الثاني في القطاع الخاص ميزان أنكم اليوم جيتو، وهذا نتكلم هنا أن القانون الإطار اللي كنا صادقنا عليه في السنة الماضية أو في 2016، أنه كان أكد على واحد المقتطف في المادة 15، أنه يتم التعاقد مع المقاولات الخاصة، وهذا التعاقد يكون ما بين الدولة والمقاولات الخاصة ضروري أنه الدولة أنكم أنتما كحكومة تعطيووا إشارات،

وننتقل إلى قطاع الشغل والإدماج المهني بأربعة أسئلة، السؤال الأول وموضوعه تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة لفريق العدالة والتنمية، تفضل أحد من السادة المستشارين لإلقاء السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون والمستشارات المحترمت،

سؤالنا السيد الوزير هو ما هي الإجراءات المتخذة من قبل قطاعكم وقطاع الحكومة فيما يتعلق بتشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة خصوصا على ضوء كايين عندنا دستور يتحدث عن الموضوع، كايين عندنا قانون إطار نتمنى أن تكون الإجابة شافية شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال،

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار والفريق المحترم على تفضله بطرح هذا السؤال.

ابغيت أولا غير نذكركم بأن الحكومة عملت على إدخال تعديلات في القطاع العام عاد جاء القطاع الخاص على المرسومين المتعلقين بتحديد شروط وكيفية تنظيم مباريات التوظيف في المناصب العمومية، والمرسوم المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص المكفوفين وضعاف البصر والقانون المتعلق بالرعاية الاجتماعية للأشخاص نص المرسومان على تدابير إجرائية تيسيرية من شأنها تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من الولوج للوظيفة العمومية.

التدابير اللي سبق للسيدة الوزيرة ربما أن بينتها، تنظيم مباريات خاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة يتبارون فيما بينهم على مناصب مخصصة لهم في إطار نظام الحصص، تخصيص مناصب لشخص في وضعية إعاقة في المباريات التي يبلغ عدد المناصب المتبارى عليها ما بين 5 و7 ديال المناصب، وتطبيق نسبة 7% في المناصب المذكورة سالفًا ابتداء من المنصب الثامن، ثم التنصيب على إمكانية إعادة أجراة المباراة بالنسبة للمناصب المخصصة لذوي الإعاقة التي تبقى شاغرة بالإضافة للتدابير الأخرى اللي هي تيسر للمرشحين من ذوي الإعاقة لتمكينهم من اجتياز المباريات في ظروف تمكّنهم من تكافؤ الفرص.

وبطبيعة الحال كايين واحد اللجنة وزارية دائمة لدى رئاسة الحكومة تسهر على التتبع ديال المباريات.

السيد الوزير المحترم،

زملائي السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الموضوع يتعلق بسؤال حول عمل ومآل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية (INCVT)، كيف تعلمون، السيد الوزير، وتنويرا للرأي العام فإن هذا المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية التي تم الإحداث ديالو في تاريخ 8 نوفمبر 2010 بهدف إنعاش الإستراتيجية الوطنية للوقاية من المخاطر المهنية، وقد كان نتيجة لتوصيات اللجنة الوزارية المشتركة آنذاك للوقاية من الأخطار وسلامة الوحدات الصناعية والخدمات والتي أحدثت بتعليمات ملكية سامية بعد حادث حريق أحد المعامل في الدار البيضاء، وبالنظر للأهداف المتعددة الواردة في قرار إحداثه، والتي تم توقيعه من طرفي وزير التجارة والصناعة والمالية آنذاك، ولتحقيق هذه الأهداف والتي تكتسي أهمية قصوى كبيرة بالنسبة للفاعلين الاقتصاديين، ولتحقيق هذه الأهداف لا يمكن أن تتم دون مشاركة وشراكات الفاعلين والفرقاء الاقتصاديين لتفعيل الدور الهام لهذا المعهد.

وبهذه المناسبة، السيد الوزير، أسألكم لماذا تم تغييب الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين بشكل مباشر لإشكالية الصحة والسلامة والوقاية من الأخطار المهنية في مجلس إدارة المعهد، والذي يتكون فقط من ممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، لأن كنعرفوا، السيد الوزير، بأنه مؤسسات أخرى تعرف شراكة بين القطاع العام وكذلك الشركاء والفرقاء الاقتصاديين الاجتماعيين كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكذلك المكتب الوطني للتكوين المهني ومؤسسات أخرى التي كنعرف شراكة والتي تعطي واحد النتيجة أفضل وتتكون عندها حكمة فاضلة.

إذن السؤال الثاني، السيد الوزير، هو يتعلق بالحصيلة، لأن كان واحد العقد كان تدار بين باش يكون عندي واحد البرنامج بين سنة 2011 و2014 وتنجهلو النتيجة ديالو والحصيلة ديالو إلى الآن كنعطلب منكم، السيد الوزير، باش تعطوننا الحصيلة نتاع هاذ البرنامج التي تم العقد بين 2011 و2014.

السؤال الثالث وهو يتعلق بمخطط عمل هاذ المعهد السنة المقبلة واش كين شي مخطط آخر، واش كين بقينا غاديين غير على ذلك المخطط القديم، واحنا كقطاع خاص كذلك كفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، احنا ننوضعو أمامكم الاستعداد ديانا باش نواكبكم فهاذ المخطط إذا كنتمو مستعدين.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزير للإجابة على السؤال.

تعطيو تحفيقات لهاذ القطاع باش يمكن يوظف هؤلاء الأشخاص ويشغلهم، لأن هذه الفئة في الحقيقة أنها مهمة، إلى كانت كنعاني مع الإعاقة، وكنعاني أحيانا باش تحصل على الشهادة، بالنسبة لحاملي الشهادات، فما نخليوهاش تتعاني مع المباريات وعدم التشغيل.

وهنا كيجي الدور ديال الوكالة اللي تكلمتو عليها السيد الوزير، أنه ضروري أنها تعمل على تأهيلهم ومصاحبهم حتى فيما يتعلق بالشواهد اللي يمكن يحصلوا عليها، لأن باش تولى الشهادة تخول له الاندماج أو الإندماج في القطاع الخاص، وإلا فيمكن يحصل على شهادة ويضرب عليها، نقولوا احنا تماره، ولكن في النهاية يجد أنها شهادة دون جدوى. كنعتمنا هاذ الإجراءات اللي عازمين نتخذوها إن شاء الله تأخذ المسار ديالها.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإندماج المهني:

السيد المستشار،

جميع الملاحظات اللي دلتيو بها وخاصة فيما يتعلق ببعض الصعوبات اللي كاينة فيما يتعلق بالمباريات، اللجنة الوزارية مستعدة باش تدرسها والحالات، حتى الحالات إلى كانت احنا مستعدين باش نشوفو الإمكانيات ديال التطوير والمصاحبة ديال هؤلاء باش تكون عندهم الحقوق ديالهم اللي تقررها القانون اليوم، اليوم لأن القانون تقرر لهم واحد المجموعة ديال الحقوق.

فيما يتعلق بالجانب ديال التشغيل، كما تعلم، ماشي فقط غير لذوي الحاجيات الخاصة هو مسؤولية وطنية اليوم، ما بقاتش فقط مسؤولية ديال القطاعات أو ديال الحكومة، ولكن مسؤولية ديال الجميع بما في ذلك المقاولات، بما في ذلك المجتمع كلو خاصنا نتحملي ونتعاونو، ولهذا فعلا ملي ذكرتوا هاذ القضية ديال التعاون ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، فعلا دارت واحد الندوة وفيها توصيات واحنا راه غادي نتابعو هاذ التوصيات إن شاء الله حتى للجانب الآخر ديال المقابلة.. فهاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

نتنقل إلى السؤال الثاني وموضوعه، عمل ومآل المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تفضل.

المستشار السيد العربي العرائشي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال الذي جا في الوقت ديالو. ابغيت نقول لكم بأنه الوزارة لن تقف مكتوفة الأيدي فيما يتعلق بموضوع الصحة والسلامة على الرغم من التوقف ديال النشاط ديال المعهد الوطني لظروف الحياة المهنية، اشتغلت الوزارة ومن خلال جهاز التفيتش على استهداف موضوع الصحة والسلامة داخل المقابلة وعملت على الإخبار والتحسيس والتعاون بتنظيم حملات في الموضوع مثل حملة الأخطار المهنية في قطاع البناء التي نظمت سنة 2017، كما عملت على تفعيل مجلس طب الشغل والوقاية من الأخطاء المهنية اللي أنتما طرف فيه، فضلا عن إعطاء دينامية الصحة والسلامة بالمقاولات وإنجاز صورة بيانية للصحة والسلامة، التي كما تعلمون هي مقدمة لإرساء السياسة الوطنية للصحة والسلامة المهنية.

فيما يتعلق الآن بالمعهد الوطني لظروف الحياة المهنية تتعرفوا السيد المستشار بأن آخر مجلس إداري انعقد يوم الخميس 21 يناير 2016، وأصدر قرارا يتم بموجبه نقل رئاسة المجلس الإداري لهاذ المعهد لوزارة الشغل والإدماج المهني، بناء على ذلك نحن واعون باستعجالية إعادة استئناف نشاط هاذ المعهد، وسننقد مجلسه الإداري قريبا، وكما قلتم من أجل إعطاءه الدينامية التي تشيرون إليها غادي نوضعه مع المجلس الإداري مخطط ديال العمل باش نفعلوها ونوضعو الطريقة ديال التدبير ديالو وديال تنظيم الداخلي ديالو والطرق ديال التنمية ديالو مع التركيز على أهمية يعني التعميق ديال التشاور مع الشركاء الاجتماعيين ومع مجلس طب الشغل والوقاية من المخاطر المهنية، واحنا منفتحين واحنا غادي نعاودو ننظرو في النظام ديالو وفي الإطار القانوني ديالو، لماذا لا؟ وإذا تبين أنه الشركاء ديال المقاولات ديال الإخوان ديال المقاولات ضروري، فإننا سنعمل لأن المهم ديالنا هو أن هاذ المعهد يدير العمل ديالو وباش إن شاء الله نحققو الهدف..

بطبيعة الحال، مسألة نتتكلم على الشركاء الاجتماعيين كاملين ما يمكنش نحضرو المقاولين بلا ما نحضرو النقابات، لأن هاذ الشي مهم، لأنه تيتعلق بإشكالية خطيرة، نقول لك أنا أحيانا كنعس وتنخاف لا تتوقع شي كارثة الله يستر، في شي، صحية ولا تتعلق بالسلامة، راه ماشي غير عبثا تخلق هاذ المعهد، من بعد الحديث المأسوف عليه الذي أشرتم إليه، ولهذا نحن مسؤولين كاملين باش نعاودو الحياة لهاذ المعهد وباش يشتغل وتأكدوا بأنه قريبا قريبا إن شاء الله سيرى النور.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى السؤال الثالث، موضوعه سبل تحقيق اندماج الشباب المهني والاجتماعي من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أختي.

المستشارة السيدة نجاة كميز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

سبق أن أكد صاحب الجلالة في خطابه السامي بتاريخ 20 غشت 2012 على ضرورة تحقيق اندماج أفضل للشباب على الصعيدين الاجتماعي والمهني، خاصة عبر ولوج تفضيلي للشغل والاستفادة من مختلف هياكل القرب والفضاءات الترفيهية.

انطلاقا من ذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عما ستقومون به لتحقيق اندماج الشباب على الصعيدين الاجتماعي والمهني.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا على طرح هذا السؤال.

ماشى ما سنقوم به، نحن بدأنا في القيام وبدأنا في تنفيذ عدد من البرامج الموجهة للشباب، وبغيت غير نشير فيما يتعلق بالموضوع ديال التشغيل، لأن ملي نتتكلمو على التشغيل راه التشغيل ديال الشباب ماشى ديال الشيوخ، الشيوخ راهم غادي يمشيوا لأسميتو..

فبالتالي كما كتعرفي غادي نمشيو للتقاعد، كتعرفي أن البرنامج الحكومي ولا التعاقد علاش لا، (pourquoi pas) يعني البرنامج الحكومي وضع القضية ديال التشغيل من بين الأولويات ديالو، أحدثت لجنة وزارية فهاذ الغرض اعتمدت مخططا وطنيا، احنا الآن بصدد البرنامج التزيلي ديالو، ولكن ما انتظرناش البرنامج التزيلي، لأن خدامين في واحد المجموعة، لأن كايين واحد البرامج اللي هي كانت خدمة.

الميزانية العامة كما تعلمون اليوم أحدثت ما مجموعه 42718 منصب شغل ما بين 2017 وميزانية 2018، بالإضافة إلى إحداث 55000 شغل بالتعاقد خلال سنتين 2018 و2019.

بالنسبة للإجراء، الإنجازات المحققة في برامج إنعاش التشغيل إلى نهاية شتنبر 2017، برنامج إدماج 64328 بنسبة 83% من الهدف المحدد، تحسين ظروف تشغيل للباحثين عن الشغل في إطار برنامج تأهيل 1187 بنسبة 60% من الهدف المحدد أي 3000.

مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج التشغيل الذاتي، 1307 من أصل 2000 المحددة كهدف أي بنسبة 85%.

عدد المقاولات التي تم إنشاءها 550 مقاول، منها الهدف المحدد الذي هو مقاول 1500 بنسبة 37%.

أما بالنسبة لنظام المقاول الذاتي اللي هو واحد البرنامج مهم كذلك،

التناوب إلى الحكومة الحالية جميع البرامج الحكومية التي تستهدف إدماج الشباب في الحياة الاجتماعية والمهنية أبانت عن محدوديتها وفشلها في تحقيق أهدافها، نذكر منها المجلس الوطني للشباب والمستقبل، ونذكر أيضا محدودية دور الوكالة الوطنية للتشغيل والكفاءات (ANAPEC)، خاصة في مجال الوساطة في التشغيل بسبب طبيعة العقود المبرمة مع المستفيدين، لنصل إلى سياسة التشغيل الذاتي والتي تضم برامج "مقاولاتي" و"إدماج" و"تأهيل"، وكل هذه البرامج ورطت مجموعة من الشباب، فهناك أكثر من 800 شاب موضوع مذكرة بحث.

من جهة أخرى تعلمون، السيد الوزير، ونعلم جميعا أن الحكومة السابقة أعدت إستراتيجية وطنية مندمجة للشباب -2030 2015 فما هو مصيرها؟ لا ندري، مع العلم أنها كلفت ميزانية مهمة خصوصا، ونحن نسمع اليوم من حكومتكم إعادة فتح النقاش من جديد حول برنامج جديد يستهدف الشباب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في ما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بالنسبة للإستراتيجية ديال الشباب سننقلها، لأن درنا آليات ديال التفعيل ديالها، واحنا كنهشغلوا احنا كوزارة التشغيل مع الوزارة باش ندفعو بهاذ الجانب وبالتنفيذ ديال التوصية ديال جلالة الملك.

الجديد فالبرامج اليوم هو المقاربة، مقارنة مختلفة عن كافة المقاربات اللي كانت قديمة، لأن المقاربة ولات مقارنة أفقية، جميع القطاعات تشتغل اليوم وعشرات من اللقاءات اللي كتدار اليوم في إطار اللجنة الموضوعاتية باش نجيبو مقترحات عملية لإدماج الشباب.

القضية الأخيرة والأساسية اليوم في إطار هاذ النموذج التنموي كابين البعد الجهوي ديال التشغيل.

السيد رئيس الجلسة:

وننتقل إلى آخر سؤال في هذا القطاع وموضوعه مصير حوالي 300 مستخدم تابع للتعاضدية العامة للتوظيف العمومية من الفريق الاستقلالي، تفضل لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة هاذ السؤال هذا هو تنبيه من الفريق الاستقلالي للحكومة بواحد الكارثة لا قدر الله، لأن التعاضدية العامة لموظفي

يعني تم إخراجها في عهد الحكومة السابقة فقد بلغ عدد التسجيل في هذا النظام إلى غاية نونبر من هاذ السنة 65000 طلب، بطبيعة الحال هاذ النظام موجه إلى ساكنة تقدر بحوالي مليون ونصف إضافة إلى مليون و100 ألف من الطلبة، ثلثهم بالتعليم العالي والتكوين المهني، إضافة إلى 50000 من المتعلمين.

فإذن كتعرفوا بأن اليوم القضية ديال التشغيل والتشغيل ديال الشباب هي في قلب الاهتمام الحكومي وكاين مجموعة ديال الأدوات وكاين مجموعة ديال السياسات، بما في ذلك إستراتيجيات قطاعية، شفتو غير البارح الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها والتشغيل حاضر فيها، واليوم السؤال اللي كاين مطروح فالحكومة، أي برنامج أي تدبير قطاعي، لا بد أن نسائله عن مضمونه من التشغيل، وخاصة التشغيل ديال الشباب.

السيد رئيس الجلسة:

في إطار التعقيب، الكلمة لك السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي عبد الرحيم الكامل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة إخواني، أخواتي،

السيد الوزير، كل ما جنتم به يصطدم مع نسبة النمو، نسبة النمو المتدنية جدا، وبالتالي فلا يمكن الحديث عن فرص ديال إحداث فرص الشغل.

ثانيا، السيد الوزير، ما يؤطر السؤال الذي نحن بصددده وهو الخطاب الملكي السامي الذي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية الذي شخص تشخيص واقعي لوضعية الشباب، مما جاء في الخطاب الملكي السامي: أن التقدم الذي يعرفه المغرب لا يشمل مع الأسف كل المواطنين، وخاصة الشباب الذي يمثل أكثر من ثلث السكان المغرب، والذي يخصه جلالته بكل عناية واهتمام.

وقد أكد جلالته أن وضعية الشباب غير مرضية ويعانون من الإقصاء والبطالة وعدم استكمال دراستهم وأحيانا حتى من ولوج الخدمات الاجتماعية الأساسية.

السيد الوزير،

نريد إجراءات عملية تعبر عن استجابة الحكومة وتفاعلها مع مضامين هذا الخطاب الملكي السامي، كما نريد من الحكومة أيضا إجراءات تطمئن هاته الفئة من المجتمع خاصة الشباب في العالم القروي.

نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة مع كامل الأسف أنه منذ حكومة

فائض ديال 9 المليار، المدير أو الرئيس ديال التعاضدية عندو واحد الإقبال كبير في إفريقيا، راه منتخب وهاذ المدير ديال الصندوق الوطني للضمان الاحتياطي معين، فالقانون راه مطبق.

وجاوبتونا، السيد الوزير، على المراكز ديال الإعاقة، آجاوبي على أن الناس كيتعذبوا لا القن أعطاهم للتعاضدية، لا الفلوس 9 المليار مازال عندو اللي خاص يستفد منها المنخرط البئيس الضعيف الهش، احنايا تنهكم السيد الوزير، أنا ما عندي إلا المنخرط.

وثانيا، السيد الرئيس، راه تنظن أن إفريقيا كلها تتهتف به، وراه تيسجل واحد القوة ضاربة، واحنا مستعدين نفتحو حوار فهاذ المجال لأولا إرجاع الحق لذويه، نحن هنا لا ندافع عن أي حد بقدر ما أننا نسهر على تطبيق القانون، وعلاش تنعطيل (CNSS)، تنعطيلهم الترخيص والتعاضدية ما تنعطيلوهاش؟

هذا سؤال مطروح الرجاء الالتفاف حوله وإنصاف المنخرطين ديال التعاضدية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

نحن لا نتخذ مواقف من الأشخاص ولكننا نتعامل مع القانون، كيفما كان هاذ الشخص معروف في إفريقيا ولا عندو إقبال ماشي، هذا هو المشكل ديالنا، الله يعاونوا، اللي بغا يكون معروف، ماشي هذا هو المشكل.

المشكل أنني القانون يلزمني أن أتعامل، كنتكلم على (CNSS) كيسويو الوضعية ديالهم، إذا بدأت هاذ التعاضدية كتسوي الوضعية ديالهم سيتم التعامل بالمثل، لا يجوز، صحيح، هاذ الوضعية ديال المستخدمين مؤلمة واحنا غادي نشوفها ونتذكروا فيها، ولكن ما يمكنش غادي نسويو الوضعية ديالهم على واحد الحاجة اللي هي غير قانونية.

القضية الأخرى، خاص تعرف، السيد المستشار، التعاضدية المذكورة رفعت اليوم دعوى على الصندوق، وبالتالي خاصنا نحترم السلطة ديال القضاء، ونهار يحكم القضاء ضد الصندوق، فإننا سنعمل على تطبيقه في أي كان الحكم الذي صدر، فلهذا أنت وأنا خاصنا نحترموا كذلك السلطة ديال القضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

قبل أن ننتقل إلى القطاع الآخر، بغيت نخبر المجلس أنه يحضر معنا

الإدارات العمومية عازمة ومضطرة إلى تسريح أكثر من 300 طبيب وطبيب الأسنان والمساعدين ومقومي النظروصانعي النظارات ومراكز الأمل للمعاقين، كلها ستصحح لأنها غادي يخرجوا بحالاتهم، لأن التعاضدية ما توصلت شاي بواحد الثلث المؤدى (le tiers payant) اللي تيعطيه (CNOPS) للتعاضدية. وما تنعرفشاي اعلاش الوزراء أو الحكومة عفوا ساكتة على هاذ الشئ، فسؤالنا هو أشنو دارت وزارة التشغيل والسيد الوزير بهاذ الشأن؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

السيد المستشار المحترم،

أنت رجل ديال القانون وما تبغيش الحكومة ولا الوزارات تشتغل خارج القانون أو تتعامل مع شي حالة اللي هي خارج القانون، وباش نكونوا واضحين الوزارة كتأدي يعني هاذ الثلث الذي نتحدث عنه بالنسبة للمراكز اللي هي في وضعية قانونية، فيخصوص المركز أمل للمعاقين الوارد في سؤالكم، أود أن اذكر بأن التعاضدية تتوفر على مؤسستين تقدمان خدمات اجتماعية تحملان نفس الاسم، الأولى توجد بالرباط تحت ترخيص قانوني سنة 2011 ويتعامل معها الصندوق في إطار الثلث المؤدي.

بالنسبة للثانية التي توجد بأكادير، لا تتوفر على أي ترخيص قانوني ولا على شهادة التسليم النهائي للأشغال بالرغم من أن المركز فتح أبوابه منذ سنة 2010، ولا على الرمز التعريفي الوطني الذي تسلمه الوكالة الوطنية للتأمين الصحي، ويسمح للصندوق بالتعامل مع منتجي العلاجات في إطار الثلث المؤدي.

نحن نشغل في إطار دولة الحق والقانون وأنتم كذلك، ولا أحد ينبغي أن يشتغل فوق القانون، وسنعمل على تفعيل القانون.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة، للتعقيب لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام الليار:

السيد الوزير،

احنا بالنسبة لنا كلنا نسهر جميعا على تطبيق القانون، أنا اللي تنشوف منذ مدة ولازال الأمور ديال التعاضدية مع السيد مدير الصندوق الوطني للضمان الاحتياطي (CNOPS)، بحيث ما تيأديش.

هاذ التعاضدية جينا لقينا عندها عجز علان 2 مليار، اليوم عندها

أيضا تمت المواكبة ديال الأوضاع الاجتماعية والمالية، بحيث تم منح وقت زمني مقدر لترتيب الأوضاع الأسرية والعائلية، أيضا تمت المبادرة إلى التسوية ديال الوضعية الإدارية بالنسبة لعدد من المستخدمين الذين تعذر عليهم الانتقال، وتمت الاستجابة لجميع الطلبات، سواء تلك المتعلقة بالإلحاق أو طلبات العطلة بدون أجر أو طلبات الاستيداع المستوفية للشروط القانونية، في حين استفاد البعض من المغادرة الطوعية والتقاعد النسبي، كما تم منح الاستقالة لبعض المتعاقدين، الباقي التحقوا بمقرات عملهم ويواصلونه.

السيدات اللواتي لم تسعفهن الظروف العائلية الالتحاق بمقر العمل الجديد استفدن من تعويضات مغادرة العمل، وحدد ذلك بقرار موقع بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية.

هنالك تعاون وتشاور وتكامل في العمل مع مختلف الفرقاء طيلة هذيك المرحلة وإلى غاية اليوم لدعم عمل الوكالات.

فيما يخص الشق الثاني من السؤال ليس هنالك أي قرار نهائي متخذ في الوقت الراهن في الموضوع المرتبط بمصير هذه الوكالات، هذه القضية الأولى.

الثانية أن الوكالات ملزمة بمواصلة عملها في الوقت الراهن، هنالك سيناريوهات كانت موضوع دراسة من أجل تغييرات في المدى المتوسط ولكن هاذ الشي مازال حتى شي قرار نهائي متخذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

السيد الوزير،

تحدثتم عن تخصيص التعويض إلا أن هذالك التعويض بالنسبة لهذالك 400 مستخدم ومستخدمة حين نقلت الوكالة من الرباط إلى طنجة والعيون ووجدة، تبقى هي إجراءات جد خجولة جدا، ولم تكفي حتى لتغطية مصاريف نقل أمتعتهم للالتحاق بمقرات العمل المنقلين إليها.

السيد الوزير،

كما أن هذه التنقلات نجمت عنها عدة آثار سلبية على أوضاعهم الاجتماعية والمادية والمهنية، فهذه الفئة وجدت نفسها ملزمة بأداء أقساط قروض سكن، وفي نفس الوقت تأدية واجبات الكراء في المدن المنقلين إليها.

تحدثتم عن المجموعة التي بقيت أو التي استطاعت استئناف العمل أو استمرار العمل هنا فهي بالنسبة لنا فئة التي هي كانت جد محظوظة

أشغال هذه الجلسة وفد من الخبراء عن المعهد الإفريقي لبناء السلم وتحويل النزاعات، وسمحوا لي باسمكم جميعا أن نرحب بهم في بلدهم الثاني المغرب، متمنيا لهم مقاما طيبا.

إذن غادي ننتقلو إلى قطاع العلاقات مع البرلمان بسؤالين، السؤال الأول وموضوعه مصير أطر ومستخدمي وكالات التنمية (شمال-جنوب-شرق) من فريق الاتحاد المغربي للشغل، الكلمة لكم.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

ما هي الإجراءات، السيد الوزير، التي ستتخذونها لضمان الحقوق المهنية والاجتماعية لوكالات التنمية الثلاث بالأقاليم الشمالية والشرقية والجنوبية؟ وبالتالي في نفس الوقت ما مصير أو نتساءل عن القانون، مصيره واش اللي خديتو فهاذ الاتجاه؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا السؤال موجه للسيد رئيس الحكومة، وأنا باني على الجواب.

فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به الوكالات كانت خطوة مهمة، أن حتى الظرفية الاقتصادية والاجتماعية والترابية لعدد من جهات شمال وجنوب وشرق المملكة.

قامت بعمل مهم في المراحل التي مرت بها، خاصة في المرحلة الأولى عندما كانت في الرباط التنسيق مع السلطات المحلية والإدارات الغير المركزية، وأيضا مع فعاليات المجتمع المدني.

اليوم فيما يتعلق أولا بالوضعية ديال المستخدمين، الحكومة عندما اتخذت القرار ديال نقل الوكالات إلى العواصم أو في المركز ديال الجهات المعنية، أولا تقديم تعويضات لتسهيل العملية ديال انتقال المستخدمين إلى مقرات عملهم بمدن طنجة والعيون ووجدة. وهذا كان عندو تأثيره نعتي مثال، مثلا: جهة الشمال كانت منحة عن التنقل تراوحت ما بين 70 ألف درهم و140 ألف درهم بحسب الجواب اللي جانا من عند الوكالة ديال الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمالات وأقاليم الشمال.

من الفريق الاستقلالي، تفضل أحدكم لطرح السؤال.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زميلاتي زملائي،

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة والمكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، لقد أحدثتم جائزة تسمى جائزة المجتمع المدني، وقد أحدثت بموجب مرسوم صدر في 4 مارس 2016 تقديرا للإسهامات النوعية والمبادرات الإبداعية لجمعيات المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية، وكذا الشخصيات المدنية التي قدمت خدمات متميزة للمجتمع، إلا أنه للأسف، السيد الوزير، أصبحت هذه الجائزة بدون طعم وتقلصت جمالياتها وحتى معناها حين جانبها وصاحبها ثروة إعلامية تنم وتقول بأنها مقرصنة، وهي كانت في الأصل من شاب وفاعل جمعوي، ولكن قرصنت ولم يؤخذ بعين الاعتبار المجهود والابتكار الذي قام به صاحب المشروع.

إذن الآن أصبح يلاقي دعما ممتدا في المجتمع المدني وفي الإعلام، وأصبح يحمل قضية وبل تحولت القضية إلى قضية رأي عام، ونحن نخجل أن نسمع جائزة ومقرصنة، لأننا كنا نود أن ترجع الأمور إلى نصابها.

لهذا، السيد الوزير، أسألكم عن الفريق الاستقلالي، ما مدى صحة هذه المعطيات؟ وما هي الخلاصات لجنة التحقيق التي أحدثتموها؟ وما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة، إذا ما ثبتت صحة أقوال الطرف الآخر؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أشكر على طرح السؤال.

نحن تلقينا مراسلة يوم 6 شتنبر 2017، وبعد ذلك دعوت إلى القيام ببحث وتحقيق في مضمون المراسلة، خاصة أن ما يدعيه من وقائع يعود إلى 26 ماي 2010، النتيجة كانت هي أن هذه الادعاءات باطلة وغير صحيحة، لا تتوفر على سند قانوني، وذلك لاعتبارات التالية:

أولا، البحث في سجلات مكتب الضبط كشف أنه منذ إحداث هذه الوزارة في 3 يناير 2012 لم تتم مراسلتها بهذه الفكرة، وهو نفسه يقول لم أرسل وزارة المجتمع المدني ورغم إحداث وزارة المجتمع المدني راسل وزارة الشباب في 3 أبريل 2012، بالتالي لم نجد أية مراسلة.

مقارنة مع الآخرين اللي كانوا مضطرين في غالبية الأحيان إما لتقديم الاستقالة تحت الضغوط أو للمغادرة بصفة نهائية.

كما أن كثير منهم لم يستطع الالتحاق بالزوج نظرا لاشتغالهم بالقطاع الخاص أو بمؤسسات عمومية لا توجد بها مصالح خارجية.

ولهذه الأسباب اعتبرنا في الاتحاد المغربي للشغل أن القرار كان متسرعاً وغير اجتماعي، وطلبنا وقتها بوضع مخطط اجتماعي متفاوض بشأنه لحل المشاكل الاجتماعية الكارثية والتأكيد على إعادة انتشار إرادتي لمن لا يستطيعون الانتقال من الرباط إلى مؤسسات عمومية مشابهة، ومراجعة عقود العمل وترسيم المتعاقدين، وللأسف كلها أمور قوبلت بالرفض من ممثلي رئاسة الحكومة خلال جلسات الحوار مع النقابة الوطنية لمستخدمي وكالة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل.

السيد الوزير،

هناك الحديث عن إغلاق وكالات التنمية الجهوية الثلاث بدعوى عدم جدواها والتلويح بإنهاء الإلحاق العاملين لديها والاحتفاظ فقط بالمستخدمين النظاميين دون أن تكلف الحكومة نفسها بإطلاع ممثلي المستخدمين.

السيد الوزير،

لذلك، نعتبر أن إحداث الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع يشكل فرصة للحكومة لرفع الحيف الذي طال أطر ومستخدمي وكالات التنمية، وذلك بفتح المجال أمام إعادة انتشارهم الإفرادي بين كل الوكالات الجهوية الجديدة المزمع إحداثها، والاستفادة من التجارب والخبرات التي راكموها في مجال التنمية الجهوية.

كما من شأن هذا الإجراء أن يضع حدا لتشتيت أسرههم والمعاناة النفسية التي أنهكتهم لأزيد من 3 سنوات.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، باقي لك 9 ثواني واش تريد الرد؟ تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أنا سأحرص على إبلاغ القضايا التي أترتم وخاصة على مستوى الحلول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وغادي نتقلو إلى السؤال الثاني وموضوعه جائزة المجتمع المدني

أولاً، هاذ الموضوع، أولاً الفريق الاستقلالي أبا إلا أن يطرح هذا السؤال لنوع الأسئلة، لأن نرفع صوت الشعب وحتى لا نترك الهامش ديال التحليلات وديال الثثرة الإعلامية مجاني، لأن هذا وجه الحكومة ووجه وزارات وقطاعات حكومية ومجتمع مدني، إلى غير ذلك.

السيد الوزير،

هذا شاب وفاعل جمعي كان يجب وأحرى بكم أن تحتضنوه، فإن كان مخطئ يجب أن تقوموه وإن كان صائباً كان يجب أن تنصفوه، لا أن تتركوه في دواليب هنا وهناك، هذا هو المهم، الجانب النفسي أهم، السيد الوزير، من الجانب المعنوي.

ثم هاذ السيد راسل مدير الطفولة والشباب بوثائق في هاذ القضية ديال هاذ الشي في 27 ماي 2010، وعبر السيد المدير العام بإعجاب به هذا التصور ووعده أن يتصل به ولم يتصل بعد.

ثم كذلك قرصنت الجائزة وتغير اسمها وأصبحت الجائزة الكبرى للشباب، "أحنا وانتما والمستقبل يجمعنا" هذا هو اللي خرجوا لها شعار، وفي 8 أكتوبر 2011 قبل هاذ الشي اللي عندك انت، ما كنهضروش على هاذ الشي الثاني، كايين خلط، كايين شي حاجة ديال الشباب والرياضة وكايين شي حاجة ديال المجتمع المدني، ملي انتقل عندك ذيك الشي كحزوا لك انت ذاك الشي، القرصنة على مستوى وزارة الشباب، اسمح لي الله يخليك.

يجب أن ننور الرأي العام، ماشي نبقاو نطرحو أنصاف الأسئلة وأنصاف الأجوبة، إذن السيد الوزير راسل السيد الوزير منصف بلخياط.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الله يرضي عليك ما نقطعش عليك، كايين توازن، زدت لك 48 ثانية.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

ما زدتينيش، هاذ الشي اهضرتي فيه انت.

إذن حتى هو ما يهضرش، حتى هو استهلك الوقت ديالو، صافي ما كايينش فيها إلا.

السيد رئيس الجلسة:

وغادي ننتقلو لقطاع الشؤون الخارجية والتعاون في سؤال واحد، موضوعه مواكبة وتنفيذ المشاريع الملكية في إفريقيا.

وسيتولى الإجابة عن هذا السؤال بالنيابة الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، كما أخبرنا السيد الأمين في بداية الجلسة، الكلمة للسيد المستشار من فريق التجمع الوطني للأحرار أو السيد الرئيس تفضل.

ثانياً، فكرة الجائزة صادرة على الحوار الوطني للمجتمع المدني، شاركت فيه أزيد من 10000 جمعية، توصية 130 تتقول إقرار جائزة سنوية للجمعيات والمنظمات الغير حكومية هذا صدر ف 15 ماي 2014، وهذا الشاب لم يتحدث، كانت لدي رغبة في إنصافه ولهذا قمت بالبحث، لكن الجائزة تعود ملكيتها لآلاف الجمعيات التي أوصت بها في هذا الحوار.

ثم بعد ذلك صدر دينامية الرباط دعت إلى الاعتراف بإسهامات العمل الجمعي ونحن تفاعلنا مع دينامية الرباط التي هي حوار موازي، اللي اقترحت وطرحت فكرة 15 نونبر، والتزمنا بتلك الفكرة، أيضاً في إطار تنفيذ التوصيات، بمعنى احنا كوزارة ننفذ توصيات الحوار الوطني، الملكية تعود للجنة مستقلة، ليست لنا.

رابعا، ما اقترحه بحسب الوثائق التي راسلنا بها لا علاقة لها بجائزة المجتمع المدني هو تحدث عن جائزة العمل الجمعي، وفيها صنفين الرواد والشباب.

أما نحن تحدثنا عن جائزة والعمل الجمعي ونحن المجتمع المدني في المضمون كايين اختلاف جذري، هو تيتحدث على الرواد والشباب، احنا كنتحدثو على جمعيات وعلى الشخصيات المدنية، والأهم هوفاش حلناه على البحث والتحقيق قالوا اختلاف كبير في المضمون والملكية الفكرية تتبني على الاسم وكتبني على المضمون، فكايين فرق.

بالتالي بالنسبة إلينا دابا المجلس الوطني لحقوق الإنسان طلب إحداث جائزة للعمل الجمعي بنفس الاسم، حتى هو نقولو له قرصنت، لأن الملكية الفكرية لها قواعد وقوانين، ورغم ذلك بغيت نلقى شي طريقة للإنصاف وما تيسرش، لأن هذا شاب.

بل بالنسبة إلى كنت ملزم بالدفاع عن المال العام ما يمكنش نمحو بدون سند قانوني، وهو يطلب التسوية، كنت ملزم بالدفاع على مصداقية الوزارة والرد على حملات اللي كما قلت ثثرة إعلامية، الواقع الجائزة شكلت إنجاز، تدارت نهار 15 نونبر، الحركة الجمعوية توحدت، دينامية الرباط والحوار الوطني اجتمعوا في نفس اليوم، المئات ديال الجمعيات وكان حدث كبير والحمد لله هذا إنجاز لن يشوش عليه، وهو أعلن أنه سيلجأ للقضاء، نرحب باللجوء إلى القضاء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيدة المستشارة للرد.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير.

على ما يبدو أنك تضبط الملف ضبطا خاصا، ولكن اللي ما ضبتهوش هو حاجة أخرى.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

سؤالي هو ما مدى تقدم المشاريع الملكية بإفريقيا، وما هي الإجراءات التي اتخذتموها لتنفيذ وتسريع هذه المشاريع وهذه الاتفاقيات في إفريقيا؟

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي باسم الحكومة:

أولا، كانت لنا رغبة في الإنصاف، ولكن للأسف هولجا إلى القضاء. قلت في إطار السياسة الإفريقية الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أطلقت دينامية قوية على مستوى علاقات المملكة مع الدول الإفريقية، تجلى ذلك من خلال التوقيع على قرابة 450 اتفاقية مع 15 دولة منذ سنة 2014، مما منح المغرب حضور سياسي واقتصادي قوي على مستوى القارة ودعم دوره كقوة إقليمية وازنة ومؤثرة، تحظى بتقدير القادة والشعوب الإفريقية.

الرهان حاليا هو الحفاظ على هذه المصادقية وتقويتها عبر الحرص على الوفاء بالالتزامات اتجاه الشركاء، من هنا جاءت التوجهات الملكية واضحة بضرورة تأمين متابعة مستمرة ومنتظمة للمشاريع الكبرى والتنمية التي أطلقها جلالته في العديد من الدول الإفريقية، وكذا الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها ومواكبة جميع مراحل تنفيذها إلى حين استكمال إنجازها.

في هذا الإطار، وأمام تعدد التزامات المملكة مع شركائها الأفارقة واتساع مداها وتنوع الفاعلين المعنيين بها، عملت الوزارة على إرساء منظومة توجيهية لتأمين تتبع تنفيذ الجيد لهذه الالتزامات ووضعها تحت مراقبة شاملة ومتواصلة للوفاء بها وبلوغ الأهداف المتوخاة منها، كيف ذلك؟

أولا، على المستوى الاستراتيجي هنالك لجنة مشتركة بين القطاعين العام والخاص، تتكون من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

أيضا على مستوى توجيهي عبر لجنة ثنائية من الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، ثم مستوى ميداني عبر مجموعة عمل ولجان متابعة البلدان الشريكة وأيضا المتابعة التي يقوم بها الاتحاد العام.

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، قامت بعثة مشكلة من ممثلي القطاع العام والخاص بزيارات وجولات تفقدية لإثيوبيا، رواندا، تنزانيا، مدغشقر، زامبيا، السينغال، غينيا كوناكري، الكوت ديفوار،

الغابون وغانا، وأيضا كانت لقاءات مع المسؤولين، مع الوزراء، مع الفاعلين، الشركاء وعقدت اجتماعات موسعة لاستعراض وتدقيق وضعية كل مشروع على حدة.

ثم الوقوف ميدانيا على مستوى التقدم فيما يتعلق بالمعوقات، تحديدها من أجل تجاوزها بالنسبة للبعض الآخر من المشاريع، هذه المقاربة لقيت استحسان الشركاء، وأبانت عن مدى التزام المغرب ومصداقيته اتجاه شركائه الأفارقة على غرار التزامه مع الشركاء التقليديين كما تم رصد الصدى الطيب والإيجابي لتلك المشاريع لدى الساكنة المحلية والشركاء.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

أشكركم السيد الوزير على جوابكم.

أحنا أسباب طرح هذا السؤال هو حرصنا داخل الفريق لمتابعة هذه الأوراش، حرصنا كذلك لحماية هذه المكتسبات وتعزيزها، خصوصا وأن خصومنا حاضرون بقوة لنسف كل مبادراتنا بكل الوسائل.

هذا الاعتراف وهذا الحوار وهذا الاكتساح الدبلوماسي هو الذي كسر المحاور المعادية للمملكة في هذه القارة، لذلك علينا أن نثبت للعالم أن توجهنا نحو هذه القارة هونابع من إرادة سياسية قوية لإنجاح حوار جنوب-جنوب، هو لتنمية هذه القارة ومساعدة دولها على تجاوز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها.

السياسة المغربية بإفريقيا، السيد الوزير، أصبحت تثير اهتماما إعلاميا وسياسيا متزايدا، فقد صار للمملكة رصيد من المصادقية في غرب ووسط إفريقيا وفي كل القارة، فهي أول مستثمر فيه ولها حضور قوي على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي والاجتماعي والديني، والمغرب اختار التوجه نحو عمقه الإفريقي للمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لكل الأفارقة.

وأن هذا التوجه تكلل بتعزيز المغرب لشراكات اقتصادية وعودته لحضن الاتحاد الإفريقي، والموافقة المبدئية على انضمامه للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

إن الرؤية المغربية لإفريقيا تقوم على إرساء البعد التضامني بين البلدان، وأن توجه المغرب نحو إفريقيا ليس خيارا ظرفيا ولا مرحليا، فمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل دقيق ودائم سيساهم حتما في

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس، شكرا للسيد الوزير، شكرا للأخوات والإخوان
المستشارين على مساهمتهم في هذه الجلسة.

ورفعت الجلسة.

شكرا للجميع.

تكريس الثقة بيننا وبين البلدان المعنية، ونبؤى بلدنا موقع أكثر تميزا
كشريك نشيط ذو مصداقية لا محيد عنه في التعاون بين البلدان
الإفريقية وفاعل تحدوه إرادة قوية، إدارة تقوية التضامن والتعاون
الذي يكتسي طابعا متعدد الأبعاد.

إذن علينا جميعا كبرلمانيين وحكومة العمل على إنجاح هذا المجهود
وتنزيل مضامين هذه الاتفاقية على أرض الواقع وبسرعة، وذلك في إطار
التوجه الملكي الرامي إلى تعزيز التعاون جنوب- جنوب.

محضر الجلسة الثالثة والثلاثين بعد المائة**التاريخ:** الثلاثاء 30 ربيع الأول 1439 هـ (19 ديسمبر 2017 م).**الرئاسة:** المستشارة السيدة نائلة مية التازي، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان ودقيقتان، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشارة السيدة نائلة مية التازي، رئيسة الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة أعضاء الحكومة المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد محمد عدال، أمين المجلس:

شكراً السيدة الرئيسة.

أودع رئيس الحكومة لدى مكتب المستشارين مشروع قانون رقم 82.17 يتعلق بإلغاء الزيادات والغرامات والذعائر وصورات التحصيل المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات، وطلب دراسته بالأسبقية طبقاً لأحكام الفصل 82 من الدستور.

كما توصل المجلس من مجلس النواب بمشروع القانونين التاليين:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 21.17 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، تطبيقاً لأحكام الفصلين 49، 92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 الموافق لـ 17 يوليو 2012.

2- مشروع قانون رقم 54.17 يقضي بتغيير المادة 15 من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

ونحيط المجلس المقرر أيضاً بتشكيل كل من اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة ولجنة مراقبة صرف الميزانية للمجلس بعد استيفاء الشروط والإجراءات المتطلبية لذلك.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن السؤالين الموجهين لقطاع الثقافة والاتصال، وبمراسلة ثانية من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل سؤال الفريق الموجه لقطاع الثقافة والاتصال إلى جلسة لاحقة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 19 دجنبر 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 10 أسئلة.

- عدد الأسئلة الكتابية: 4 أسئلة.

- عدد الأجوبة الكتابية: 10 أجوبة.

شكراً السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول الأعمال هذه الجلسة بالسؤال الآتي الأول الموجه لقطاع الشغل والإدماج المهني، وموضوعه وضعية عمال وعاملات معمل سيكوميك بمكناس، الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، الكلمة للسيد...

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكراً السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم، السيد الوزير، حول وضعية العمال وعاملات معمل سيكوميك تيتسمى دابا سيكوميك التي كان هو سيكوم، وحول الإغلاق المفاجئ دون سابق إنذار وطرده حوالي 650 عاملة وعامل بمدينة مكناس، شكراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد يتيم، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكراً للفريق المحترم على طرح هذا السؤال الآتي، بطبيعة الحال بالنسبة للنزاع القائم فهاد المعمل سيكوميك بمكناس، هذا النزاع يرجع

هوفوت لواحد السيد، هاد السيد هو أجنبي، هاد الأجنبي فين هو؟ لحد الآن مازال ما باينش.

بالنسبة لنا، السيد الوزير، هاد الناس تحكروا، حكروهم الناس وأنتم عارفين الملف ميزان بالنسبة لمدينة مكناس، فيه التواء على القانون، في التواء على قانون الشغل، على مدونة الشغل، على الموائيق الدولية فيما يخص المفاوضات الجماعية وفيه أنه 660 الناس اللي خدموا أكثر من 35 سنة في هاد المعمل تيجي واحد النهار رب المعمل واللي هورا كاي بزاف الناس هنا عارفينوا شكون؟ وشكون هي عائلته؟ وشكون هما الناس اللي مساندينو، تيجي تقول لهم صافي، أنا ما بقتيش وما بقاش عندي رأس المال، ولا اللي شاري هاد المعمل واحد السيد أجنبي، شكون هو هاد الأجنبي؟ الله أعلم.

لا السلطات عارفاه فين راه؟ لا العمال عارفينو فين راه غير باش يجلسوا؟

المردودية هاد الناس راه نتجوا 35000 وحدة في أسبوع، ثانيا الطلبية باقية عند المعمل، المعمل باقي خدام، الماركة العلامة باقية عندو، إلا أنه ولا تيدي السلعة لقتت آخر وتخرجها بطريقة ملتوية وتبييعها بالطابع ديال سيكوم.

لحد الآن احنا في واحد الوضع اللي مابقيناش فاهمينوه، سيكوم مازالت قائمة الذات، والعمال غادي يتفوتوا لسيكوميكس وهما معرفينش راسهم، كأنهم عبيد، غادي ندوزوهم لهاد المعمل لهاد المعمل، والمفاوضة السيد الوزير، اللي دارتها المندوبية، وفي خباركم بأنهم مكانوش باغيين يعطيوهم حتى المحاضر ديال الاجتماعات، كتعرف، السيد الوزير، بأنه لو هاد العاملات امشاو غير ابغاو يتفضوا على مستوى العمالة تقبلوا بالعنف.

السيد الوزير، هاد الملف خصكم اتكبوا عليه أنتما شخصيا، فعلا كابنة المفاوضات، المفاوضات الحلقة المفرغة فيها هوراد المعمل الأجنبي اللي ما كايينش ومباينش، الحلقة اللي فيها هي النفوذ وهي الشطط في استعمال السلطة، وهو شي واحد اللي عارف راسو عندو كتافو سخان جالس كيدبز مع ولاد الشعب المساكين اللي عندهم غير هاد العمل.

إذن السيد الوزير، كنطلبو حتى وزير الداخلية انكب معكم على الملف.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للحكومة في إطار 45 ثانية للإجابة.

للتغيير للوضعية القانونية للشركة وتوقفها بشكل نهائي عن العمل وعدم تمكين الأجراء من الأجور ديالهم المستحقة.

بطبيعة الحال هاد المصالح ديال المديرية الإقليمية لوزارة الشغل قامت بعدة لقاءات من جهة مع الممثلين ديال المركزية النقابية بالإقليم وأعضاء المكتب النقابي، ومن جهة أخرى مع الشركة، ومكنت الطرفين من كل التوضيحات اللازمة حول المقتضيات ديال المادة 19 من المدونة، وخلال الإدارة ديال الشركة عبرت عن استعدادها في واحد الوقت لتوقيع محضر يتضمن التزامه بتنفيذ المقتضيات ديال المادة 19، اللي هي تتضمن الحقوق ديال الأجراء والمكتسبات ديالهم والاستمرار في العمل بشكل عادي.

وفي نفس الوقت، التزم أيضا الأجراء بالتعاقد مع إدارة الشركة من أجل الرفع ديال المردودية والتحسين ديال الإنتاجية، خاصة وأن الشركة تقول بأن المشاكل ديالها راجعة إلى الضعف ديال المردودية، الشيء، كما تقول، الذي أترسلبا على مردوديتها.

بطبيعة الحال على الرغم من كل الجهود، للأسف الشديد، الشركة بتاريخ 1 نونبر أوقفت نشاطها بشكل نهائي وأوقفت الأجور المستحقة من شهر أكتوبر، والمصالح ديال المديرية قامت بتنبيه الشركة إلى ضرورة التقيد بالمقتضيات القانونية الخاصة بتمكين الأجراء من المستحقات ديالهم، وحررت محضر مخالفة في الموضوع بتاريخ 27 نونبر 2017 وتمت إحالته على القضاء بتاريخ 5 دجنبر 2017.

بالأمس توصلت الوزارة من السيد العامل بطلب عقد اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة، اللجنة لا تزال منعقدة إلى الآن وحسب المعطيات الأولية اللي عندي يمكن أن نصل إلى تسوية للنزاع القائم بالشركة المذكورة.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا للسيدة الرئيسية.

السيد الوزير،

هذا ملف تيعني 660 عامل وعاملة، يعني 660 عائلة، 660 اللي عندهم الأطفال ديالهم والعائلات اللي تيعيشوا معهم من ذاك الأجر، 660 عاملة اللي مشاوا للمعمل بطريقة مفاجئة لقاوه مغلق، 660 عاملة اللي تيشعروا براسهم بأنهم لم ينصفوا وتحكروا حكرهم رب العمل وكذلك على مستوى بعض رجال ديال السلطة في مدينة مكناس، هاد الناس للحد الآن راه بحال تنعيشوا واحد الأثرية، هاد المعمل تقول بأنه

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

بسرعة نقول لك لا يوجد شخص فوق القانون، وحننا درنا المساطر القانونية ودرنا محضر ديال المخالفات، إذن احنا مغاديش نتفاوتوا في التطبيق ديال القانون ولا نحابي هاذ الطرف أو ذاك الطرف.

القضية الثانية، بما أن الأمر اليوم مازال في التفاوض في إطار اللجنة الوطنية، نستبشر خيرا، إذا فشلت المفاوضات "لكل حدث حديث" كما يقال.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني، موضوعه الحوار الاجتماعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

شكرا السيد الرئيسة المحترمة.

السيد وزيرين،

الأخوات والإخوة،

السيد الوزير،

نتحدث كثيرا عن الحوار الاجتماعي، ما هي التطورات الجديدة في هاذ الموضوع؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

نحن، السيد المستشار، نشغل كثيرا من أجل إنجاز الحوار الاجتماعي عمليا، وكاين عمل ديال التشاور وعمل ديال الإعداد وإن شاء الله قريبا غادي نوصلوا ..

نتمى أن نصل إلى إعادة إطلاق دينامية الحوار الاجتماعي، مغنرجعش للأمر اللي دارت، اللقاءات المتتالية اللي دار السيد رئيس الحكومة، ودرت أنا شخصيا، واللقاء اللي دار مؤخرا والذي بقي مفتوحا واستمر التواصل مع الإخوان الأمناء العامين ديال المركزيات النقابية، باش نديروا الحوار الاجتماعي عن السكة ديالو بشكل يصبح فيه مأسسا حقيقة.

ونهدف ونعاود نؤكد لكم، السيد رئيس الحكومة، حريص على إنجاح الحوار الاجتماعي وحريص على أن نصل إلى اتفاق إطار يتضمن الاستجابة للمطالب وفق أجندة زمنية تتفق عليها جميعا، وأنا شخصيا كلفت باش نعاود نواصل التشاور مع الإخوان ديال المركزيات النقابية، وغادي نعكف على هاذ الشئ في خلال أسبوع، باش فعلا نمشيو مجموعين برؤية يعني مشتركة. باش إن شاء الله هاذ الحوار الاجتماعي يأتي الأكل ديالو.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الرئيسة.

بدوري كنشكر السيد الوزير، وكنقول أن البرنامج التنموي اللي كنتهيج بلادنا واللي ندى به سيدنا الله ينصرو، ما من مرة على أنه بلغ مداه، اليوم خصنا نعرفوا جميع الفريق الاستقلالي يؤكد مرة أخرى أن لا تنمية، لا تقدم، لا تطور بدون سلم اجتماعي، بحيث أن الاستقرار هذا الكنز الثمين الذي يمتاز به المغرب والحمد لله، هو أساس كل تنمية، الشئ الذي دفع بالفريق الاستقلالي، السيد الوزير، بأن يلح على ضرورة عقد طاولة الحوار.

حوار ثلاثي الأطراف لا نطالب بالمعجزات، بل هناك نقط تتطلب إرادة فقط، إرادة الحكومة في تسوية بعض الملفات وإرجاع الثقة إلى المستخدمين والموظفين والأجراء، الحدث اللي كنشوفوا الاحتجاجات المتكررة اللي كنشوفوها هنا وهناك تخدش كرامة المغرب.

احنا اليوم كنبهووتناكدوأن من أولوية الأولويات الحوار الاجتماعي، سوف لن أدخل في تفاصيل الحوار، أعرف جيدا أننا جميعا حكومة ونقابات منكبين ونرفض أي شكل من أشكال الاحتجاجات التي تعرقل الاقتصاد وتعرقل المردودية، تعرقل العطاء وتعطي نظرة مشوهة عن الاقتصاد الوطني، الحمد لله شركات كثيرة وكبيرة جات للمغرب خصنا ندعموها بواحد السلم اجتماعي، هاذ السلم الاجتماعي ماشي فابور، هاذ السلم الاجتماعي خص الحكومة تعطيه شوية وترخف على أرباب العمل باش يطلقو شوية، لأن ما يمكنشاي الضرائب كثيرة وكنطلب من رب العمل يعطينا ويزيدنا الإضافات"أقصد القطاع الخاص"، أما القطاع العمومي فالحكومة راها عارفة أن القدرة الشرائية اليوم أصبحت لا تطاق، متطلبات الحياة أصبحت الله يكون في العون، الموظف ولا بحالو أقل ما يمكن نقول أنه أقل من العاطل، شنو الفرق ما بين العاطل والموظف؟ لا شيء السيد الوزير، المعيشة غلات وخصنا نتحركو اشوية وراكم موفقين إلى استمريتو في هاذ النهج.

القانون 03.14 المتعلق بالتعويض عن فقدان الشغل، وكنعرفو على أن الحكومة عملت مجهود وضخت 500 مليون ديال الدرهم، 250 في السنة الأولى، 125، 125، ومع الاقتطاع ديال 0.57% اللي تتقطع من رب العمل والأجراء.

الملفات اللي تقدمت سواء 15 و16 وصلت تقريبا 8500 ملف في كل سنة، وبينما الملفات اللي توضعت فاقت 20000.

الآن تنسولكم، السيد الوزير، على التقييم ديالكم لهاذ الحصيلة هاذي، واش حقق فعلا الأهداف ديالو؟ وأشنو هي المقترحات باش ندخلو للمرحلة المقبلة؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

الحقيقة هاذ النظام ديال التعويض على حوادث الشغل هو واحد النظام مهم ومكتسب، كنعرفو بأنه يرجع للحوار الاجتماعي ديال سنة 2009 كيظهر لي مع الحكومة ديال السي عباس الفاسي، ومن بعد يعني تم تفعيله في إطار الحكومة السابقة، وفعلا خرج القانون اللي تينظموا، والحكومة يعني قدمت سابقة ووفت بالالتزامات ديالها فهذا المجال، وهذه الحكومة أكدت في تصريحها الحكومي بأنها ستعمل على تحسين وتبسيط شروط الاستفادة من هذا النظام تبعاً للدراسة اللي هي مرتقبة، لأنه المجلس الإداري ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لما صدرهاذ القانون قرر بأنه من بعد 3 سنوات من الإنفاذ ديالو، أي في سنة 2018 غادي تدارله دراسة والدراسة خدامة الآن.

إلى بغيت نقول لكم بعض المعطيات الأولية، تلت سابقة الدراسة، ولكن عندنا واحد المجموعة ديال المعطيات، يعني عدد الطلبات منذ انطلاق هاذ النظام إلى غاية 2017، ما يناهز 56522 طلب، استفاد منها 23427، عدد مهم من الطلبات اللي تردت ما كتستجيب للمقاييس والشروط القانونية، وأهم الأسباب اللي يمكن لنا نشيرو لها، فقدان الشغل للمغادرة الطوعية، كايين ناس اللي غادروا وتيجيو تطلبوا ولكن هاذ الشيء ما كايينش في القانون، عدد الأيام المصرح بها لا يصل إلى 780 يوما، إيداع الطلب خارج الأجال القانوني، وأيضا بعض المشغلين يرفضون التصريح بسبب فقدان الشغل المستوجب بطلب التعويض، كايين واحد المطبوع تيدار للأسف الشديد بزاف ديال المشغلين ما كي عملوش على ملء... وبالتالي هذا تضيع وتيساهم..

ولهذا هاذ الشيء كلوراه اليوم راه مطروح في جدول العمل ديال المجلس الإداري لصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واحنا إن شاء

شكرا، اسمحي ليا السيدة الرئيسية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد المستشار، أشاطركم القناعة بأنه ما يمكنش البلاد ديالنا تمثي بدون علاقات متوازنة بين كل الأطراف، هذا كيقتضي باش جميع الأطراف تحمل مسؤوليتها، وبما أن الحوار ملي كنتكلمو على الحوار راه هو ماشي فقط غير ما بين الحكومة وما بين المركزيات النقابية، كون كان هاذ المشكل بوحده كون راه القضية سهلة ولكن راه الحوار ثلاثي الأطراف وخص الحكومة تلقى هاذك التوازن المطلوب، بحيث لا تميل إلى هذا الطرف ولكن تميل إلى المصلحة المشتركة.

والقضية الثانية احنا كناكدو على أن المركزيات شريك أساسي لا غنى عنه في جميع البرامج وفي السير الطبيعي ديال المؤسسات والسير الطبيعي ديال الحياة الاجتماعية والسياسية.

ولهذا المركزيات خصها تبقى وسيط أساسي وخصها تقوى وتقوم بالدور ديالها وخصنا نولدو جميعا ثقافة جديدة، ولهذا أدعوكم كما دعوتكم إلى أنه نجلسو ونعاودوا التفكير في الثقافة الاجتماعية ديالنا، أدعوكم لكي نجلس لبلورة ميثاق اجتماعي ويتفرع عنه بطبيعة الحال الطريقة باش ندبرو الحوار الاجتماعي ويولي ذاك الشيء غادي سلس ومنحتاجوش كل مرة نبقاو نديرو أزمة ولا كذا، هذا هو المطلوب لأنه ما بقاش عندنا الوقت السيد المستشار، وسيدنا جلالة الملك كيتكلم على النموذج التنموي الجديد، الطبيعي أن هاذ النموذج الجديد لابد تكون فيه البسمة أو اللبسة والمضمون الاجتماعي أساسه حاضر، وهاذ الشيء ما يمكنش يتدار إلا بالشركاء الاجتماعيين مجتمعين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه حصيلة المستفيدين من صندوق فقدان الشغل، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البشر العبدلاوي:

شكرا السيدة الرئيسية.

السيد وزير،

السادة المستشارين، السيدات المستشارات،

احنا اليوم، السيد الوزير، كندخلو وكنتمو 3 سنوات ديال تنزيل

منصوصش عليه الآن، وكذلك ممكن يستفد لفترة إضافية 6 أشهر أخرى، الآن هاذ المكتسبات كنتعتقد على أنه في إطار هذا التقييم إذا ترجعت هذه المجموعة ديال النقط ستكون إيجابية للعمال. وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الشغل والإدماج المهني:

أنا غادي نواعدكم إن شاء الله لما تصدر الدراسة نجيبوها لكم للجنة وبتناقشوها مجموعين وكل التحسينات، بطبيعة الحال، اللي من شأنها باش تنجح، لأن هاذ الحكومة أعطت الاعتمادات ومستعدة باش تزيد في الاعتمادات، لماذا لا؟ لأن هذا أحد الأبواب التي من شأنها أن نواجه معضلة ماشي في التشغيل ولكن فقدان الشغل، لأنه عندنا الجهود اللي تنديروها في إطار التشغيل، ولكن من جهة أخرى كايين فقدان ديال الشغل اللي هو واحد القضية خاصنا نديروها.

ولهذا احنا غنكونو منفتحين على جميع الملاحظات والمقترحات التجويدية، من بعد الدراسة ومن بعد كل الملاحظات سنرحب بها، لأن المهم هو هاذ النظام يدار تعطات لو الاعتمادات خاصو ينجح، وبالتالي هذا هو الهدف ديالنا جميعا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيد الوزير على مساهمته.

وننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه إستراتيجية الحكومة لاعتماد المساعدة الاجتماعية بالفضاء المدرسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة نحاة كمبر:

شكرا السيدة الرئيسية.

السيد وزير،

السادة والسيدات والمستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

أصبح اعتماد المساعدة الاجتماعية في الفضاء المدرسي ضرورة ملحة في ظل الصعوبات والمشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها المدرسة المغربية والتلاميذ، وذلك للحد من ظاهرة الهدر المدرسي والعنف بشتى أنواعه والإدمان على المخدرات وكل الظواهر التي تؤثر سلبا على التحصيل الدراسي، وعلى اندماج المتعلمين في الوسط التربوي.

الله غادي نعكفو على هاذ الموضوع، وبالتالي بناء على هذا الطلب غادي نعملو على التطوير ديالو، اللي هو أساسي هاذ النظام هذا ماشي هو التعويض اللي مهم فيه، اللي مهم فيه هو إعادة إدماج فاقد الشغل في سوق العمل، هذا هو اللي مهم، وهذا هو اللي غادي نشتغلو عليه مع الوكالة الوطنية للتشغيل وإنعاش الكفاءات.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البشر العبدلاوي:

شكرا السيد الوزير.

هو حقيقة أن فعلا كتنوهو بهاذ المجهود اللي قامت به الحكومة السابقة واللي خرجت هاذ القانون، رغم أنه منصوص عليه في نظام الضمان الاجتماعي منذ 1972، وكذلك منصوص عليه في مدونة الشغل في المادة 59، إلا أنه التفعيل ديالوظل يراوح مكانه، هذا مجهود.

ولكن الآن السيد الوزير كايين مجموعة من نقط الضعف، فملي تتكلم على كذا و50 ألف اللي تسجلوا واستفدوا، حوالي الثلث، هنا أولا ذاك المطبوع فيه تعقيد، لأن تيعبر رب العمل، إلى ذاك رب العمل دخل في نزاع بينو وبين العمل ما غاديش يستافد.

علاش ما يتحولش لمفتش الشغل وكايين عدة مقترحات فهاذ الجانب هذا، المدة 780 يوما وتنقولو في السنة الأخيرة تكون 260 يوما، هي هي تقريبا، هي 780 في 3 سنين، وبالإضافة إلى أنه (l'ANAPEC) تيخصو يمشي يتسجل في (l'ANAPEC)، وهنا تنحرمو مثلا، السيد الوزير، اعتبرنا ملي دخلت للإحتساب ديال 3240 يوم اعتبرناها إنجاز كبير للحكومة كان أنها تحل هاذ الإشكال.

الآن كان نفس المشكل تيتطرح، كايين اقتطاع ديال 0.19% للعامل، 0.38% لرب العمل، ولكن إلى ما حققش هاذ عدد الأيام واحنا نتعرفو النصف في المغرب قطاع غير مهيكلي، وبالتالي التصريح لدى الضمان الاجتماعي قليل جدا اللي تيوصل ل 26 يوم، وبالتالي تتكون داخل بأنه ما غاديش يستفد.

كايينة كثير ديال التجارب، السيد الوزير، خاصة التجارب ديال الدول القريبة منا اللي تتمشي في الاستفادة لمدة سنتين والاحتساب دسنتين.

إذن هذا تشجيع لأن الهدف هو نمكنو ذاك الشخص اللي خرج من العمل ديالو واحد المرحلة ريثما فعلا (l'ANAPEC) تلقى لو الشغل، ريثما يتكون، ريثما يتعاد الإدماج ديالو.

وفي نفس الوقت هاذ المكتسب، السيد الوزير، راه تخلى على بعض المكتسبات اللي كانت في القانون ديال 72 مثل ذوي الحقوق اللي ما

تكوين المدرسين فقط، فيمكن لنا نفتحو بحال اللي فتحنا الإدارات التربوية تيمكن لنا نفتحو كذلك المهن ديال المساعدات والمساعدين الاجتماعيين والتربويين باش يكونوا مؤهلين ويساعدونا على التخفيف من حدة هذه الظواهر السلبية، مع كامل الأسف.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة نحاة كمبر:

شكرا السيد الوزير على الجواب وشكرا للتفاعل الإيجابي ديالكم. واحنا متفقين بأن المقاربة المندمجة خاصها تكون، ولكن كيف تنقول للسيد الوزير، احنا في ظل الظروف الحالية والاجتماعية للمدرسة العمومية وفي ظل انتشار العنف المدرسي بشكل كبير ومريب، وكيف تبيظهر لنا على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر وسائل الإعلام، وبالإضافة للدراسة اللي أجرتها وزارة التربية الوطنية 2013 واللي أكدت بأن العنف ضد المدرس أوضد الأستاذ من طرف التلميذ تحتل الصدارة في قائمة أنواع العنف داخل المؤسسات التعليمية. بحيث أنه وصل إلى 20%، وبالنسبة للعنف ضد التلميذ تيوصل 11% وضد المدرسة لـ 8%.

طبعاً هاذ الأرقام للدراسة 2013، وحاليا بالنسبة لنا في 2017 بالأکید أن الأرقام تفاقمت وارتفعت، الأمر اللي أصبح تيفرض علينا أننا ناخذوا بشكل جدي أو على الحكومة التفكير بشكل جدي في إدخال نظام المساعد الاجتماعي للمدارس المغربية.

ممكن، السيد الوزير، أننا نستافدو من تجارب بعض الدول، مثلاً النمسا وألمانيا عندهم أستاذين بنفس القسم لأدوارين مختلفين، بالنسبة لفرنسا عندها مساعد اجتماعي اللي تيواكب التلاميذ بالنسبة للمشاكل ديالهم، تيعرف الأسباب ديالها تيحاول يقترح حلول لعلاجها، بل أنه تيوصل معهم إذا استدعى الأمر أنه تيبليغ الأباء ديالهم، تيبليغهم وتيواكب المشاكل ديالهم عن كئيب.

وعندهم حتى المرافقين للأشخاص في وضعية إعاقة، في حين احنا ما عندناش حتى الولوجيات، بل عندنا مدارس خصوصية اللي هي كترفض استقبال هاذ الأشخاص في وضعية إعاقة، بل كترفض حتى الأطفال اللي عندهم غير تعثر دراسي.

السيد الوزير، بغيت نشير أننا احنا بالنسبة لنا كمؤسسات تعليمية كانت بادرة من أساتذة اللي فعلوا داخل المؤسسة التعليمية فعلوا خلية الإنصات، وأعطت نتائج جد جد إيجابية، فإلى كانوا مثلاً مساعدين متخصصين اللي هما كيف قلتم، خضعوا للتكوين فبالأكيد

ونظراً لضرورة وأهمية المساعد الاجتماعي في مواكبة التلاميذ وتأطيرهم والإصغاء إلى مشاكلهم النفسية ومحاولة تقويم سلوكهم الاجتماعي، نساتلكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية الوزارة بخصوص هذه الآلية التي أثبتت جدواها في تجارب الدول المتقدمة في مجال التربية والتكوين؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد خالد الصمدي، كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلاً السيدة المستشارة المحترمة.

فيما يتعلق بهاذ النقطة، أولاً السؤال اللي طرحته هو في سياق وفي عمق وفي واحد الظرفية اللي فعلاً كان خاصوي تطرح هاذ السؤال، لأنه نعيش واحد المجموعة من الظواهر الغريبة فعلاً على المنظومة ديال التربية والتكوين والبحث العلمي، وخاصة ما تعلق منها بما هو تقليدي، الهدر المدرسي والتسرب والضعف ديال المتعلمين، وما إلى ذلك.

ولكن الظواهر الغريبة هي العنف، هي المخدرات، الظواهر السلبية على كل حال التي لحسن الحظ لا تشكل ظاهرة خطيرة بالنسبة لمنظومتنا، ولكنها ظاهرة تدق ناقوس الخطر، إن لم تكن خطيرة.

المقاربة ديال هذا الموضوع ينبغي أن تكون مقارنة مدمجة، أشنوهي المقاربة المندمجة؟ هاذ تكوين المساعدين الاجتماعيين ليس إلا عنصراً واحداً من العناصر ككل، كنتكلموا على المساعدين الاجتماعيين، تنتكلموا على توفير الأمن في الفضاءات المدرسية وفي محيط الفضاءات المدرسية هو اللي كنتعاونو فيها مع الداخلية بشكل مشكور ومع العدل ومع القطاعات الحكومية المعنية.

أيضاً نحن في حاجة إلى منظور متكامل للتربية على القيم بالنسبة لوليداتنا، بالنسبة للمدرسين والمدرسات في المؤسسات التعليمية، بالنسبة للأباء والأمهات كذلك، لأن هذه مسؤولية مشتركة.

فيما يتعلق بما هو إجرائي نتعرف على أنه النظام ديال التربية الوطنية 2003، تيتكلم على هاذ الفئة بالضبط، ولكن الضغط اللي كاين على الحاجة للمدرسين جعلتنا نرتب الأولويات، هذا هو الإشكال.

الآن لما تفتح التعاقد بإمكاننا وغادي نلجأوا لهاذ المسألة باش يمكن لنا نوظفو أيضاً في إطار التعاقد مجموعة من المتخصصين في هذا المجال، ولكن هاذ التوظيف يسبقه التكوين، والمفروض أنه عندنا المراكز كتسمى المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، بمعنى لا

غادي يكون أحسن.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

انتهى الوقت، شكرا، الكلمة للحكومة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

في الواقع الأرقام فهذا المجال ما غنختلفوش في الأرقام، عملية التشخيص الأرقام في هذا المجال مهما كانت قلت أو كثرت هي ناقوس خطر بالنسبة للمؤسسة التربوية والتعليمية ديالنا، ولا يمكن لأي مدرس أن يمارس الفعل التربوي في محيط غير آمن.

فلذلك هناك إدانة شديدة جدا من هاذ القبة بجميع أشكال الإدانة لكل أشكال العنف التي تمارس سواء على المدرسين أو بين المتعلمين فيما بعضهم، هاذي في واقع الأمر هي آثار بالنسبة لي، هي آثار ينبغي أن تعالج من أساسها، هناك خلايا للإنصات في المؤسسات التعليمية ومفعلة، هناك نوادي بالحياة المدرسية تخفف من الظاهرة، ولكن لازلنا في حاجة إلى بذل مجهود أكبر.

شكرا جزيلاً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد كاتب الدولة.

السؤال الثاني موضوعه، حرمان موظفي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير، يعاني موظفو مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الحرمان من خدمات مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين، وهي مؤسسة تقدم خدمات مقدرة لمنخرطيها.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها لتفعيل استفادة موظفي مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل من الخدمات الاجتماعية لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية

للتربية والتكوين؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلاً السيدة المستشارة المحترمة.

بغيت نبدا الجواب على هاذ السؤال من خلال واحد الفرصة، أعتقد أنها مهمة جدا ينبغي أن نغتنمها، وهي جمع القطاعات الثلاثة، التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني، وهذا سيتيح الفرصة لحل العديد من الإشكالات التي كانت تقع من قبيل هذا الذي طرحتم.

هاذ المسألة اللي طرحتموها ما فيهاش الحرمان، هي فيها واحد الجزء من عدم التفعيل، ما قلتمش عدم التفعيل 100%، اعلاش؟ لأنه أحكام القانون المنظم لمؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية والتكوين تعتبر أن جميع موظفي قطاع التكوين المهني أعضاء منخرطين في المؤسسة، وحيث أنهم منخرطون معناه أنهم سيستفيدون من كل الخدمات التي تتيحها هذه المؤسسة، من سكن، من تقاعد إضافي، من واحد العدد ديال الخدمات التي تقدمها المؤسسة.

لكن الإشكال بالنسبة للتكوين المهني، هو أن هناك نظام اجتماعي يوفره التكوين المهني موازي تقريبا كيوفر نفس الخدمات، من سكن وترفيه ودعم مالي فيما يتعلق بالحج، منحة الدخول المدرسي، منحة عيد الأضحى، سلف عيد الأضحى، منحة مالية بمناسبة الإحالة على التقاعد، التغطية الصحية، هاذ الشيء موجود، إذن أش خاصنا؟ خاصنا عملية الملائمة باش ما نديروش واحد كيستافد من نظامين وواحد يمكن يستافد من نظام واحد فقط.

أما من الناحية القانونية فالفرص متاحة بحكم القانون.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة كريمة أفيلال:

فعلا في 2013 ملي أصبح قطاع التربية والتكوين في وزارة واحدة جعل أن الفقرة الثانية ديال القانون 73 لإحداث وتنظيم مؤسسة

التخفيض في المشاركة في الاستفادة من الانترنت ذات الصبيب العالي، هاذي واحد العدد من الخدمات، نديرو عملية مقارنة ثم بعد ذلك النظام الأسلم وفي إطار التفاوض مع المؤسسة يمكن للمنخرط أن يأخذ الأجود والأفضل.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه، الأساتذة المتعاقدين، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

الأساتذة المتعاقدين أظن أنها الفكرة اليوم كنتمناؤها لها النجاح، ولكن أقول، ما هي الإجراءات المصاحبة سعيا وراء مردودية حسنة والرقي بمهنة التعليم إلى ما هو مقبول؟

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أولا، أنا في تقديري التعاقد مع كفاءات مغربية من أجل تغطية الخصائص الموجودة في المنظومة ديال التربية والتكوين كان دائما مطلبا ملحا، دائما كنا تنقولوا كين الاكتظاظ، كين نقص في جودة التأطير، الأسباب متعددة ولكن من بين أسبابها قلة الأطر ديال التربية والتكوين.

الآن جات هاذ القضية ديال التعاقد، بالمناسبة ما يمكنش نفرقو نقولو هاذ موظف وهذا متعاقد لأن كل شي متعاقد، هذا في الأصل، غير كين اللي متعاقد مع الدولة وكين اللي متعاقد مع الأكاديمية، فكلهم موظفون.

المسألة الثانية هي أن هذه كانت فرصة للاستفادة والاستيعاب من خبرات كانت موجودة في الميدان، ولكن كنا مستبعدها، وربما في خطابنا

محمد السادس اللي كانت كتتنص حرفيا على أن إمكانية إبرام اتفاقيات أصبحت لاغية.

وأصبحوا أن هاذ المجموعة ديال الموظفين ولا الأطر ديال التكوين المهني يمكن لهم أنهم ينخرطو مع المؤسسة تلقائيا، بحال المجموعة ديال الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب كانوا أكدوا وطالبوا وكتبوا مراسلة لمؤسسة محمد السادس وجاوبتهم بالإيجاب، لأنهم يمكن لهم يستافدوا من الخدمات ديال هاذ المؤسسة، إذن من هاذ الطرف العملية مسهلة وأن العدد غير أنها طلبت من الموظفين ديال المكتب الوطني ولا من المكتب ديال التكوين المهني أنه يساهم بواحد النسبة ديال 2% ديال ذاك الكتلة، وهاذ العدد ديال الموظفين فالحقيقة هو يقارب 9000 ماشي كثير، وبالنسبة للكتلة ديال نساء ورجال التعليم.

ابحال اللي جا فالجواب ديالكم، صحيح، أنها توجد مديرية للشؤون الاجتماعية بمكتب التكوين المهني تعنى بالموظفين، لكن هاذ العمل الاجتماعي لا يرقى إلى طموحات القطاع وهي تعد هزيلة مقارنة مع المؤسسات العمومية الأخرى.

لذا نطالبكم، السيد الوزير، الأخذ بعين الاعتبار هاذ الوضعية ديال هاذ الموظفين ديال مكتب التكوين المهني أو لا تفعيل ديال الانخراط ديالهم لدى المؤسسة تأسيا بباقي القطاعات والمؤسسات التربوية اللي كان، وهاذ الانخراط ديالهم غادي يمكنهم من الاستفادة من التغطية الصحية التكميلية اللي كتوفر عليها مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

في كل الأحوال ما دام أن هناك نظامين، كين هاذ النظام هاذ وكين هاذ النظام هاذ.

فنحن في حاجة إلى عملية التقييم أولا، هذا الذي ذكرتموه حول أن هذه الخدمات لا ترقى إلى ما هو مطلوب وكذا، هذا يمكن يكون تقييم ذاتي للمعنيين، وبالتالي مادام أنه عندهم فرصة للاستفادة من خدمات المؤسسة، فهذا كذلك ستكون فرصة ثانية أمامهم للاستفادة وربما من خدمات ربما تكون غير موجودة في النظام الأول.

أعطي على سبيل المثال هاذ القضية ديال التأمين الصحي اللي ذكرت، القضية ديال خدمات القطار الاستفادة من الانترنت ولا

أن الحكومة نسأت المراكز الجهوية لمهن التدريس، ما عظمهاش واحد الأهمية الكافية باش تستوعب الطاقات الكبيرة والهائلة ديال الشباب اللي ناقصهم غير واحد الشوية ديال التجربة، باش يمارسوا التعليم.

التعليم، السيد الوزير، ما يخفاش عليكم راكم رجل تعليم، التعليم راها مهنة، راها فن، ماشي تكوين ديال السريع، ما بغتش نعطي ذيك الألقاب اللي كتداول في الشارع، لأن احنايا بغينا هاذ التجربة تنجح، فعلا سددت لنا عدة خصاص اللي كان عندنا من حيث القلة ديال الأطر، نقصات شوية من الاكتظاظ.

ولكن احنا كنهو كفريق استقلالي، على أننا هاذ الناس خاصهم المراقبة والمتابعة والمصاحبة للصيقة، لأن هذا راه جيل، السيد الوزير، ما يخفاش عليكم، ماشي غير غيرتي بوحدي، راه كاملين عندنا نفس الغيرة على المستقبل ديال بلادنا، لأن في التعليم هي هذيك الشعلة اللي كنتنظرها تضوي على الجميع، لأن في التعليم هو الملاذ اللي عندنا في بناء مغرب قوي إن شاء الله الرحمن الرحيم.

الله يوفق.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

كاين شي رد على التعقيب السيد الوزير؟ كاين 20 ثانية.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

في هاذ 20 ثانية، غير نفرقو ما بين التكوين الأساسي والتكوين المستمر، حيث التكوين المستمر راه كيستمر مع الأستاذ طيلة مدة عمله، لذلك حتى إلى كان عندنا شوية ديال التقصير في التكوين الأساسي سنتداركه في السنوات ببرامج ديال التكوين المستمر حتى نجود المنتج إن شاء الله.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الرابع، موضوعه سبل حماية رجال ونساء التعليم من الممارسات المسيئة لهم وللمنظومة التربوية والتعليمية ببلادنا، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

لا نثير لها الاهتمام، وأعطي غير على سبيل المثال فهاذ القبة كان هناك حديث على ضرورة إتاحة الفرصة أمام الأساتذة العرضيين اللي قضى واحد 15 سنة، لابد من إتاحة الفرصة لإدماج اللي اشتغلوا في التربية غير النظامية، كنا نسمع أسئلة هنا، لابد من إتاحة الفرصة ل10000 إطار تربوي اللي كونتهم الدولة.

إذن ما يمكنش نقولو أودي هاذ الناس اللي توظفوا بالتعاقد راه ما عندهم حتى شي تكوين، راه جايين من هاذ... كانت الفرصة لاستيعاب هاذ الفئات اللي عندها خبرة وعندها تجربة في الميدان.

نحن مقبلون قريبا على فتح الفرصة لتوظيف 20000 قريب في يناير القادم إن شاء الله غادي تكون المباراة، علاش درنا يناير، لأنه باش ياخذوا الفرصة ديال التكوين من يناير حتى (Juillet)، على الأقل يكون عندهم واحد 6 شهور ولا 7 شهور باش يمكن لهم ياخذوا التكوين، ولكن رغم ذلك هاذك ما كافيش، لابد من التكوين بالتناوب كما نفعل حاليا مع المتعاقدين الموجودين الآن في المنظومة والذين يبذلون مجهودات كبيرة جدا، يزواجون ما بين العمل في الميدان وغطاوا الخصاص فعلا، والتكوين الذي تقررته الوزارة بالتناوب، عن بعد، التكوين الحضوري راه ماشي ساهل، ماشي ساهل فعلا.

ولكن هذا كلو تدابير لمرحلة انتقالية ينبغي أن تنتقل إلى إستراتيجية وطنية لتكوين الأطر التربوية نلي فيها حاجة القطاع الذي يحتاج كل سنة إلى 11، 12000 مكون وهاذي واحد الثقل كبير جدا على مؤسسات التكوين عندنا وخاصة الجامعات والمدارس العليا للأساتذة والمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، تحدي كبير لكي تزود المنظومة ما لا يقل عن 10 آلاف، 11، 12 الألف إطار مؤهل، نتمناو ننجحوا في هاذ التحدي.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد السلام الليبار:

شكرا السيد الوزير.

الفريق الاستقلالي يتمنى لهذه التجربة التوفيق والنجاح، في نجاحها أظن ونعتقد جميعا أن في نجاح هذه التجربة نجاح واسترداد لمفهوم التعليم العمومي في بلادنا.

السيد الوزير،

احنا المراد أو الهدف من هاذ السؤال، هو التوضيح للرأي العام مدى نجاعة الفكرة، احنا مع أننا نوظفو الناس اللي قضاو سنوات في التربية غير النظامية، مع الناس حملة الشواهد والكفاءات، غير كنتنمناوا باش، كنا كنتنمناو أن هاذ الأطر تمر عبر مراحل التكوين، لأننا كنتنمناو

من شأن الإطار التربوي، أستاذ كان أو أستاذة أو إداري أو ما إلى ذلك لنتضامن جميعا في حماية هذا المدرس وهاته المدرسة لأداء مهمتها في أحسن الظروف.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيدة الرئيسة.

الواقع أثبت، السيد الوزير، أن العنف لم يعد حوادث معزولة، إننا أصبحنا أمام ظاهرة اجتماعية ووجه آخر لفضائل المشروع التربوي، نتيجة السياسات التجارية التي طبعت تعاطي الحكومات مع قضية التعليم، وهو أيضا تعبير عن وجود احتقان اجتماعي كامن سببه الفقر والتمهيش والإقصاء الاجتماعيين، وبطالة خريجي مؤسساتنا التعليمية والتكوينية والجامعية.

يتمظهر في سلوكات وممارسات عنيفة حيث كثرت ضحاياه على الصعيد الوطني بخطوات متفاوتة، حتى الموت أحيانا من جهة، وما يروج من مخدرات وأسلحة بيضاء بمحيط المؤسسات التعليمية.

السيد الوزير، إننا في الاتحاد المغربي للشغل نستنكر ما آلت إليه الأمور في منظومتنا التربوية ونرى من الضروري التفكير في تعاقد جديد بين المدرسة والمجتمع، وأن نعالج قضية العنف المدرسي، وذلك بوضعه في إطار عملية إصلاح المنظومة التعليمية، والتي ترتبط بدورها بالإطار الشامل للإصلاح الديمقراطي والاجتماعي.

إن التعليم، السيد الوزير، رافعة أساسية للتنمية البشرية وركن مهم في التطور على كل المستويات مما يفرض علينا حكومة، مجتمع مدني، نقابي، سياسي، حكومي، وحقوقى التفكير بعمق في إعادة الاعتبار للمدرسة العمومية وجعلها مدرسة مواطنة حديثة وديمقراطية.

يجب، السيد الوزير، تجويد البرامج وجعلها مواكبة للتطورات العالمية في الشأن التعليمي، إعادة النظر في مسألة تعاقد الأطر التربوية، وضمان حقوقهم الشغلية والاهتمام بالجانب التكويني في الهيئة يعني المرتبطة بمهن التدريس وجعلها مهنة قارة، السيد الوزير، استرجاع الهبة والمكانة الاعتبارية للهيئة التعليمية وتحسين أوضاعهم المادية والاجتماعية، الدفاع عن شرف المهنة وكرامة نساء ورجال التعليم، تقوية دور جمعية آباء وأولياء التلاميذ وتمكينها من العمل على مد جسور التواصل بين الأسرة وبين المدرسة وتعزيز مكانتها في التدبير والتتبع مما يخدم التعليم ببلادنا، وذلك بإصلاح الإطار القانوني لجمعية آباء وأولياء التلاميذ، إشراك التلاميذ في صياغة القوانين

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الوزير.

.. والحاطة من كرامة رجال ونساء التعليم، نساءلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة في هذا الصدد؟
وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترمة.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيدة المستشار المحترمة.

لا يخامرنا شك بصفة نهائية على أنه توفير الأجواء المناسبة للمدرسين والمدرسات لأداء مهامهم التربوية يعتبر هاجس هذه الوزارة وصب اهتمامها، لأنه في نجاح المدرس في أداء مهمته نجاح للمنظومة بصفة عامة، هذا من حيث المبدأ.

ثانيا، ما أصبحت تعيشه بعض مؤسساتنا التربوية من سلوكات نشازوغريبة عن واقعنا التربوي، مدان بكل عبارات الإدانة.

والوزارة طبعا، كما تعلمون وكما تتبعتم، كلما وقعت حالة إلا وتباشرها بشكل مباشر مع المصالح المختصة وتعالجها من زواياها المختلفة.

أولا تفعيل المساطر ديال إخبار السلطات المعنية، اتخاذ الإجراءات الصحية المناسبة، كذلك توفير شروط الأمن والسلامة في المؤسسات التعليمية، ولكن احنا ما خاصناش نبقاو نعالجوا الآثار، كل ما توقع حالة نمشيون نعالجوها بهذه الطريقة، لا، لدينا منظور استباقي.

هذا المنظور الاستباقي ربما جزء منو أشرت له في السؤال الأول، وهو أننا أولا في حاجة إلى إعادة ترسيخ منظومة للقيم التربوية في مؤسساتنا التعليمية، وهذا ينبغي أن نشغل عليها جميعا.

المسألة الثانية وهي أساسية وهي الجانب القانوني والتشريعي، ينبغي أيضا أن يدقق، ينبغي أن يفعل، وأن تتحمل كافة الأطراف مسؤوليتها في معالجة هاته الظاهرة السلبية الموجودة في محيط المؤسسات التعليمية والتي هي بالمناسبة فضاء بالمؤسسات التعليمية هو فضاء من الفضاءات الواسعة، بعبارة أكثر دقة ينبغي أن نعالج الظاهرة في أصولها الاجتماعية والثقافية والأخلاقية، وهذا من مهام المنظومة، ولكن في نفس الوقت هي من منظومة، السادة المستشارين والمستشارات المحترمين، هي من مهمة وسائل الإعلام التي ينبغي أن تعلي

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والاتصال وموضوعه، المعايير المعتمدة في تقديم الدعم المالي العمومي للمهرجانات والجمعيات، وسيتولى للإجابة عنه بالنيابة، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة.

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشكل الدعم المالي الذي تقدمه وزارة الثقافة سنويا للجمعيات والتظاهرات والمهرجانات الثقافية والفنية والتراثية إحدى الآليات الأساسية لتشجيع ودعم الإبداع الثقافي والفني ببلادنا، لكن تساؤلنا مرتبط بالجدل الذي تثيره سنويا المعايير المعتمدة في تحديد الجمعيات والمهرجانات المستحقة للدعم المالي العمومي.

بناء، عليه، السيد الوزير المحترم، أسألكم:

أولا، ما هي المعايير المعتمدة في تحديد الجمعيات والمهرجانات المستفيدة من الدعم المالي؟

ثانيا، ما هي الإجراءات التي ستعتمدها مستقبلا لضمان تكافؤ فرص الجمعيات والمهرجانات الطالبة للدعم العمومي؟

وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد مصطفى الخلفي، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني والناطق الرسمي

باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد المستشار،

أولا، شكرا على طرح هذا السؤال.

بالنسبة للمعايير هنالك آلية للدعم وفق دفاتر تحملات تقوم على طلبات عروض وفق مشاريع، وتبت في هاذ المشاريع لجنة تعيينها الوزارة يقع تجديدها مرة واحدة، المعايير كالتالي:

أولا، أن تندرج ضمن البرنامج الثقافي للوزارة؛

ثانيا، الجدية والقابلية للتنفيذ؛

الداخلية للمؤسسات التعليمية.

السيد الوزير، إن ما قامت به وزارة الداخلية من تدابير في إطار الإصلاح، خصوصا في الشق المتعلق بالحياة المدرسية من أندية وقوانين داخلية والمشروع المؤسساتي للمدرسة، مع الأسف، لم يشمل جميع المؤسسات المدرسية.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للحكومة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

السيدة المستشارة المحترمة، نقول لك أولا وللرأي العام أنه الوزارة بالتعاون مع شركائها لن تتوانى البتة في اتخاذ الإجراءات القانونية بكل صرامة في الحالات التي نسجلها، هذا من حيث المبدأ، ولكن في إطار يعني التدابير الأخرى نشير لك لجوج دبال الأشياء اللي تنفكرو فيها بجد، أولا التشخيص دبال الظاهرة لأبد أن يتم عبر البحث الاجتماعي والسوسيولوجي، وهذا اتخذنا فيه إجراء عمليا وهو دعم البحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية لتشخيص وجهة الظواهر الاستباقية.

الأمر الثاني في التكوين دبال المدرسين لأبد وأن نقف..

شكرا

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل للسؤال الأول الموجه لقطاع الثقافة والاتصال.

نعم، نقطة نظام؟ خذ الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيدة الرئيسة.

أنا عندي سؤال مع وزير التعليم العالي في الأخير، إذا كنضمو مع الأسئلة اللي دارهم، وللمجلس واسع النظر، إذا ممكن.

السيدة رئيسة الجلسة:

لا، حيث ابدينا في السؤال في قطاع الثقافة يمكن نكملو ونطبقو جدول الأعمال، من فضلكم، شكرا.

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،
الزملاء المحترمين.

السؤال يتعلق بارتفاع فاتورة استهلاك الكهرباء، فهل هناك من
متنفس لهذه الواقعة؟ وكيف يمكن التعامل مع هذا الأمر؟

شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عزيز رباح، وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، هو كيتعاود بزاف لأنه
غادي يبقى دائما، لأنه الاستهلاك لا يتوقف، وأكد.

وثانيا، المتطلبات كثيرة وغادي نعطي بعض الأرقام، هو أنه الطلب
المتزايد على الطاقة في البلاد ديالنا كبير جدا، المعدل ما بين 4 حتى 6%
في جميع أنواع الطاقة، والكهرباء فعلا تبين بأنه حوالي 4، 5%، بمعنى
كاين طلب متزايد، الاقتصاد الوطني يتطور، التمدن بواحد الشكل كبير
جدا، العالم القروي اللي كان كيطلب فقط الإنارة ولا كيطلب خدمات
اقتصادية الآن مطورة وبالتالي كيتزايد.

اللي وقع هو الحكومة السابقة لما جابت المنظومة ديال الإصلاح
ديال المكتب الوطني حرصت كل الحرص، بطبيعة الحال، مع كافة
المتدخلين باش واحد الفئات أنها لا يمسه الغلاء، أنتما عارفين كنتكلمو
على حوالي 4 دالمليون والزيادة ديال الأسر اللي بقاو في (tranche) الأولى
والثانية واللي ما فيهاش تتحمل المسؤولية الحكومة، الدولة كتتحمل
المسؤولية، باش يبقاو تيخلصو في حدود 100 درهم، 120 درهم، إلى
غير ذلك.

كتحصل في بعض الأحيان كيتطرح هاذ الإشكال في العدادات
المشتركة، وتدار دورية مشتركة باش وخا يكون العداد مشترك أنه ما
يتحسبش في (la tranche) اللي هي عالية، يبقى يتقسم على العائلات
وهاذ الشي راه إتخذ فيه قرار، تطرح الإشكال ديال الصيف وراه هاذ
واحد السؤال هو أنه الصيف كيتزاد الاستهلاك ديال الصيف، طبعا
هذا ملي كيتزاد الاستهلاك طبيعي المواطن يمكن لو يطلع ل (Tranche)
اللي هي عالية، هذه ما عندناش فيها حل، وتطرح واحد الإشكال ديال
بعض المرات المكتب الوطني ما كيحصلشاي في الشهر كيولي كيحصل
بعد 3 أشهر في بعض المناطق ما كيدوزش اللي كيحسب العداد، وهاذ
الشي راه احنا غادي نعالجوه، وبالتالي كيوقع غلط فقط في الحساب،
أما راه تم الاتفاق أنه واخا ما يجيش في الشهر الأول، يجي الشهر الثاني
ولا الثالث ولا الرابع غادي يتقسم على الشهر باش يبقى دائما الفئات

المهنية والدقة في عرض المشروع، بحيث أن يكون معزز بأرقام،
جدولة زمنية، بيانات على الوضعية المالية والمحاسبية للجمعية،
رصد لأنشطتها وتواريخ الإنجاز؛

أيضا استهداف الجمهور الواسع؛

ثم التسقيف العام، الجودة والإبداع على مستوى الابتكار والابتعاد
على الاجترار والتكرار؛

أيضا الاستئناس برأي المديرين الجهويين من حيث العمل على
تحقيق مبادئ المساواة والاستحقاق وتكافؤ الفرص أمام الجمعيات
على المستوى المحلي، باعتبار أن هذا الدعم يمكن من تعزيز وتمكين
الجمعيات الحاملة لمشاريع ثقافية مميزة عن طريق مواكبتها وجعل
المديرين الجهويين كيتبعوا هاذ العملية ديال التنزيل.

أيضا، يقع الأخذ بعين الاعتبار الملفات الواردة من مناطق نائية
ومعزولة، المناطق التي تهم العالم القروي والشبه الحضري.

ثم أيضا المشاريع التي تضمن الاستدامة عبر المساعدة على التكوين
الذاتي، فضلا عن مشاريع تهم ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب
والمرأة في العالم القروي.

الإجراءات المتخذة، أولا، هذا النظام طبق ومازال يطبق لكن انطلق
منذ سنوات، ولهذا هنالك حاجة لتقييمه، وتقييم حصيلته من أجل
صيانة وتعزيز جوانب القوة معالجة ما يعتريه من قصور، بحيث يقع
التنقيح وإعادة النظر في مضامين دفاتر التحملات، أيضا تعزيز آليات
المواكبة من أجل الوقوف على سلامة استعمال الدعم العمومي، بحيث
إذا لم يقع إنفاق الدعم العمومي ينبغي استرجاع مبالغه، بحيث أن
عملية الاسترجاع تم الشروع فيها.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

ما كاينش تعقيب، إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة
معنا.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الطاقة والمعادن وموضوعه ارتفاع
فاتورات استهلاك الكهرباء.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة
والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أيدوح:

شكرا السيدة الرئيسة.

الفقيرة ضمن الأشرط التي هي اجتماعية.

شكرا السيد المستشار.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

نشكر السيد الوزير على جوابك.

وكاين تقاطع كبير فيما يخص هاذ الموضوع، أنتم انتمتو للخلفية ديال السؤال وفي الحقيقة الجواب ديالكم كان جواب مهم.

ولكن اللي أساسي واللي مهم هو هاذ السؤال حيث يسمعه الناس يرتاحوا، وخصوصا ذيك الطبقة اللي تكلمت عليها السيد الوزير، هي ذيك الطبقة الفقيرة والطبقة حتى المتوسطة، بحيث أنه أصبح هاذ الموضوع ديال الفاتورة ديال الكهرباء، ولا واحد الهم كبير عند الناس ولا وكيرفدوله الهم بشكل كبير، تيقدر يصبر كاع في الماكلة ديالو، ولكن الضو ما يمكنش يصبر عليه إلى تقطع له الضو وإلا ما خالصوش، لأنه جاه غالي حيث ما يمكنش إذا قطعوه عليه هو غيقطعوه على وليداتو وعلى الأسرة ديالتو، وغادي تززع هاذيك الحياة ديال الناس.

فلذلك كان دائما الهم وراه فعلا السؤال هو مستمر في الزمن ودائما نطالب بمعالجة هاذ الموضوع ديال الارتفاع ديال الفاتورة ديال الكهرباء، ودليل على أنه الموضوع مستمر هو أنه جا في جوابكم أنه طرحته وغادي طرحوه وغتبقاو طرحوه.

السبب أننا طرحنا هاذ السؤال هو أنه واقع، وهاذ الواقع راه مؤلم بالنسبة لواحد الطبقة كبيرة حتى ولاو الناس ولاو عايشين هما والهم ديال ولادهم والفاتورة ديال الضو، فلذلك هاذ الموضوع هذا، وكيف قتلوكيرتفع فالصيف، الصيف طبيعي أنه يرتفع ومعروف، ولكن اللي تيقع كذلك هو حتى هاذيك العملية ديال الناس اللي كيديرو ذاك اللي كيجمعو شحال الثمن ديال الاستهلاك، أحيانا كتكون فيه شوية بعض الانفلاتات اللي كتسبب في أنه الثمن كيتحدد غير هكذاك بشكل تلقائي، وهذا كيبادي إلى التراكم ديال هاذك الاستهلاك وكيرتفع للأشطر الثاني، وحيث تيرتفع للأشطر الثاني كترتفع معه كذلك السومة ديال الكيلواط.

فهاذ الموضوع ديال الفاتورة احنا كنتمناو على مستوى الجواب ديالكم وعلى مستوى التعامل معكم معه، يحسو المواطنين وغادي يحسو به فراس الشهر، حيث غادي يخلص الضو غيحس بأنه راه انخفض ولا ارتفع، نهار انخفض هاذ الفاتورة ما عمرنا باقي غادي نسولوكم السيد الوزير، تيق بيا.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة:

غادي يتحال، فالتعقيب ديالكم، السيد المستشار المحترم، كاين جوج ديال التوجهات.

الأمر الأول، بعض الاختلالات التقنية أو حسابات وكذا هاذ الشي كنعالجوه.

أنا يوميا، بالمناسبة راه كنت خبرت السادة المستشارين، نفس النظام اللي درنا في وزارة التجهيز درناه الآن في وزارة الطاقة، هو التواصل المباشر لتقديم الشكايات، نظام ديال الشكايات بالمناسبة هذا واحد النظام الآن كيلتزمو به جميع الإدارات والآن بدا كيمشي حتى للجماعات المحلية اللي هو فيه تواصل مستمر مع المواطن ومطلوب الجواب، آخر قرار خداتو الحكومة هو أن يجاب على جميع الشكايات.

هاذ النظام كنعالجوه نستاجبو، أنا شخصيا كنتوصل به، كنوصلو للمكتب الوطني، للمديرية ديال الكهرباء باش يمكن لنا نعالجوه، البارح اتصلوا بيا الناس ديال خنيفرة، قال لك يا ودي راه جاتنا 6000 درهم ما عرفناش أشنو كاين، فلجنة غتمشي لتما باش تشوف (de quoi s'agit-?)، أشنو هي الإشكالات؟ هاذ الاستثناءات.

لكن كاين واحد القضية كان عندنا اجتماع مع وزارة الداخلية البارحة باش نتكلمو على ما يسمى باستعمال الطاقات المتجددة، كل ما يتعلق بالضغط المنخفض والضغط المتوسط، (la basse tension et la moyenne tension) الآن في (la haute tension) المصانع الكبرى ابدات كتستعمل، الآن كاين استثمارات ضخمة الآن ديال اللي كينتج الطاقات المتجددة من الصناعيين.

الوقت ما كيسمحش نعطيكم أشنو كنعشتغلوا باش المواطن يستهلك الطاقات المتجددة ونشجعوه فهاذ الاتجاه.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على مساهمتكم معنا.

ونواصل مع السؤال الموجه لقطاع السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية، وموضوعه مراجعة السعر المخصص لحمل المنتج التقليدي عبر النقل الجوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبعا هذه إجراءات مهمة ولكن هذا لا يمنع أننا محتاجين، لأن أصلا هاذ المنتوجات أتصور أننا ما كينش فقط النقل الجوي ولكن نقلها لأنها عادة المعارض والمشاركة في المعارض من غير هاذي اللي كتتنظم الوزارة أو كتشارك فيها، المشاركة في هذه المعارض كيكون بأوقات كثيرة، وبالتالي كايين الوقت للصناع أنهم ينقلوا المنتوج ديالهم إما عبر البر، إما عبر البحر.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.
والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد احمد بابا اعمر حداد:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا على الجواب ديالك.
أنا نعرف مساهمة دار الصناع ونعرف المعارض اللي كتكون قائمة بهم دار الصناع، اللي تخلص 80% و20% يخلصها الصناع.
ولكن الصناع هاذيك 20% اللي يخلص حتى الرواق اللي قدامو، ملي كيخلص 20% منو هي يمكن تعادل رأسمالو اللي هو ماشي مساهم به.

أنا تكلمت على تشجيع ديال الصناع الفرادي والصناع اللي ماشيين يعرضوا اللي ربما يعودو ماشي مع دار الصناع وربما يمشيو وحدهم يديروا السوق وحدهم للتخفيض ديال الإنتاج اللي لا يعودو ماشيين عارضينوا، واللي خاصويكون مقنن، خاصويعود في لائحة، وخاص تعود مؤشرة عليها غرف الصناعة التقليدية ولا الوزارة الوصية، مديرين جهويين ولا إقليميين، باش يعود مضبوط المنتوج المدعم ومضبوط يمشيو ورجوعو كيفاش في الثمن ديالو.

هذا هو اللي ابغينا وابغينا التخفيض فيه، لأن حتى إذا خفض على ذوك اللي مديين دار الصناع يمكن يريح هو في البيع والشراء ديالو، يمكن يكون الدعم ديالو، ويمكن له يشد السوق ويدير علاقات ديالو ويعود يمشي وحده، نوبة يمشي مع دار الصناع ونوبة يمشي وحده ويخلق السوق ديالو.

احنا بغينا تخفيضات، لأن في المنتوج وهذا وقع لنا شخصا منين تمشي ديري الباليزة ديالك الأولى خليلو لك 23 كليو فابور، 23 كيلو، لا اللباس ذاك اللي بيدل به فين ماشي عارض، الباليز الثانية والثني الثاني يخلص فيه الثمن اللي هو ما هو فراسمالو هو اللي ماشي يريح، ولا يبيع، ولا يعرف به، ولا ينتج به، خسرو في النقل.

ابغينا إماكنيات إلى كانت يمكن إماكنيات بأثمان تفضيلية لحمل المنتوج التقليدي، المحلي للتعريف به في الخارج ويبيعو وخلق علاقات يمكن للصناع التقليدي مسائل مضبوطة ولوائح اللي هي ماشية معروفة، إنتاج محلي اللي ماشي للخارج باش نتعرفو به وربما حتى

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار سياسة دعم قطاع الصناعة التقليدية من أجل المساهمة في التعريف بالمنتوج التقليدي، وحمله إلى المعارض الدولية وتشجيع الصناع التقليديين على المشاركة في المعارض الدولية.

نسائلكم السيدة الوزيرة، عن إمكانية تخصيص ثمن تفضيلي لمنتوجات الصناعة التقليدية عند حملها في النقل الجوي من أجل المشاركة في المعارض ومن أجل دعمها على المنافسة الشريفة؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة جميلة المصلي كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا.

شكرا للفريق المحترم.

شكرا السيد المستشار، هو هذا السؤال مهم جدا ومرتبط فعلا هو مرتبط بالنقل الجوي، ولكن اليوم بما أننا في إطار تشكيلة حكومية تجمع ما بين الصناعة التقليدية والنقل الجوي والسياحة، فأكد أن هذا مدخل لكي نجيبكم على هذا السؤال.

اليوم موضوع، ومرتبط كذلك نقل هذه المنتوجات في أفق الترويج، واحنا كنعرفو أن من أهم الإشكالات اليوم المطروحة في الصناعة التقليدية هو ضمان الترويج لهاذ المنتوجات.

طبعا الترويج اليوم كايينة معارض اللي كتتنظمها الوزارة، كتتنظمها كتابة الدولة بتعاون عبر دار الصناع، اللي هي إما معارض تجارية أو مهنية، وهاذ المعارض كما لا يخفى عليكم أنه كايين دعم ومواكبة لهذ المعارض لمواكبة يعني في نقل السلع، بل أكثر من ذلك أن هاذ المعارض، وخاصة المعارض اللي كتكون هي أسابيع مغربية في الخارج في إطار انفتاح المغرب عبر منتوجاته التقليدية وعبر ثقافات أخرى إما في مجموعة ديال القارات، هاذ المعارض كيكون فيها دعم مباشر ودعم كلي للصناع وللمنتوجات المنقولة، يعني هاذي ما محتاجاش سياسة جديدة وإجراء جديد.

بالنسبة للمعارض المهنية كنعرفو أنه ما فيماش البيع ولكن فيها فقط التبادل ما بين المهنيين، بالنسبة للمعارض المهنية والتجارية كايين إجراء ديال 80% كتكلف به مؤسسة دار الصناع من أجل أنها كتأدي 80% من تكلفة الأوراق.

المستشار السيد محمد الحمامي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الرئيسة،

السيدات الوزيرات، السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السؤال ديالنا في فريق الأصالة والمعاصرة، هو تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع.

إن الحديث عن ظاهرة أطفال في وضعية صعبة، لا يعد أمرا مستبعد بقدر ما أصبح ظاهرة تسيء إلى صورة بلادنا، وتستوجب مساءلة الحكومة في هذا المجال.

وعليه، نسائلكم، السيدة الوزيرة، على الآليات التي وضعتوها لحماية وتأهيل وإدماج هذه الفئة داخل المجتمع؟

وما هي الإجراءات التي تعتمون القيام بالحد من تنامي هذه الظاهرة؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم جدا، والذي يسלט الضوء على إحدى الظواهر المشينة التي يفرزها التحول الذي يعرفه المجتمع المغربي.

طبعا الحكومة واعية بذلك وهي تركز أولا على التماسك الاجتماعي، تركز كذلك على التكافل العائلي وعلى ألفة الأسرة حتى تحتفظ بأبنائها في داخلها، وترتكز على الهدر المدرسي الذي يجعل الأطفال خارج المدرسة وبالتالي يتواجدون في الشارع.

الحكومة اليوم تهتم كذلك بالمؤسسات المستقبلية للأطفال في الشارع، وتطلق حزمة من البرامج في إطار تنزيل السياسة العمومية لحماية الأطفال.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

الوطني، حتى إلى بغيينا ينقلوا من جهة لجهة يكون عندوشي حاجة شوي ما يتسوى معه كيميشتي ثمن كامل في النقل ويبقى ما عندو ما يدير.

والسلام عليكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير السياحة والنقل الجوي والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي مكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي:

شكرا السيدة الرئيسة.

هو كيفما قلت أن النقل هناك مجموعة من الأشكال من النقل: النقل الجوي والمطالبة بالتخفيض طبعا، نحن لا ندخرو سعا مع قطاع النقل الجوي لإيجاد حلول لتشجيع الصناع ديالنا لنقل المنتوجات ديالهم.

وطبعا في إطار القوانين الجاري بها العمل لا بد من البحث عن سبل لإيجاد حلول، خاصة إذا كانت في إطار أنه في إطار فردي في إطار تشجيع صناعتنا على مزيد من نسج العلاقات، لأن المعارض التي ننظمها هي معارض واخا يكون العدد ديالها كثير غادي تبقى محدودة، ومطلوب أن الصناع ديالنا والصناعات ديالنا أنه تطوير ذاتي من أجل ربط علاقات اقتصادية وشركات مع أطراف، إما مؤسسات، إما جهات اقتصادية من أجل مزيد من الترويج.

لأن اليوم منتوج الصناعة التقليدية هو واحد المنتوج اللي كيحظى بواحد التقدير داخل المغرب وخارج المغرب.

وبالمناسبة نؤكد أنه في إطار هاذ السياسة ديال الترويج، اليوم سينظم المعرض الوطني للصناعة التقليدية في دورته الرابعة، والذي سيفتتح أبوابه في 22 دجنبر، هنا بمدينة الرباط، واللي لاشك أنه مناسبة من خلالها كناقدهو على أهمية هذا المنتوج وكناقدهو على أهمية الترويج وعلى أخذ كل المبادرات التي من شأنها أن تشجع الصناع والصناعة على ترويج منتوجاته، طبعا هاذ الأمر هو كيحتاج تعاون بين مختلف المتدخلين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيدة كاتبة الدولة على مساهمتها معنا.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه تفاقم ظاهرة أطفال الشوارع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الحمامي:

شكرا السيدة الوزيرة.

غير هاذ الموضوع، السيدة الوزيرة، هاذ موضوع هذا ماشي سياسي، هاذ الموضوع بالقدمما هو اجتماعي، هذا كيمنا جميع، كاملين كمغاربة.

غير كنعرفو واحد المجموعة ديال المدن، السيدة الوزيرة، كتعاني من مشكل كبير من واحد المجموعة ديال الناس اللي كيدوروا في الشوارع، وهاذ الأطفال قاصرين الأغلبية الساحقة قاصرين، إذن احنا كنا صغار تنعرفو على أساس كانوا واحد.. ما عرفت واش السجن واش دار الخيرية واش كذا؟ كانوا تيمشيوا لها الأطفال، الأطفال تيديروا واحد المجموعة ديال المسائل، والدليل على ذلك شفتوا ذاك الفيديو ديال تطوان السيدة الوزيرة، وذيك الطفل اللي مات في القصر الكبير هاذو واحد المجموعة. أما (Tanger Med) اللي فطنجة تيعيشوا واحد المشاكل كبيرة ناس عندهم كاميويات ديالهم وتيقتلوا الأرواح تيعتقلوهم وتيدخلوهم تحت الكاميووات، هذا واحد المشكل تيعيشوا بلادنا.

إذن خاصنا نشوفو الطريقة ديال المعالجة ديال هاذ الشئ، أما أنت اللي شرحت لنا هاذ الإجراءات خاص تكون عاجلة، انتينا نتعرف المشكل ديال البرد، عندنا الناس تيباتوا حدى جامع محمد الخامس السيدة الوزيرة، واحد المجموعة كبيرة متشردين، الصور نسيتم في الطوموبيل، عندنا واحد المركز ديال الإدمان السيدة الوزيرة مؤخرا قطعوا الطريق، المدمنين قطعوا الطريق، هاذ المدمنين أشنو خاصهم السيدة الوزيرة؟ تنجيهم تنعطيهم الدواء وتنصيفو يمشي بحالو، هاذو خاصهم الإيواء باش يتعالجوا هاذ الناس.

إذن خاصنا إستراتيجية اللي تكن معقولة واللي تكون هي مضبوطة واللي تقدر تخرجنا من هاذ الإشكالية.

أما هاذ الشئ اللي تنشوفو غنيقوا نشفوه من دبا لمدة طويلة عاد نديرو إجراءات، خاصنا نشوفوا الآن الآن، ها انتينا شفقي مهندس السيدة الوزيرة في فاس في وسط الطوموبيل تيبات، إذن هذا خاصنا نشوفو هاذ الناس فين نديوهم، فين نديروهم فين ننقذوهم ونقذو ولادنا، أنا نتعرف المدن الكبرى أشنو تيعيش؟ مشكل من بين المشاكل ديال الهجرة، والبارح السيدة الوزيرة قسما بالله السؤال أنا طارحو، خرجت من واحد المكان قهوة تنلقى واحد الفتنة ديال الدراري صغار ماجيين ضربوا راجل كبير، أنا خراج طوموبيلتي خفت، ما عرفت أشنو نديري في الطريق، وغير قاصرين. علاش؟ اسمح لي غير دقيقة، علاش هاذ القاصرين ملي تيدوز للمحكمة القاضي تيطلقو قاصر، حتى هو خاصو العقوبة.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للحكومة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

أنا متفقة مع السيد المستشار أن المنظومة القيمية عندنا في المغرب اليوم عرفت ارتجاج، لذلك تنلقاوا صغير تيضرب مسن، تنلقاوا القاصرين في الشارع، حتى حد ما تيتحرك ما تيتكلم نعم، ولكن كذلك راه أنا نتعرف الظاهرة مزيان، أولا لأنني أمارس في هذا القطاع، وثانيا التكوين ديالي الأكاديمي والأطروحة ديالي درتها على الأطفال في الشارع، وبالتالي تعرفهم وأنا بنت الدار البيضاء نتعرف الظاهرة في حجمها الكبير داخل مدينتي الكبيرة، اليوم تنلقو مجموعة ديال البرامج:

أولا، في إطار تفعيل السياسة العمومية مدن بدون أطفال في الشارع، احنا كنا بغينا نطلقوها شحال هاذي، كنا نتحتاجو للإطار ديالها السياسي، اليوم عدنا السياسة العمومية وعندنا المخطط الوطني لتنفيذ هذه السياسة، إذن ها هو برنامج كبير مدن بدون أطفال في الشارع.

ثانيا، الأطفال اللي كاينين في مؤسسة الرعاية الاجتماعية، واحنا موفرين بنيات لاستقبال الأطفال في الشارع، منهم وحدات حماية الطفولة، منهم الإسعاف الاجتماعي، منهم مؤسسات الرعاية الاجتماعية بشكل عام، ولكن تنقولو بأنه خاص الأطفال ملي يوصلو 18 عام ما يخرجوش عاود للشارع، ما شي جاوا من الشارع يرجعوا للشارع ملي يكملوا 18 العام، طلقنا برنامج خدامين فيه دبا سنتين ديال المواكبة، مواكبة هؤلاء الذين يخرجون من المؤسسات.

ثالثا، طفلات (الخادماوات في البيوت)، احنا الآن طالقين تحدي ديال 0 خادمة في البيوت وكذلك ما نلقاوهاش في الشارع، نلقاوها في البيوت، فنحن ندعم دور الطالب والطالبة باش الطفلة والطفل يلقي بلاصتو في المدرسة، وإلى كانت المدرسة بعيدة يمشي يدير دار الطالب والطالبة، وإلى كان في الشارع كاين عندنا منظومة كاملة ديال مؤسسات الرعاية الاجتماعية لاستقباله، ولكننا نعتد على السياسة الوقائية اللي هي أولا المراهنة على تأليف الأسرة وكذلك على التماسك الاجتماعي، والصناديق اللي دارتهم الحكومة في إطار المقاربة الاجتماعية ديالها كلها مهمة، سواء التي تستهدف التماسك الاجتماعي أو التي تستهدف التماسك ديال الأسرة، وهاذ الشئ كلشي راه الغاية من هو الطفل، راه الدعم ديال الأرامل راه للأطفال، الدعم ديال المطلقة راه للأطفال، الدعم ديال الكافلين راه للأطفال.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها.

السؤالين المواليين الموجهين لقطاع الشباب والرياضة تجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع السؤال للفريق الحركي، وموضوعه وضعية دور

شكرا السيدين المستشارين على طرح هاذين السؤالين.

فيما يتعلق بدور الشباب فعلا هناك واحد النوع ديال التراجع في أداء المهام، فقط أنه سنة 2018 إن شاء الله ستكون سنة لدور الشباب، بحيث أنه احنا بصدد الانتهاء من إعداد البرنامج لا على مستوى البنية التحتية عندنا 630 دار الشباب موزعة ما بين وزارة الشباب وبعض الجماعات مشكورين اللي بناوا دور الشباب في واحد الوقت اللي الوزارة ما بقاتش تتبني.

ثانيا، أنه خاصو يكون واحد التوزيع جغرافي عادل باش تكون الاستفادة عامة؛

ثالثا، هو المضمون داخل دار الشباب باش يمكن لها تسترجع ذلك التاريخ ديالها والأمجاد ديالها وتلعب الدور ديالها في التنشئة الاجتماعية وإعطاء الفرصة للأطفال الشباب لتطوير ملكاتهم، فهنا كايين واحد البرنامج متنوع متعدد اللي إن شاء الله احنا بصدد الانتهاء منو والبارح عاد دخل الفريق كان في أوروبا مشى تيزور مجموعة ديال دور الشباب باش نوقفو على التجارب ديال الدول المختلفة وكيفاش حاولوا يطوروا الدور ديال دار الشباب باش تلعب الأدوار ديالها الطلائعية، ثم ما هي البرامج المطلوبة الآن لدى الشباب باش يمكن لنا نلاءمو المنظومة مع التطور ديال المجتمع المغربي.

رابعا، الإشكالية ديال التأطير ديال هاذ دور الشباب، احنا في المغرب كان وزارة الشباب فيها 13000 موظف اليوم يالاه بقاوا 3500 اللي مشاوا تقاعد وما تعوضوش، إذن لا بد من بحث عن بديل، هاذ البديل هو كيف ما عملنا في المسألة ديال المخيمات، هناك مجتمع مدني فعال اللي فتحنا معه حوار خصوصا الجمعيات اللي عندها واحد التراكم واحد الرصيد تاريخي اللي قدمت خدمات أورايش المغرب، (AMEJ) إلى غير ذلك بلا ما نذكر الأسماء، فهذوا كلهم فتحنا معهم حوار على أساس أنهم باش يعاودوا يرجعوا لدور الشباب، مقابل القيام بهاذ المهام هاذي، هذا هو التصور العام بعجالة للمبلغ المالي المرصود لتهيئة دور الشباب للسنة المقبلة يتراوح ما بين 600 و700 مليون درهم، مشيت أنا كل سنة، سنة 2017 دعمنا المخيمات وملاعب القرب، 2018 ستكون لدور الشباب والقاعات المغطاة.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الوزير.

الشباب بالمغرب، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيدة الرئيسة.

السادة الوزراء،

أخواتي إخواني المستشارين،

كما تعلمون تعتبر دور الشباب مؤسسات عمومية تربوية ثقافية واجتماعية، وفضاءات لممارسات الجمعيات لأنشطتها المتنوعة، إلا أنها تعرف اختلالات وإكراهات تحول دون قيامها بدورها على أكمل وجه.

على هذا الأساس نسائلكم السيد الوزير كالتالي، ما هو تصوركم لمعالجة اختلالات دور الشباب؟ هل هناك في أفق لإجراءات وتدابير توجي بتطوير وإعادة هيكلة تأهيل هذه المؤسسات؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه كيفية إعادة الاعتبار لدور الشباب، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

لقد لعبت دور الشباب دورا رياضيا في تأطير وتنقيف الشباب وإبراز مواهبهم، والرقي بذوقهم وتكوينهم وتمكينهم من تفجير طاقاتهم الإبداعية، كل في مجاله، مما كان له الأثر الإيجابي على الحياة الثقافية والاجتماعية للشباب والمجتمع.

لهذا نسائلكم السيد الوزير، عن كيفية إعادة الاعتبار لدور الشباب لمواجهة مجموعة من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي أصبحت تفتك بالمجتمع المغربي وتكلف الدولة أعباء مالية إضافية في ظل غياب احتضان هذه الفئة المهمة من المجتمع.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الشباب والرياضة للإجابة على السؤالين المتعلقين بدور الشباب.

السيد راشد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نلاحظ السيد الوزير الدور الحقيقي الذي كانت تلعبه دور الشباب في مختلف ربوع المملكة والتي أصبحت لا تؤدي أدورها كما جاء في كلمتكم، وأصبح يطالها النسيان.

نعم، السيد الوزير، لا يختلف اثنان عن الأدوار الإيجابية التي لعبتها هاته الدور فيما يخص مواكبة الشباب في جميع مراحل حياتهم، سواء على مستوى الثقافة الفكرية أو السياسية أو الفنية إلى غير ذلك من الإبداع في أشياء أساسية مرتبطة بالدفاع عن الحرية والكرامة والتطلع إلى مستقبل زاهر.

السيد الوزير، مع تنصيب الدستور على حقوق الشباب والطفولة، لا بد من حياء هذه الدور للتصدي لبعض الظواهر الخطيرة التي أصبحت تشغل بال المجتمع وتحاصرنا من كل الجوانب، وأحيانا تدفع بالشباب لارتكاب بعض الأفعال المشينة كتناول المخدرات بكل أنواعها والنشل والسرقعة إلى غير ذلك من الأعمال الخارجة عن القانون.

وإيماننا منا بأهمية هذه الدور ضمن النسيج المجتمعي المغربي، ودفاعا عن الحق في أن يمتلك أطفالنا وشبابنا فضاءات تربوية وثقافية تستجيب لتطلعاتهم وتحفزهم على المبادرة والإبداع والعباء.

كما أننا نريد أن نثير انتباهكم السيد الوزير، حتى لا نهمل العالم القروي الذي يعيش معظم شبابه في الفراغ القاتل فجل الجماعات الترابية لا تتوفر على دور الشباب، وحتى إن وجدت هذه البنايات فهي تفتقر إلى العنصر البشري والتجهيزات الأساسية.

السيد الوزير، إننا على يقين أنكم ستعملون كلما في جهدكم لمواكبة هذا الإصلاحات رغم إمكانيات الوزارة المحدودة، كما لا أريد أن تفوتني هذه المناسبة دون أن أحييكم على ما تقومون به في مختلف الطلبات التي تصب في الصالح العام وفي المقاربة الجديدة في تدبير المخيمات وملاعب القرب ومراكز الاستقبال.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا.

بعبارة أنا متفق مع السيدين المستشارين، فقط اللي بغيت غير نكمل أنه الإستراتيجية الآن بصدد احنا في اللمسات الأخيرة ديال دور الشباب الخاصة بدور الشباب، وغادي نمشيو للجبهات المجالس

كتبين السيد الوزير بعد التشخيص ديالكم، أن فعلا أنكم حاطين يديكم فعلا على المشاكل الحقيقية لهاذ القطاع، وخصوصا أننا كنعرفو بأن هاذ الوزارة وهاذ القطاع كان كيلعب واحد الدور كبير وما بغيناش يتخلى على الدور الأساسي اللي كان كيلعب في المجتمع المغربي، خصوصا أننا في التكوين هذه السنوات القديمة أن في التأطير ديال الشباب وديال الأطفال كان كيلعب واحد الدور أساسي ومساعد للتربية الوطنية، مساعد للأسرة ومساعد لمجموعة ديال القطاعات.

إذن السيد الوزير ولكن بقلة هاذ المؤسسات ما يمكنش أننا نتوخاو نتائج إيجابية، مثلا نعطيكم السيد الوزير مثلا مدينة بني ملال هي عاصمة الجهة والتي تقريبا أزيد من 200 ألف ديال الساكنة تتوفر على دارالشباب واحدة منذ 1957، هذا ربما مفارقة عجيبة، مفارقة اللي ما يمكنش أننا نقولو أننا نتوخاو منها نتائج إيجابية.

لهذا، السيد الوزير، المطلوب منا أن مثلا كمدينة بني ملال أو مدن أخرى خاص وأنتما حطيتها في التصور ديالكم، التصور الجغرافي اللي يمكن أنه يؤدي لانتشار هاذ المؤسسات اللي يمكن أنها فعلا ترجع للحيوية الأساسية.

كاين نقطة أساسية، هو إرجاع مجالس دور الشباب اللي كان كيلعب دور أساسي ورئيسي في التكوين ديال هاذ المؤسسات هاذي، كاين مسألة أخرى بالنسبة للموارد البشرية والأطر، ضروري أننا يكون واحد التكوين خاص للمؤسسة، لأن هاذ الأطرولا هاذ الموارد البشرية عندها دور أساسي ومهم في التكوين ديال هاذ الفضاءات هاذي، إذن ضروري أننا خاصنا نفكرو في جيل جديد، نوعية جديدة، إستراتيجية جديدة من أجل النهوض بالمؤسسة.

كاين مسألة أخرى وهي البنية التحتية والتجهيزات اللي فعلا أنها كتلعب واحد الدور اللي ما يمكنش أننا نساوه، وخاص فعلا يكون واحد الغلاف مالي، واحد الميزانية ترصد للمؤسسات، لأن هاذ المؤسسات باش يمكن أنها فعلا تقوم بالدور ديالها.

كاين دور آخر اللي ما خصناش نساوه هو الجمعيات اللي تشتغل في هاذ الفضاءات، حتى هي خاصها تعطها العناية الكافية، وربما هاذ التصورات ويمكن الحمد لله السيد الوزير عندكم تصور جديد اللي يمكن أنه يكون عندو تصور إن شاء الله نتائج إيجابية.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد أبو بكر عبيد:

شكرا السيدة الرئيسية.

ديال هذا، ولكن التوزيع ديالها توزيع لا يغطي التراب الوطني، وما كانت شي معايير ديال الاختيار موضوعية ديال هذا، كان اللي تيجي الأول تيدي شي حاجة.

هاذ الشي احنا واعيين به، لهاذ السبب خرجنا بذوك 8 ديال المراكز أو ملاعب القرب اللي غادي تكون مركزة أساسا في العالم القروي باش ياخذ حظو باش نخلقو على الأقل واحد التوازن ما بين العالم الحضري والعالم القروي، لأنهم حتى هذوك راه عندهم الحق في الرياضة.

هاذ الشي غادي يتبعوا في كل برنامج من البرامج غادي يكون واحد المجموعة من المعايير الموضوعية فيها الساكنة، المساحة الجغرافية، الاستفادة القديمة الحديثة بنايات مهترئة جديدة إلى غير ذلك بها غادي نخرجو موضوعي، ما عندها حتى شي خلفية موراها سوى خلفية خدمة هذالك المواطن أينما كان في العالم القروي أو في العالم الحضري. شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا السيد الوزير.

تنشكركم بزاف على أولا على أولا على الإطلاع ديالكم وعلى التشخيص الدقيق لواقع هذا القطاع، غير تنتقاسمو معكم السيد الوزير أنه الانعكاسات السلبية ديال هاذ الوضعية على النفسية ديال الشباب في العالم القروي، على الصحة ديالهم، على سلوكياتهم، كذلك على انحرافاتهم تستدعي أنه الحد من هاذ التفاوت المجالي بخصوص هاذ المنشآت بين العالم الحضري والعالم القروي، خصوصا أنه السيد الوزير في السنوات الأخيرة العالم القروي تنشوفو مع انخراط القطاع الخاص في هاذ القطاع أنه عرف واحد الطفرة وشفناها في مختلف المنشآت الرياضية أنه تم خلق عدة وحدات وتناسب الجميع.

نتمناوا ننهجون نفس المقاربة كيف جاء في التدخل ديالكم، خصوصا في اتفاقيات الشراكة بين القطاع العام والجهات والقطاعات العام والجماعات القروية وكذلك تشجيع القطاع الخاص باش ينخرط في هاذ المقاربة دون أن ننسى السيد الوزير المرأة القروية، ما تنظنشا في اليوم كاي في المغرب في العالم القروي شي منشأة تلائم المرأة القروية، خصوصا وأن بلادنا اعتمدت مقاربة النوع في الأهداف ديالها في الإستراتيجية في التوجهات ديالها.

ما ننساشي، السيد الوزير، كذلك بأن اليوم احنا أولاد العام القروي ولينا تنشوفوشي سلوكات في إطارهاذ الفراغ، واحد السلوكات لدى الشباب كانت غريبة واليوم تنشوفوها، انحرافات نحو التطرف،

الجهوية اللي عبروا على الرغبة ديالهم في الاشتغال وحتى الجماعات معبرين على الرغبة ديالهم، اللي كان ناقصنا هو المشروع، دابا المشروع تحددت الملامح ديالو سيصبح جاهزا غينطلق بشراكة مع المجالس الجهوية، وأنا كئامن شخصا أن دور المجالس الجهوية والجماعات الترابية سيساعد كثيرا في حل هذه الإشكاليات لأن الخصوصيات ديال كل منطقة من منطقة.

ثالثا، المضمون وهذا غادي نضمون التكوين للمؤطرين لأن ذاك المضمون إلى ما كانت المؤطرين مكونين فبالتالي ما غاديش يؤدي الواجب ديالو، فغادي نضمون ذاك التكوين كيف ما تنعملو في المخيمات، تكوين خاص بدور الشباب على أساس نخلقو جامعة وطنية لدور الشباب موزعة على الصعيد الوطني، باش يمكن لنا نزلو نعطيو لذوك الأطفال وهذوك الشباب واحد الفضاء مؤسساتي تيمارس فيه واحد التمرين ديال المواطنة، فيه إبداع فيه تنشئة اجتماعية، نرجعو لذلك الشي يعني الأمجاد ديال دار الشباب، هذا هو الهدف الرئيسي اللي تنشغلو عليه.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه، المؤسسات والمنشآت الرياضية والترفيهية بالعالم القروي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير المرسلين.

نسائلكم، السيد الوزير، عن التدابير المتخذة من أجل معالجة نقص المنشآت الترفيهية والرياضية ودور الشباب بالعالم القروي؟

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد المستشار.

فعلا هذا إشكال كبير، احنا عندنا وزارة الشباب والرياضة تدبر حوالي 2032 مؤسسة مختلفة ما بين دور الشباب، النوادي النسوية، رياض الأطفال، التكوين، المخيمات، ومراكز الاستقبال 6 ديال الأنواع

6 نوفمبر 2013 والذي من خلاله أمر جلالتة الحكومة ببلورة سياسة شاملة جديدة لقطاع الهجرة واللجوء، قامت حكومة بلادنا ووضعت سياسة وطنية للهجرة تركز بالأساس على مقاربة إنسانية وحقوقية، تجعل من بين أهدافها تحقيق الاندماج الاجتماعي والمهني والتربوي والثقافي للمهاجرين، وكذا تيسير ولوجهم للخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والسكن وتأهيلهم المعرفي واللغوي، خاصة بالنسبة لأبناء المهاجرين.

في هذا الإطار نسائلكم السيد الوزير المحترم حول الإجراءات المتخذة لتفعيل هذه الإستراتيجية.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

والكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد الكريم ابنوعتيق الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا على سؤال فريق الأصالة والمعاصرة، بالفعل انطلقت سياسة الهجرة في 2013، هو اختيار استراتيجي وكان بدعم قوي من صاحب الجلالة، والتي بالفعل جعل المغرب أنه يكون متميز بين الدول التي ما تعاملت برؤية معتمدة على مرجعية أمنية محض، ولكن اعتمدت على مقاربة إنسانية شمولية.

هذه السياسة قطعت مراحل متعددة، أولى هذه المراحل هو أنها قامت بعملية تسوية نموذجية ناجحة، 72 مكتب في جميع أنحاء المملكة، العملية الأولى وصلنا لـ 23090 تسوية وضعية، العملية الثانية التي غتنتهي أواخر هذا الشهر وصلنا لـ 26500 ملف.

انتقلنا واعتبرنا بأن التسوية ما كافي، انتقلنا إلى تغيير مجموعة من القوانين أو منظومة القوانين والتي سمحت بالفعل - كما ذكرتي السيد المستشار - أن مجموعة من المهاجرين ولي عندهم الحق في الولوج للخدمات الصحية، إلى التعليم، إلى السكن.

الآن عندنا 6220 طفل من أبناء المهاجرين دخلوا المنظومة المدرسية المغربية، كذلك استفادوا من كل دور الشباب ومن كل الترفيه الشبابي والتربوي، هذه السنة في هذا الصيف 500 شاب استفادوا من المخيمات الصيفية في هذا العام هذا.

كذلك وهذا أساسي كندشركوا المجتمع المدني، عندنا 120 اتفاقية مع جمعيات المجتمع المدني كندشكرهم لأهم كيقوموا بواحد الدور فعال وأساسي لا سيما في التأطير التعليمي.

نحو جميع أنواع الانحرافات، راه أنتما ما يمكنشاي نزيدو على الكلام اللي قلتوا، نتمناو الإسراع بالتزليل ديال هاذ الشي اللي قلتوا، لأنه في الحقيقة اليوم الشباب ديال العالم القروي تبحس بأنه لا بد من التوازن مع ما تجري في الحواضر.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الشباب والرياضة:

السيدة الرئيسة،

التعقيب اللي عندي هو أنا نندشكر مجلس المستشارين على الدعم، لأنه نعتبر هذا واحد الدعم ديال الطريقة ديال الاشتغال والخطة ديال الاشتغال والأهداف اللي بغينها يعني ما مختلفينش، اللي تيبقى فنحن مطالبون باش نسرعوا، كما قال السيد المستشار، بإنجاز هذه المشاريع في أقرب الأجل لتجاوز الإحباط الذي خلق لدى الشباب في العالم القروي، وذلك الإحباط تيعطي واحد السلوكات اللي هي تندوا احنا تنديرو لها التأويلات وهي غير عملية إحباط.

فأنا متفق معك وهاذ الشي مثلا دبا المخيمات راه مشاوا بمجموعة كبيرة للعالم القروي، ورزازات، ميدلت، تنغير، الناظور، الحسيمة، مشينا خرجنا من هذا وزان كذلك في الطريق، خرجنا من ذلك المنطق ديال التمركز في واحد الخط ديال الرباط الصويرة أو طنجة الصويرة، على الشاطئ كذلك للعالم ولا إفران، كايين مدن أخرى تاونات نسيت تونات.

إذن مشينا للعالم القروي وغادي نزيدو نوسعوا الدائرة، إن شاء الله، في جميع المجالات.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

نشكر السيد وزير الشباب والرياضة على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع المغاربة المقيمين بالخارج، وموضوعه نجاعة الإستراتيجية الوطنية للهجرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

بعد خطاب جلالة الملك بمناسبة الذكرى 38 للمسيرة الخضراء في

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

بالفعل السيد المستشار يمكن نقول وهاذي ماشي مجاملة وهاذ الصباح وقعنا مع الاتحاد الأوربي بحضور السيدة السفيرة ووزير المالية ووزير التشغيل، وزارة المالية على دعم الاتحاد الأوربي ديال 35 مليون أورو لتنفيذ وتفعيل وتنزيل هاذ السياسة وهذا (message) ورسالة قوية بدعم من صاحب الجلالة وتأكيد من توجهاته، احنا المغاربة اللي طالبنا في 2013 بتحالف إفريقي لتدبير إشكالية الهجرة الغير المنظمة.

كذلك حاضرين في المنتدى الدولي نترأس هذا المنتدى مع ألمانيا في تدبير وإيجاد حلول لهاذ الإشكاليات المعقدة، كذلك فيما يخص الأمم المتحدة احنا حاضرين بقوة في إيجاد الصيغة اللي يمكن للأمم المتحدة توجد فيها توافق رغم أن أمريكا انسحبت مؤخرا من هاذ النقاش، ولكن عندنا أمل بإرادة وطموح أننا نفعلوه، فإذن هناك إرادة وهناك اختيار وهناك صعوبات أنا متفق معك.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم معنا.

والسؤال الموالي موجه لقطاع التعليم العالي، وموضوعه تكوين الأطباء في تخصص الطب الشرعي، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير المحترم،

هناك خصاص مهول في تكوين الطب الشرعي، عندنا عدد قليل ديال الأطباء الشرعيين لا يتجاوز 13 طبيب شرعي، المناصب المالية المحدثة هاذ السنة تقريبا ما كتجاوزش 12 طبيب، الحاجة مهولة عندنا وحدة استشفائية جامعية وحيدة اللي موجودة في الدار البيضاء هي اللي كتكون الناس ديال الطب الشرعي، لا تخفى عليكم الأهمية ديال هاذ الطب.

نريد أن نساثلكم، ما هي الإجراءات التي تعتمدون القيام بها، خصوصا على ضوء المشروع الكبير الذي وضعه المغرب، وهو الإصلاح

بطبيعة الحال هذه سياسة عندها 4 سنوات أكيد أنها عندها مجموعة من الثغرات ولكن في جميع المجتمعات اللي تبنت سياسة الهجرة إلا وتتعرف مجموعة من الثغرات اللي كتحاولو نعالجوها الآن احنا كدشتغلوا على التنزيل الجهوي هو اللي غيعطي لهذه المنظومة النجاعة الكاملة.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لفريق الأصالة المعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

طرحنا عليكم هذا السؤال أولا لأن بمناسبة اليوم العالمي للهجرة اللي في 18، وكذلك لأن هذه الإستراتيجية الوطنية للهجرة كان من ورائها جلاله الملك، وكذلك رجوع المغرب إلى حضنه الإفريقي بارتكازا على مبادرات مولوية اللي اتجه إلى إفريقيا كاتجاه استراتيجي بالنسبة لبلادنا، جعل بلادنا يجب عليها أن تلعب دورا أساسيا فيما يخص هجرة الأفارقة وهذا المد الهجرة ديال الأفارقة كما تتعرفو السيد الوزير المحترم على أنه لن يتوقف، هناك إشكاليات كبيرة جدا في جنوب الصحراء، إشكالية الحرب، إشكالية الجفاف، إشكالية الفقر، ثم إشكالية التغيرات المناخية وبالتالي فسوف واحنا نكونوا متيقنين على أن الهجرة أصبحت مسألة بالنسبة للمغرب وضع موجود لن يتغير.

وبالتالي، لا بد لنا كحكومة وكبرلمان على مستوى سن تشريعات اللي هي تمكن هاد المهاجرين الأفارقة لكي يكون المغرب بلدهم الثاني لأن العلاقات التي تربط بين المملكة المغربية بين إفريقيا هي علاقات جوار، علاقة تاريخ، علاقات دينية، علاقات تجذر تاريخي، إذا فهذا الرابط اللي تيجعلنا احنا نعطيوا المثل للدول العربية والإفريقية والدول الأخرى المجاورة على أن هذه السياسة، هذه الإستراتيجية اللي اتخذتها بلادنا.

ولكن الإشكالية على أنه بعد 3 سنين دارت هذا الإجراء لا بد تقييم هذه الهجرة، هذه الإستراتيجية فين وصلنا، فين وصلنا في ميزان الصحة، بالرغم من أن المؤسسات الصحية قليلة حتى على المغاربة إذا مزيان ولكن كيفما، بحال ذاك الشئ اللي عندنا كنفرقوا معهم، لا في الصحة، لا في المدارس، لا في كل شئ، ولكن يجب العمل بالاتجاه الأخر هو أن تقوموا بتوعية كبيرة جدا عن طريق الإعلام للمغاربة لمحاربة واحد العدد ديال التخيلات المتخيل داخل المغرب بالنسبة للمهاجرين، إذا لا بد أن تكون هناك حملات لتوعية المغاربة بأن المغاربة أولا راهم أولا أفارقة، وكذلك المغرب هو بلد يتوفر على 4 ملايين ونصف ديال المهاجرين على الصعيد الدولي، وبالتالي يجب أن نكون واعيين كمغاربة بأهمية هذا المشروع وبأهمية هاذ الباب اللي فتحو جلاله الملك بالنسبة للمهاجرين الأفارقة.

العميق والشامل لمنظومة العدالة؟

شكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشاطركم الوضعية المقلقة لهاذ التخصص، الإحصائيات اللي عندنا لحد الساعة عندنا جوج ديال الأطباء في الدار البيضاء وواحد في الرباط، بالإضافة إلى بعض الأطباء اللي كيشغلوا في الجماعات الترابية.

لا تخفى أهمية هاذ التخصص فيما يتعلق بتحقيق العدالة ومساعدة السلطات المختصة على التحقيق وضمان حقوق المرتفقين، هذا بلا شك، إصلاح خطة العدالة واكبتها طبعا في إطار هاذ المشروع ديال تكوين الأطباء الشرعيين من خلال مجموعة من الإجراءات العملية أذكرها كما يلي:

أولا، تم إعداد مشروع لإصلاح الدراسات الطبية بشراكة بين قطاع الصحة وقطاع التعليم العالي وباقي الشركاء، وشرع في تنفيذه ابتداء من 2015-2016 دخل حيز التنفيذ، ثم بعد ذلك لما انتهينا من هذا اللي هو الإطار العام دخلنا لإصلاح السلك الثالث من خلال الهندسة البيداغوجية ومن خلال كذلك لائحة التخصصات، ومن الأشياء التي وضعناها فيه التخصصات تخصص الطب الشرعي، وبدا التنفيذ ديالو ابتداء من 2016 والآن عندنا 12 طبيب اللي كيتكونوا، المدة ديال التكوين هي 4 سنوات يعني ما غيكونوا عندنا إلا من هنا واحد المدة معينة، وسنعمل طبعا بتنسيق مع وزارة الصحة والقطاعات الحكومية المعنية خاصة العدل والمالية باش يمكن لنا نوفرو مناصب مالية أخرى ونعززو هاذ التخصص لما فيه من خير كبير جدا لتحقيق حقوق المرتفقين.

شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

السيد الوزير المحترم،

شكرا على هاذ المعطيات.

هو فالواقع فالحكومة السابقة كان السيد وزير العدل واعد بإنجاز مشروع قانون الطب الشرعي مستقل اللي غيعزز المكانة ديال هاذ الطب الشرعي، طبعا في علاقته بالقطاعات الأخرى.

اليوم نحن نناقش مشروع القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على سبيل المثال، هذا سيرسي الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، لا يمكن تفعيل هذه الآلية بدون وجود الخصائص الضرورية لتغطية كامل جهات المملكة بالأطباء المتخصصين، لأن أشنوهو الأهمية ديال الطب الشرعي؟ الكلمة ديال الطلب الشرعي تتكون عندو الكلمة الحاسمة في إثبات الضرر، في تقدير التعويض، في تقدير المسؤولية الجنائية، بمعنى أنه هناك حقوق أساسية متوقفة أساسا على كلمة الطبيب الشرعي، في غياب الطبيب الشرعي نلجأ في بعض الأحيان إلى بعض الأطباء الذي ليس لهم تكوين الشرعي، وهنا تضيع عدد من الحقوق، لا نحتاج إلى التذكير بأن الطب الشرعي قام بدور أساسي في مسار العدالة الانتقالية في المغرب، وكانت عندو كلمة لكن اليوم إلى بغينا نقطعومع بعض الظواهر راه لا يمكن إلا إنجاح هذا المسار، نقترح عليكم السيد الوزير:

أولا، الإسراع بإطلاق هذا القانون، إخراج هذا القانون.

ثانيا، لا بد من إستراتيجية مندمجة بين القطاعات المتدخلة، احنا واخا ساءلناكم السيد الوزير نتعرفو بأنه هاذ المجال فيه دور ديال السلطة القضائية وفيه الدور ديال الداخلية وفيه الدور ديال إدارة السجون وفيه الدور ديال الصحة وفيه الدور بطبيعة الحال ديال التعليم العالي، لا يعقل أن يكون عندنا طبيبين اللي تيكونوا الأطباء المتخصصين في المغرب كامل.

لا يعقل أننا اليوم ما زال تنعطيو 30 درهم على الفحص، على الطبيب الشرعي تنعطيو 100 درهم على تشريح الجثة، لا يعقل أغلب الأطباء طبعا كلهم تيعطيوها غير للمساعدين ديالهم، راه فاش كنيثرو وضعية الأطباء الشرعيين راه تنثيرو حتى الوضعية ديال المساعدين معهم، السيد الوزير، لأنه هاذي منظومة كاملة، وهاذ المنظومة ديال حقوق الإنسان في المغرب راه ما يمكن لهاش تتقدم وترسى وتكون عندها معقولية وتكون عندها مصداقية إلى ما كانتش معززة بهاذ القانون ديال الطب الشرعي، لأنه يعني واحد الآلية استعجالية منتظرة.

أيضا، السيد الوزير، كنتقترحو عليكم إحداث واحد الشعب ديال التكوينات المتخصصة في الطب الشرعي، حيث الطب الشرعي راه هو عام إلى اطلعتوا على بروتوكول ملحق اتفاقية مناهضة التعذيب أو على بروتوكول ديال اسطنبول اللي تهتم غير بهاذ النقطة ديال التعذيب

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السؤال ديالنا يتعلق بإشكالية التشغيل بالنسبة للخريجين ديال الجامعات والمعاهد العليا والمدارس العليا، واللي النسبة ديال البطالة هي الأكبر في هذه الفئة هذه، بعدما كيتخرجوا طبعاً تتوضع لهم الإشكالية ديال التدريب أو التجربة الأولى والعلاقة الأولى مع سوق الشغل وكاينة معاناة كبيرة كيغانيوها، كيغاني حتى في الفترة اللي كيكونوا قبل التخرج في ذك المشاريع ديالهم ديال النهاية ديال الدراسة، بغينا نعرفو من خلالكم المساهمة ديال القطاع ديالكم في حل هذه المعضلة.

وشكراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكراً السيد المستشار المحترم على السؤال.

اللي يمكن نؤكد عليه كقطاع ديال التعليم العالي والبحث العلمي هو أن الاهتمام بالطالب يكون أثناء الفترة ديال التكوين وما بعد الفترة ديال التكوين. أثناء الفترة ديال التكوين مسؤولية خالصة للقطاع، ما بعد فترة التكوين تتدخل جهات أخرى، وخاصة السلطة الحكومية المتعلقة المكلفة بالتشغيل وتتعاون طبعاً مع المقاولات وغيرها.

غادي نتكلم على الشق الأول، اللي هو الطلبة ديولنا اللي موجودين في التعليم العالي اللي كيديروا الآن التكوين المهني أو الإجازات المهنية أو الماستر المهني المتخصص، علاش بالضبط عندنا الأعداد لازالت ضعيفة؟ عندنا 78% من الطلبة ديالنا في الاستقطاب المفتوح، عندنا حوالي 22% في التكوينات المهنية، في المؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح عندنا 4.5% ديال الإجازات المهنية، 95% في الإجازات المفتوحة، أشنو هو السبب الرئيسي؟

السبب الرئيسي هو الإشكالية المتعلقة بالتدريب العملية اللي هي جزء لا يتجزأ من التكوينات المهنية التطبيقية، سواء في الإجازة أو الماجستير.

المسألة الثانية شركاؤنا في التعليم العالي، تعرف على أنه المجالس، مجالس الجامعات فيها الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين اللي هما موجودين بالصفة في هذه المجالس، الدور ديالهم الأساسي 2 ديال

راه غتلقوا أن هناك تفاصيل دقيقة مرتبطة بتخصصات اللي هي اللي تتعطي الحقيقة، مثلاً حينما تكون هناك مزاعم ديال التعذيب، لاسيما وأن التوجه الإرادة ديال المغرب هو القطع مع هاذ الظاهرة، وأي مرتفق طلب إجراء خبرة تتم الاستجابة لها فوراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

والكلمة للحكومة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

متفق معكم السيد المستشار المحترم إلا أنه الملف تيعرف خاصو يتعالج بمقاربة تشاركية مع القطاعات اللي تكلمتي عليها، ولكن تتحدث فقط على ما يتعلق بالتعليم العالي في علاقته بالصحة اللي العنصر المباشر فيه هو عملية التكوين، نولي أهمية كبرى للتكوين في هاذ التخصص، لأنه الأمر لا يتعلق بعدد ديال الخريجين، ولكن الحرص على جودة التكوين في هذا التخصص وانتقاء أحسن العناصر اللي يمكن لها تاخذ هاذ التخصص.

نعطي غير على سبيل المثال أنه نظام الدراسة، الهندسة البيداغوجية اللي حددناها للتكوين في هاذ النوع من التخصص، تحضير دبلوم تخصص في الطب يشمل فيما يخص المواد السريرية على تكوين نظري، تكوين تطبيقي، تحت مسؤولية رئيس المصلحة الاستشفائية مدير دبلوم التخصص في الطب، المواد ديال البيولوجيا الطبية، بمعنى أننا نكون أطباء في مستوى الجودة اللازمة، نضمنو لهم التكوين وفي نفس الوقت يقوموا بالدور ديالهم على أحسن ما يرام.

اللي متفق معاك فيه هو أنه العدد غير كافي لأبد وأن نبذل مجهودات إضافية في هذا التخصص لأن مدة طويلة ما اشتغلناش على هذا الملف، وهذه فرصة—أعتقد—مع الشركاء ديالها باش نعززو هاذ التكوين، إن شاء الله.

شكراً.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكراً.

السؤال الثاني، موضوعه توفير التدريب لخريجي الجامعات والمدارس والمعاهد العليا، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكراً السيدة الرئيسة.

ثم لابد من الشراكة أيضا مع الإدارة في حد ذاتها، مع المؤسسات العمومية، مع المقاولات العمومية، خصمهم يفتحوا الأبواب ديالهم للخريجين باش يعطيهم إما فرص باش يديروا المشاريع ديالهم ديال نهاية الدراسة أو لا يعطيهم ذلك الفرصة الأولى باش يديروا وتكون حتى هي، وهادي راه كايينة في البرنامج الحكومي السيد الوزير.

وتعتقد بأن أن الأوان أنها تنفذ باش هاذ الخريجين ما يبقاوش يلقاوا صعوبة أنه يدخلوا لسوق الشغل، 70% ديال الخريجين تيقولوا أن كايينة صعوبة في ذلك المرحلة أو ذلك الشغل الأول أو ذلك التدريب الأول باش يمكن يدخل بسلام لسوق الشغل.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

في السياق ديال الشق الثاني اللي هو ما بعد التخرج، أولا مختلف الجامعات الوطنية عندها (des incubateurs) حاضنات المقاولات داخل المؤسسات الجامعية، الناس اللي عندهم مشاريع وتياوكمهم، طبعا العدد ما كافيش قليل بالمقارنة مع عدد الخريجين، ولكنها تجارب مهمة جدا وناجحة.

المسألة الثانية، عندنا آليات لتتبع الخريجين، خاصة من المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، تيتبعهم بـ (Les e-mails) بالهواتف ديالهم يسهلو لهم المأمورية وخاصة بتعاون مع (L'ANAPEC)، ثم كايين المرصد، المرصد ديال التشغيل، الدور ديالو هو هاذ العملية ديال الملازمة ما بين التكوينات وحاجة سوق الشغل.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث والأخير، موضوعه إحداث نواة جامعية بإقليم تنغير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير.

الأمر الأول هو البت في مسالك التكوين، لأن مسالك التكوين قبل ما توصل للوزارة تنجي عن طريق مجالس المؤسسات ومجالس الجامعات، والقطاع الشريك سواء كان المقابلة أو الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، كيكون عندهم رأي باش يقولوا واش هذه التكوينات متلائمة مع حاجة سوق الشغل، واش هاذ الطلبة غادي يوجدوا فرصة للتدريب الميدانية أولا، والرأي ديالهم في هذه المرحلة بالضبط مهمة جدا في توجيه مسارات التكوين.

المسألة الثانية عندنا شركات متعددة ومختلفة بما فيها الشراكة مع (LA CGEM) مع (L'ANAPEC) مع مقاولات أخرى ربما في المحيط الجهوي ديال كل جامعة جامعة، الغرض الأساسي منه هو أننا نمكنو الطالب من الكفاءات المهنية اللازمة وكيفية البحث عن فرص الاندماج في سوق الشغل.

شكرا جزيلًا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب، فعلا تكلمتوا على 2 ديال المراحل مرحلة داخلية يعني مازال الطالب في الجامعة، وما بعد الجامعة بجوجهم راه فهم إشكالية، بغيت بهذه المناسبة نتقاسم معكم السيد الوزير ومع السيدات والسادة المستشارين بعض الأرقام اللي عطاتها المندوبية السامية للتخطيط في هاذ الشهر ديال نوفمبر على الطرق ديال البحث على الشغل من طرف هاذ الخريجين ديال المدارس والمعاهد العليا، 37% من خلال علاقات شخصية بالمشغل يلقبو عليه، 33% من خلال الأسرة والأصدقاء والمعارف إلى غير ذلك، 13% اللي كيجابوا على الإعلانات، 6% من خلال المباريات فقط 5% من الهيئات المختصة في الوساطة ديال الشغل تيبين على أنه هذا الشركاء اللي يمكن لنا نعول عليهم باش يساعدوا هاذ الخريجين واش ما قايمينش بالدور ديالهم أولا الجامعة ما قيماش بالدور ديالها، وكايينة أمثلة تيجيوا عندنا راه غادي يكونوا تيجيوا عندكم السيد الوزير وعند الجميع، قلب على (stage) باش يدير أول شغل وهذه الأرقام تتوضح هاذ الأمور.

خص الربط يكون باين واضح ما بين المنظومة التعليمية وبين سوق الشغل، ضروري يكون هذا ويكون من بين يعني هاذيك النجاعة اللي تتكون في المشاريع المالية والأداء ديال القطاعات خصها تكون داخلية في المراقبة وفي التتبع ديال هاذ الجامعات وديال المدارس العليا إلى غير ذلك، خص خلق فضاءات أيضا للتشغيل داخل هاذ الجامعات باش تبقى تربط العلاقة ما بين هاذ الخريجين وما بين سوق الشغل.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

يضطر طلبة إقليم تنغير الراغبين في متابعة دراستهم الجامعية إلى التنقل إلى مدينة الراشدية أو إلى المدن المغربي، وهو ما يشكل عبئا ماديا كبيرا على أسرهم التي تعاني أغلبيتها من حدودية الدخل.

السيد الوزير المحترم، أمام هذا الوضع، ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لإحداث نواة جامعية بهذا الإقليم؟ علما بان الوعاء العقاري الخاص باحتضان هذه البنية الجامعية متوفر باتفاق مع الجماعة الترابية؟

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي مكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلًا للسيد المستشار المحترم.

في البداية لا بد وان اذكر أن إحداث نواة جامعية أو إحداث تخصص جامعي هو اختصاص حصري لمجلس الجامعة، وأنتم عندكم علاقة مع جامعة بن زهر وعندكم علاقة مع جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، فإذا اتخذ مجلس الجامعة قرارا بإمكانية فتح نواة جامعية في أي مكان كان، فالوزارة لا يمكنها إلا أن تلي الحاجة وتلي هذا الغرض، فما عليكم إلا أن تتوجهوا بطلبكم إلى رئاسة الجامعة المعنية، وهاته الرئاسة هي التي ستتكلف بدراسة كل الشروط البيداغوجية والمالية والإدارية وحتى التخصصات التي يمكن أن تكون في هاته المؤسسة وتتخذ قرارا بذلك، ثم بعد ذلك يأتي هذا الأمر إلى اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، التي تعمل على دراسته والمصادقة عليه، هذا الإجراء العادي الطبيعي.

ولكن في العمق هناك توجهات عامة للوزارة، العدد ديال الطلبة اللي حاصلين على البكالوريا في تنغير ما يتجاوز شاي 2500 إلى 2800 ديال التلاميذ، وهو عدد في المعايير المعمول بها وطنيا لإحداث مؤسسات جامعية يبقى دائما ضعيفا.

ثم هناك شروط أخرى ينبغي أن تتوفر لهاته المؤسسة الجامعية حتى نضمن لها النجاح، لأنه إنشاء مؤسسة جامعية ليس الغرض منه تلبية حاجات اجتماعية فقط، وإنما لا بد وأن تكون هناك حاجة بيداغوجية، لا بد وأن يكون هناك علاقة بسوق الشغل استجابة لحاجة سوق الشغل بالمنطقة، لا بد وأن يكون هناك جزء من البحث العلمي لأنه الأستاذ اللي غادي يدرس تما كيقول لك إلى ما كانش بنية

ديال البحث العلمي أنا ما نستقرش في هاذ المنطقة، إذن نحن ننظر إلى الموضوع بشمولية، وإذا وصلنا الطلب من رئاسة الجامعة سندرسه في حينه.

وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الوزير.

أشكركم على جوابكم، الأكيد أننا مقتنعون بالإكراهات، ولكن بناء هذه النواة له مبرراته التي تتجلى في الأعداد الوفيرة لطلبة إقليم تنغير وميدلت وزاكورة، والذين يتابعون دراستهم الجامعية بكل من الرشيدية وأكادير ومراكش والمدن الأخرى، وما يلزم ذلك من نفقات كثيرة مرتبطة بالسكنى والتنقل، علما أن ظروف طلبة إقليم تنغير وميدلت وزاكورة صعبة جدا، فغالبيتهم من عائلات فقيرة ومعوزة.

السيد الوزير،

كل موسم جامعي تعقبه احتجاجات ومظاهرات على أوضاع الدراسة بالجامعة، وغالبا ما يكون الاكتظاظ والتنقل وعدم توفر السكن أبرز انشغالات الطلبة، لذلك نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن إحداث هذه النواة أصبح أمرا ضروريا، أولا لتحقيق القرب ورفع المعاناة عن طلبة وطالبات غالبهم من أبناء الفقراء، وتوسيع العرض الجامعي، حيث سيدخل هذا المشروع مدينة تنغير وميدلت ضمن المدن الجامعية وسيعزز القطب الجامعي للرشيدية ولجهة درعة- تافيلالت ككل، ونحن من جهتنا مستعدون لتوفير الوعاء العقاري من أجل إنجاز هذا المشروع التربوي الإستراتيجي الذي سينصف الطلبة وتاريخ المدينة كقطب ثقافي وحضاري أصيل بمنطقة الجنوب الشرقي.

السيد الوزير،

لا يعتبر التعليم امتيازا بقدر ما هو حق من حقوق الإنسان، والدستور المغربي يقر وبشكل صريح أنه على الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعبئة كافة الوسائل المتاحة لتيسير ولوج كافة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة إلى تعليم عصري وذو جودة.

ومن هذا المنطلق، فإن إحداث نواة جامعية بتنغير وميدلت مطلب مؤسس على معطيات ومبررات عديدة، منها ما هو حقوقي وجغرافي وسوسيو اقتصادي، ومنها ما هو داخل في النجاعة التربوية والبحث العلمي الفعال وفق مقاربة سليمة اجتماعية، داخلة أيضا في منطلق إقرار عدالة مجالية تستجيب للتوجهات الملكية السامية التي تحت على

السادة المستشارين،

نحن بصدد الاشتغال على مشروع كبير، جدا، نتمناو تعاونونا فيه، وهو الخريطة الجامعية الوطنية، حيث إلى كانت عندنا الخريطة الجامعية الوطنية بحال ذلك (plan d'aménagement) كيكون عارف بالضبط أشنو خاصك دير، وتعطينا رؤية واضحة جدا لما ينبغي أن ينجز.

في انتظار ذلك نقول لك أودي تنغير راه فيها 2235 اللي حصلوا على البكالوريا هاذ السنة، 1761 منهم عندهم منحة دراسية، ينتظر إن شاء الله أننا نخصصو 470 منحة دراسية أخرى باش يمكن لنا نستاجبو للطلبات ديال المنح خاصة بالنسبة لهاذ المناطق ونمكنوتهم من فرص أفضل للاندماج في المؤسسات الجامعية، سواء ديال أكادير أوديال مكناس.

شكرا جزيلا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نشكر السيد كاتب الدولة على مساهمته، وشكرا لمساهمتمكم جميعا.

ورفعت الجلسة.

أن لا تقف العوائق الديموغرافية حاجزا وعائقا للتعليم والتحصيل الدراسي.

السيد الوزير،

بغض النظر عن مشاكل المنح الجامعية لأبناء المنطقة وبغض النظر عن الطاقة الاستيعابية للإقامات الجامعية لفائدة طلبة الجهة وبغض النظر عن إكراهات النقل والتنقل ومشاكل السكن والتأقلم، فإننا نلتمس منكم وبإلحاح ببرمجة وإحداث نواة جامعية بتنغير وميدلت، وتستجيب للمبررات.

وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد كاتب الدولة للرد على التعقيب.

السيد كاتب الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي:

شكرا جزيلا.

السيد المستشار المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

توصل مكتب المجلس بقرار المحكمة الدستورية رقم 66/17 الصادر بتاريخ 23 دجنبر 2017، الذي قضى بموجبه بأن المآخذ المستدل بها للطعن في دستورية مقتضيات الفقرة "ب" من المادة 7 والنقطة "ب" من البند الثالث من المادة 8، والبند الثالث من المادة 138 والبند الرابع من المادة 180، ومقتضيات الجدول (ب) المادة 44 والجدول "ز" المادة 49 من القانون المالية لسنة 2018، لا تنبني على أساس دستوري صحيح، وأن المقتضيات المذكورة ليس فيها ما يخالف الدستور.

كما نحيط المجلس الموقر أننا سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة مع جلسة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على ثلاثة مشاريع قوانين جاهزة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 26 دجنبر 2017 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 52 سؤالاً.

- عدد الأسئلة الكتابية: 36 سؤالاً.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الأمين المحترم.

الآن، إذا سمحتم نشرع في معالجة الأسئلة المرتبطة بالمحور الأول، وعددها ثمانية أسئلة، أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

البلاد ديالنا حققت نمو لا بأس به خلال العقدين الأخيرين على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولكن هذا النمو يخفي وراءه فوارق مجالية جد مهمة، التساؤل ديالنا اليوم هو: ما نصيب الحد من الفوارق المجالية في السياسة وفي التوجهات الحكومية.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

محضر الجلسة الرابعة والثلاثين بعد المائة

التاريخ: الثلاثاء 7 ربيع الآخر 1439 هـ (26 ديسمبر 2017 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وخمس وأربعون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الثامنة والخمسين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة، حول موضوعين إثنين:

الموضوع الأول: السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية.

الموضوع الثاني: السياسة الأجرية في المغرب.

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241، 242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين إثنين:

الأول، يتعلق بالسياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية.

والموضوع الثاني، يتعلق بالسياسة الأجرية في المغرب.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

تفضل السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد أحمد لخريف، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة والسيدات الوزراء والمستشارون المحترمون،

نسائلكم عن محاور وخطط الحكومة لمعالجة التفاوتات المجالية بشكل أكثر نجاعة وسرعة ينتصر لمنطق العيش الكريم لكل المواطنين؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

رغم المجهودات المبذولة ورغم الإستراتيجيات والمخططات القطاعية والبرامج التنموية المعتمدة فإن الواقع القائم يثبت هزالة السياسات العمومية المنتهجة عن الحد من التفاوتات المجالية والجهوية وما يترتب عنها من فوارق اجتماعية.

على هذا الأساس، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم:

أولا، ما هي السياسات العمومية البديلة التي تقترحها الحكومة للحد من التفاوتات المجالية القائمة؟

ثانيا، ما هي التدابير العملية التي تتخذونها لضمان نجاعة السياسات المسطرة في هذا المجال؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نقطة نظام تتعلق بالتسيير، لا أرى أن هناك يعني ارتباك في التسيير أو ما شابه ذلك السيدة الرئيسة.

من فضلك، واش هذي نقطة نظام متعلقة بالتسيير؟

ما كايين مستجد، متفقين ولكن ما عندهاش علاقة بالتسيير والنظام الداخلي اللي نتحتكمو ليه تيعطي تيفتح المجال لنقطة نظام مرتبطة حصرا بالتسيير، فيالي بان لكم كان شي خلل في التسيير خوزي الكلمة ما كايينش خلل في التسيير عاد بدينا..

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

ما كايينش شي حاجة في التسيير ولكن كايين مستجد مهم اللي فيه أرواح ديال المغاربة، المناجم، ومعنا رئيس الحكومة ابغينا نساء لوه لأن هذي هي الفرصة اللي عندنا.

السيد الرئيس:

لا نسائل السيد رئيس الحكومة في هذه المستجدات، نلتزمو فيها بالمساطر اللي تنشتغلو بها وهي نوجهو لو أسئلة كتابية ونوجهو الأسئلة للوزراء اللي معه كل في مجال اختصاصه وأنداك نسائله، لكن ما اعرفتش يعني دستوريا قانونيا كيفاش يمكن نصوغو هاذ القضية هاذي، فلذلك أرجوك، السيدة الرئيسة، نستأنفو الأشغال ديانا، وأعطي الكلمة للسيد المستشار المحترم.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الحوامريوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لا أحد يجادل اليوم أن المغرب يعرف تفاوتات مجالية وفوارق صارخة بين الجهات وحتى بين الأقاليم داخل نفس الجهة، بل حتى التفاوتات المجالية داخل نفس الإقليم.

السيد رئيس الحكومة، ما هي سياسة وإستراتيجية الحكومة للتقليص من هذه الفوارق سعيا لتحقيق العدالة المجالية التي ينص عليها الدستور؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لتبيان مستوى عيش الساكنة، نجده يصل إلى 22.03 في جهة الدار البيضاء-سطات من حجم الإنفاق الكلي بالمغرب، و12.9 بالنسبة لجهة الرباط-القنيطرة، في حين لا تتجاوز جهة أخرى نسبة 3% من الإنفاق الكلي للمواطنين المغاربة، إذن تباينات واضحة بين هاته الجهات في الوقت الذي تتفاقم فيه الأرقام عندما يتعلق الأمر بمؤشرات التعليم والصحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي طبيعة السياسات العمومية التي تعدونها للتقليل من التفاوتات المجالية الواضحة بين جهات المملكة؟
وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفطي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لم تتمكن مختلف السياسات العمومية للحكومات المتعاقبة من الحد من التفاوتات المجالية، سواء بين الجهات أو داخل نفس الجهة مما ساهم في تفاقم الهجرة القروية نحو المدن وهوامشها والتي شهدت بدورها نمو أحياء السكن الغير اللائق مع ما يطرح ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ولمواجهة هذه التحديات تم بلورة عدة استراتيجيات تنموية، على أساس أن تشكل الجهوية المتقدمة حجر الزاوية لتعزيز التنمية المحلية وجعل الاستراتيجيات القطاعية محركها الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة،

إذا كان إطلاق السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية قد مكن من خلق دينامية اقتصادية واجتماعية لا ينكرها أحد، فإنها افتقرت إلى التجانس في إطار رؤية شاملة ومدمجة تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المجالية، وهو ما يشكل عائقا أمام التوطين المجالي الناجع لهذه السياسات، حيث ظلت أجزائها منحصرة في إطار كل قطاع على حدى وأدت بالتالي إلى قصور على مستوى التكامل والالتقائية والتآزر بين القطاعي الكفيل لضمان وقع أفضل لها، إضافة إلى قصور على مستوى إشراك الأطراف المعنية، فضلا عن ذلك، فإن الآليات المعتمدة

لقد بذلت الحكومة السابقة مجهودات جبارة في تطوير البنيات التحتية الوطنية، وعملت على إطلاق العديد من المشاريع المهيكلية المندمجة وأوراش كبرى أدت إلى تغيير صورة المغرب، حيث قامت بمجهود مقدر في إدماج فئات مهمة من المواطنين والمواطنات والمقاولات في النسيج الاقتصادي، إلا أنه رغم هذه الدينامية المتسارعة التي نقر في فريق التجمع الوطني للأحرار بأدائها الإيجابي على الاقتصاد الوطني وعلى البنيات التحتية الوطنية، إلا أن أثر هذه الاستثمارات المهيكلية بقي محدودا على المواطن خصوصا في المجالات الاجتماعية ذات الأولوية كالتعليم والصحة، من دون أن ننسى في هذا الإطار التفاوتات المجالية الواضحة بين جهات المملكة، الشيء الذي استدعى تدخل جلالته الملك للإعلان عن فتح ورش نموذج تنموي جديد وبديل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا لا ننكر أنكم واعون بهذه التفاوتات التي أصبحت وضع غير مقبولا بالنسبة إلينا جميعا، منوهين في هذا الإطار بزيارتكم الميدانية إلى جهتي بني ملال-خنيفرة وجهة درعة-تافيلالت، باعتبارهما أفقر جهات المملكة، حيث نجد تباين شاسع بين ساكنة المناطق الحضرية والقروية.

وهناك تباين شاسع كذلك بين ظروف عيش ساكنة المدن وساكنة الجبل، وهناك تباين شاسع حتى في توزيع الاستثمارات العمومية بين جهات المملكة، وأخص بالذكر الأوضاع المزرية التي تعيشها جهة درعة-تافيلالت وبني ملال-خنيفرة، تباينات في مختلف القطاعات خصوصا تلك اللصيقة بالمواطن وبمرفق القرب وتفاوتات موجودة كذلك حتى داخل الجهة الواحدة بين الأقاليم ذات الطابع القروي والمتواجدة في الجبال وبين الأقاليم المطلة على البحر، كجهة طنجة-تطوان-الحسيمة والشرق التي تعيش اليوم ساكنة جرادة الحدودية أوضاع صعبة تحتاج منكم تدخلا عاجلا لإنقاذ ساكنتها وتوفير مشاريع استثمارية لانتشال شباها من براثن العطالة والتشرد، خصوصا بعد إغلاق مناجم الفحم بها في غياب متنفسات اجتماعية واقتصادية تستوعب الطاقات المعطلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا أحد ينكر أن أسباب هذه التفاوتات المجالية راجع بالأساس إلى التراكمات الكبيرة، فكل التقارير الصادرة اليوم عن المندوبية السامية للتخطيط، ومديرية الدراسات والتوقعات بوزارة الاقتصاد والمالية، تؤكد أن الفوارق بين الجهات الترابية للمملكة على مستوى التنمية بالمغرب كبيرة، وأن جهتين فقط من أصل 12 يساهمان لوحدهما في 48% من الناتج الإجمالي المحلي للبلد بأكمله ويتعلق الأمر بجهة الدار البيضاء-سطات، وجهة الرباط-القنيطرة، في حين لا تتعدى مساهمات 5 جهات أخرى مجتمعة 11.1 من الناتج الداخلي الخام.

حجم الإنفاق الإجمالي للأسر المغربية يبقى بدوره مؤشرا أساسيا

من أجل التنسيق بين هذه الاستراتيجيات وأدوات حكمتها وتقييمها لم تكن في غالب الأحيان ناجعة بما فيه الكفاية.

أما على الصعيد المجالي، فرغم تسجيل مؤشرات إيجابية لتقليص التفاوتات الجهوية، إلا أن حدة التباينات التنموية تبقى واضحة فيما يتعلق بالولوج إلى الخدمات الأساسية داخل كل جهة بين المناطق الحضرية والمناطق القروية، وكذلك بين المناطق الجبلية ومناطق السهول، كما تتميز التفاوتات المجالية بطابعها التراكمي مما يجعل كل تأخر في معالجتها جد مكلف للدولة مستقبلا.

وفي نفس السياق، يلاحظ استمرار الفوارق الجهوية وفق الأرقام التي تضمنتها المذكرة الإخبارية للمندوبية السامية للتخطيط حول الحسابات الجهوية والتي أبانت عن تفاقم حجم الفوارق بين الجهات الترابية على مستوى التنمية بالمغرب، حيث كما قال زميلي قبل قليل أن جهتين من بين 12 جهة في المغرب تساهمان لوحدهما بأزيد من 48% من الناتج الوطني الإجمالي وهي جتي الدار البيضاء-سطات، وجهة الرباط-سلا-قنيطرة، في حين لا تتعدى مساهمة 5 جهات مجتمعة 11.3% من الناتج الداخلي الإجمالي التي هي الجهة الشرقية وجهة درعة-تافيلالت، و3 جهات الصحراء، وهو ما يشكل مؤشرا راجحا على ألا توازن المجالي، مما يسائلنا جميعا السيد رئيس الحكومة حول مدى نجاعة السياسات العمومية المتبعة في هذا المجال؟

كما يشير التحليل الذي أنجزه مرصد ظروف حياة الساكنة إلى أن المدة التي تحتاجها بلادنا للتقليص من الفوارق الجهوية الحالية إلى حدود النصف تبلغ حوالي 24 سنة الأمر الذي يتجاوز بكثير الأفق 2030 المحدد في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وانطلاقا من هذا الوضع، فإننا، في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نرى أن الجانب الاقتصادي والإنتاجي، وإذكاء الدينامية الضرورية للقطاعات الإنتاجية في الجهات هي أولى الأولويات لما لهاد الجانب من ارتباط مباشر مع خلق الثروة وإنعاش التشغيل وبالتالي محاربة الفقر والهشاشة والحد من الفوارق المجالية.

وفي إطار مشروع النموذج التنموي الجديد الدامج والمستدام الذي أوصى به صاحب الجلالة حفظه الله يجب على الحكومة أن تنكب على الجوانب الآتية قصد إدماجها عند بلورة السياسات العمومية.

أولا تعميق النقاش التشاوري الواسع لانبثاق نموذج تنموي وطني برؤية محددة ومنسجمة لضمان التنفيذ الناجع للسياسات القطاعية؛

إعادة النظر في المخططات الجهوية للتنمية على ضوء المخطط الوطني بإشراك أكبر لجميع الفاعلين؛

ضمان التوازن بين المجالات الترابية من خلال مراجعة المخططات القطاعية سيما في تحقيق تكامل وإدماج اقتصاديين جديدين بين الوسط الحضري والوسط القروي، والتركيز على العنصر البشري

واعتباره المؤشر الوحيد لنجاح البرامج والمشاريع المعتمدة؛

تقوية جودة مناخ الأعمال ومبادرة الاستثمار على المستوى الجهوي ووضع برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والقطاع الخاص والجهات لتحديد المشاريع الاستثمارية؛

إعطاء مكانة مميزة للتضامن الترابي في السياسات العمومية من خلال إعادة النظر في معايير توزيع الاعتمادات المالية للدولة، بما في ذلك موارد صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية وصندوق التضامن بين الجهات وهنا نثمن الإجراء الحكومي المتعلق برفع الموارد المالية للجهات في إطار قانون المالية 2018؛

التسريع بإنشاء قطب اجتماعي على مستوى الجهوي مع ضرورة إدماج برامج التنمية الجهوية ضمن نموذج التنمية الذي سيتم إنجازه والأخذ بعين الاعتبار الإشكالات المرتبطة بالسياسات المتعلقة بالشباب ومقاربة النوع، كما أوصى بذلك صاحب الجلالة حفظه الله؛

إجراء تقييم مستقل ومنتظم للأثر الفعلي لجميع الوسائل التي تعبها الدولة ومختلف الفاعلين في إطار هذه السياسات.

السيد رئيس الحكومة،

نتساءل: هل تم تقييم فعلي ومستقل للسياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية الهادفة لتقليص التفاوتات المجالية، وكذا حول الحكامة المتبعة في تنفيذها؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة المحترم، بغض النظر عن الأسباب والمسببات يطرح الواقع المغربي تحديا كبيرا أمام السياسات العمومية إنه التفاوت المجالي بين المدن والقرى بين الجهات وبين الأقاليم داخل نفس الجهة، وبين الجماعات الترابية داخل نفس الإقليم، ما هي سياسة الحكومة لمواجهة الاختلالات والتفاوتات المجالية ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

آخر سؤال في هذا المحور لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الحكومة،

تعتبر سنة 2017 سنة ضربت الرقم القياسي في اللاعدالة الاجتماعية، لا عدالة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، نتمنى أن تكون السنة المقبلة 2018 مناسبة لحكومتمكم أن تبادروا إلى تصحيح وتقييم المسار الاقتصادي والتنموي لهذا البلد.

السبب في كل هذا يرجع إلى الخلل الحاصل في غياب العدالة أو التناسق والتوازن المجالي والبشري، وأمام غياب رؤية واضحة ومخططات محكمة لتوفير شروط التنمية الشمولية لكل المجالات الجهوية والإقليمية بالبلاد وما تتوفر عليه من ثروات هائلة ومتنوعة، تحتاج إلى تخطيط سياسة عمومية ناجعة بمنظور عقلائي يراعي إشراك الساكنة والاستماع إلى آرائهم عبر ممثلهم المنتخبين، وهذه المقاربة غير موجودة أصلا، مع توفير شروط التنمية الحقيقية عبر برنامج يحدد الأولويات الأساسية والبنيات الهيكلية القوية والتجهيزات الملائمة، فإن هذا المسار مازال يخضع إلى تحكم جهات مستحوذة تتحكم فيه حسب مصالحها وعلى يد عملاء وموظفي الإدارات العمومية دون الخضوع إلى أية مساءلة أو محاسبة.

فمن جهة، نلاحظ أن هذا المسار لا يعتمد إلا على رأس المال، تفاوت صارخ في الولوج إلى الحقوق الأساسية لدى عدد كبير من الجهات ومواطنيها.

من جهة ثانية، يعرف الناتج الداخلي الخام نموا متباينا، بحيث تركز الثروات الوطنية في بعض الجهات، الكل تحدث عن هذا الموضوع.

من جهة ثالثة، فالبطالة التي تعتبر عاملا فرملة للتنمية فمازالت تزداد استفحالاً وتفاحشا، مما يجعلها ستبقى تفرمل كل نمو أو تحقيق نسب من العدالة المطلوبة.

ومن جهة رابعة، فالتفاوتات الاجتماعية والمجالية لا تزال مرتفعة رغم الجهود التي تبذلونها، مما يتعين معه التفكير في محددات الفقر والحد منه وفقا لمصادر الدخل والدعوة إلى تعميق التفكير في أسباب اتساع أوجه عدم المساواة.

ومن جهة خامسة، فالجهوية بمفهومها الحديث تعني مجموعة متناسقة تهدف إلى تكامل اقتصادي، إداري، تنموي، هذا المفهوم مازال لم يتنى بالشكل المطلوب في تجربتنا.

من جهة سادسة، فإن النمو الاقتصادي الجهوي مرتبط أساسا بعوامل محفزة ذاتية تساهم في نمو النمو الاقتصادي للجهة المبني أساسا على التخصص القطاعي، والذي لا يتناغم قطعا مع الهيكلة القطاعية، مما ينتج إخلالات باستمرار.

الخلاصة، أن التفاوتات المجالية القائمة تتمثل أساسا في مؤشرات التعليم والصحة والسكن والعدالة والشغل، ولكن أيضا في الاستثمار الذي لم يكن عادلا، خصوصا الاستثمار العمومي، كلها مازالت عميقة وتحتاج إلى جهد كبير ورؤية واضحة وخطة إستراتيجية تشاركية جريئة بجانب الإرادة السياسية الحقيقية التي تسمح بتعبئة كل الطاقات في بناء مشروع مجتمع متماسك ومتوازن.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الآن أعطي الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم للإجابة على الأسئلة التي استمعنا لها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

شكرا جزيلا على اختيار هذا الموضوع وتوجيهه لي وهو موضوع ذو أهمية خاصة، احنا نتعرفو بأن من قديم تهضرو على المغرب النافع والغير نافع، وبطبيعة الحال هاذ القضية راه ماشي خاصة بالمغرب، مختلف الدول تتعرف هاذ التفاوتات بسبب إما بسبب جغرافي إما بسبب تاريخي إما لأسباب سياسية معقدة، والمغرب مع الأسف الشديد حتى هو يتعرف هاذ المسألة.

وكما قال عدد من السادة المستشارين منذ قليل، فإن المعطيات الإحصائية تبيّن بأن بعض الجهات نسبة النمو فيها والمساهمة ديالها في الناتج الداخلي الخام أكثر من جهات أخرى، وبالتالي 4 جهات مثلا هي جهة الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة ومراكش-أسفي، فاس-مكناس، هاذ 4 الجهات تتساهم بنسبة 63% من الناتج الداخلي الخام، معنى ذلك 8 جهات تتساهم بما بقي يعني 35% و36% من الناتج الداخلي الخام، وهذا مؤثر على جميع الأنشطة التنموية في

الميثاق ديال اللاتمرکز و عدت أيضا باش نخرجوه في القريب إن شاء الله، احنا مشتغلين عليه هو الصياغة القانونية ديالو هو عند الأمانة العامة للحكومة الآن، الله يجازيهم بخير، يشتغلوا بجد ولكن فيه، وغادي.. المهم نتمناو على الله في أسابيع محددة تكون الصيغة الأولى موجودة باش يصادق عليها مجلس الحكومة في شهر أو شهر ونصف تقريبا وتخرج ونبداو الورش لأن هذا ميثاق اللاتمرکز إذا خرج، اشنو هو اللاتمرکز؟ هو تفويض الإدارات المركزية لجزء من صلاحياتها للمصالح الجهوية، وتفويض الصلاحيات يعني تفويض أيضا موارد بشرية وتفويض موارد مالية، طبيعي، إذا عطيتو صلاحيات، كنت أنا اللي كنبرمج الطرق مثلا وكنعطيه الميزانية باش يمول الطرق مثلا، أنا غادي نعطيه الميزانية هو يبرمج الطرق ويسير الميزانية إلى آخره، وهكذا التعليم وهكذا في الصحة وهكذا إلى آخره، هذا إن شاء الله غادي نجحو فيه بإذن الله، وبتعاون الجميع، وإن شاء الله.

أنا كنظن بأنه يمكن نديرو فيه واحد التشاور مع السادة البرلمانين قبل كاع ما نخرجوه، ممكن نديرو واحد التشاور، أنا كنفكر فيه واش غادي يكون عندي الوقت والفرصة ولا لا، أنا ما نكرهش، ما نكرهش، ولكن ميثاق اللاتمرکز غادي نعطيوه اهتمام حتى هو باش نستكملوا الجهات.

وبطبيعة الحال كما أشار السيد المستشار المحترم منذ قليل على مستوى الدعم المالي للجهات وهذا الشيء راه قلتوهنا، إما هنا أولا في مجلس النواب، الالتزامات ديال الحكومة في هذا المجال وفق القانون التنظيمي للجهات، الحكومة ملتزمة به، هناك القانون التنظيمي للجهات قالوا غادي نزيدو نقطة 1%، كل سنة احنا 1% كنزيدوه، ودبا هذه السنة وصلنا 7 مليار ديال الدرهم للجهات في أفق 10 مليار في 2021 إن شاء الله غادي نوصلو 10 مليار في 2021 بإذن الله، إذن هذا أيضا التزام بمقتضى قانوني تلتزم به الحكومة وتطبقه.

بالنسبة للبعد الجهوي للاستثمار العمومي، هو إدماج البعد الجهوي في الاستثمار العمومي هذا شيء درجت عليه مختلف الحكومات، ولكن احنا كنحاولو نقويوه سنة بعد سنة.

وبالمناسبة، وبتعليمات من جلالة الملك، كانت قد انطلق منذ 3 سنوات تقريبا أو 3 سنوات أو قريبا منها البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 و2023 بغلاف مالي يقدر ب 50 مليار درهم، هذا البرنامج معروف، برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية كيتسمى برنامج العالم القروي، ماشي هو صندوق ديال التنمية في العالم القروي، ذلك الصندوق ممول من الممولين ديال البرنامج، البرنامج أوسع كتساهم فيه الجهات، تساهم فيه قطاعات حكومية متعددة، تساهم فيه مؤسسات عمومية أخرى، وبالتالي هو برنامج الروافد ديال متنوع، وصندوق التنمية القروية إنما يمول جزء منه وهذه نقطة مهمة، هذا البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية أعطينا الانطلاقة له في يوليوز

هذيك الجهات اللي تتساهم بنسبة أقل في النمو، مؤثر في الخدمات الإدارية، مؤثر على التعليم، مؤثر على الصحة، مؤثر على الطرق، مؤثر على النشاط الاقتصادي والاستثمار، مؤثر على الشغل والتشغيل، جميع هذه الأمور تتأثر به.

وبالتالي فاحنا واعيين بهاذ الموضوع، احنا واعيين، ولكن هاذ النتيجة هاذ الوضعية اللي احنا فيها اليوم راه هي نتيجة عقود من الزمن وحكومات عديدة دارت جهود، كما قالوا عدد من السادة المستشارين، أن كانت جهود وكان تطور، ولكن هاذ الجهود وهاذ التطور غير كافية واحنا واعيين بهاذ الشيء بأن خاصنا باقين نديرو جهود باش هاذ المناطق اللي ما استفدتش مزيان من ثمار النمو في بلادنا خاصنا نديرو جهدنا وتعاونو جميعا باش يمكن هذيك المناطق نقويوها تنمويا.

ولكن أيضا ملاحظة ثانية قبل ما نبدا في السياسات الحكومية في هاذ المجال، وهو أن هاذ المناطق التنموية ديالها واحد المسؤولية مشتركة، الحكومة عندها مسؤولية ديالها وواعية بالمسؤولية ومستعدة تحمل المسؤولية، ولكن أيضا الجماعات الترابية، مؤسسات عمومية، عدد من الجهات الأخرى مشاركة حتى هي عندها مسؤولية لأن هذا واحد الورش خاص التعاون فيه باش يمكن نوصلو فيه لنتائج مرضية إن شاء الله، ولكن يمكن نقول بأن هاذ النسبة التفاوتات راه تقلصت على حسب جميع الإحصائيات، فالإحصاء العام للسكان والسكنى ديال 2014 تبيين بأن الفقر، أولا، تقلص إلى الثلث، الفقر، والهشاشة تقلصت إلى الثلث بين 2001-2014، وكيبين بأن الهدر المدرسي تقلص أيضا، وخصوصا في الإعدادي، في الأساسي، بما يقترب من الثلثين يعني ولا الثلث وهكذا، عديد من المؤشرات تطورت ولكن احنا باغين أكثر وهاذ المغاربة تيستحقوا كل خير وتيستحقوا أكثر باش يعيشوا بحال المغاربة الآخرين، هذا لا شك فيه.

وأنا كنت في جواب على سؤال سابق في هاذ المجلس الموقر، أثناء الحديث على الجهوية وعدت بأمور، وعدنا باش نكملو المراسيم الخاصة بالجهات اللي منصوص عليها في القانون التنظيمي ديال الجهات، وفعلا استكملنا تقريبا جميع المراسيم، بقى مرسوم واحد، هذاك ما يهيمش الجهات كلها، ما تهيمش الجهات، هو خاص بالجماعات الترابية، وبالتالي مراسيم الجهات استكملناها، بقات واحد جوج قرارات هي قرارات مشتركة بين السيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية معدة تقريبا فيها واحد الشوية ديال التحكيم وإن شاء الله نتمناو تخرج في القريب باش نقولوبأنه على مستوى المنظومة القانونية للجهات استكملناها

والجهوية المتقدمة ورش مهم في ورش معالجة مشكل التفاوتات المجالية، لأن إذا قوبنا الجهات اللي هي من بين المسؤوليات ديالها التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة، فنحن كنقويو القدرة ديالها باش تقلص الفوارق بين الجهات.

طيب، بقي لنا واحد الورش مرتبط بالجهوية اللي هو اللاتمرکز، هذا

ونعطيها واحد الدفعة.

بطبيعة الحال هناك المواكبة ديال هاذ البرنامج هناك عدد من البرامج الأخرى، غادي نهض فيها على مجموعة محددة فقط من هذه البرامج.

مثلا في قطاع الموانئ والنقل البحري الآن هناك خارطة طريق جديدة اسميتها "الإستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030"، هاذ الإستراتيجية الوطنية للموانئ كتعتمد على مقارنة جديدة، مبنية على ما يسمى بالقطب المينائي، بمعنى أنه غادي نقسمو وغادي تكون الجهة أو جهتين خاصنا نوفر لهم واحد القطب مينائي باش نوزعو هاذ التجهيزات المينائية على أكبر قدر ممكن من الجهات.

إذن مبنية على التوازن بين الجهات، مبني على أنه ما غاديش نركزو على جهة واحدة النشاط المينائي أو البنيات الأساسية، وإنما غادي نوزعوه بطريقة متوازنة بين الجهات. وسيسمح بتوزيع جهوي إستراتيجي للموانئ الرئيسية في بلدنا وعلى طول سواحل المملكة، وذلك في إطار الوصول إلى التكامل وإلى التخصص، مما سيمكن كل جهة من جهات المملكة من تعزيز مزاياها ومن مواردها وبنياتها التحتية، ويمكنها من الاستفادة من الحركة الاقتصادية التي تجلبها الموانئ.

في هذا الإطار تم تحديد 6 أقطاب، قطب الجهة الشرقية الموجه نحو أوروبا والبحر المتوسط، وخصوصا المغرب العربي أو الاتحاد المغاربي، قطب الشمال الغربي بوابة المضيق مع طنجة، قطب القنيطرة والدار البيضاء الذي يشمل مينائي المحمدية والدار البيضاء، قطب دكالة-عبدة مركز الصناعة الثقيلة في الجرف وفي أسفي، قطب سوس-تانسيفت مع المركب المينائي أكادير اللي غادي يتدعم وغادي يتقوى، قطب موانئ الجنوب اللي يضم 3 موانئ رئيسية طانطان والعيون والداخلة.

هذا وقد شرعت الحكومة فعلا في تنزيل هاذ الإستراتيجية منذ سنة أو سنتين، عبر إطلاق عدة دراسات والشروع في بناء مشاريع مينائية جديدة تقدر تكلفتها الإجمالية بحوالي 60 مليار درهم.

المهم هاذ البرنامج جزء من البرامج التي تروم إلى توزيع هاذ البنيات الأساسية على الجهات والاستثمارات الكبرى للدولة على عدد أكبر من الجهات.

هناك برنامج آخر ديال النقل الجوي، الآن كتنشوفو النتائج ديالو وهو أن هناك تأهيل للمطارات الجهوية، وهاذ الشي تدار فيه واحد الجهد باش ما كتنقدمو كتولي مطارات أخرى كتولي مطارات دولية، مطارات عندها القدرات باش تستقبل الرحلات الدولية، ويمكن تشكل واحد الحركة أيضا في السياحة، في الحركة، في الاستثمار، في الاقتصاد في الجهات، وهاذ الدينامكية خاصها تطور أكثر فأكثر. وهاذ الشي مدعومة من قبل الحكومة دعما قويا، وهذا إذن جزء أيضا من محاولات دعم التنمية في الجهات.

الماضي فقط، اعلاش؟ لأن نتيجة الإشكال السياسي اللي كان ديال التوقف ديال تشكيل الحكومة وقع التأخر في المصادقة على البرامج وجمعها إلى آخره، فاش جينا احنا حاولنا نسرعو هاذ الوتيرة ديال المصادقة في البرامج، برامج جهوية، تجي، نصادقو عليها أو نعتمودها مركزيا، كايين تما الاتفاقيات.

بعد المصادقة وخصوصا على برنامج 2017-2018، انطلق البرنامج ديال 2017، وغادي ينطلق البرنامج ديال 2018 إن شاء الله، وهذا البرنامج الذي بني على دراسة ميدانية أنجزت سنة 2014، هذه الدراسة الميدانية مشات لكل دوار، دوار ولكل منطقة منطقة باش تحدد الخصائص وفق معايير معينة، معايير ماشي نسبة الفقر الفردي، وإنما نسبة الفقر المجالي، كيتسمى الفقر المجالي، يعني فيه معايير، فيه الدخل ولكن فيه أيضا الطرقات كايين ولا ما كايينش، أقرب وحدة صحية، أقرب مدرسة ابتدائية، أقرب إعدادية، أقرب بنية صحية، يعني كايين معايير متعددة اللي كتبين، وكنحدو الدواوير اللي فيهم الخصائص.

وبالتالي هاذ الدراسة خلصت إلى 24000 دوار في 2253 جماعة كتعاني من الخصائص وفق هذه المعايير، وبالتالي هاذ البرنامج غادي يركز على هاذ الدواوير وهاذ الجماعات اللي فيها الخصائص باش ترفع المستوى ديالها التنموي والاندماج ديالها.

أظن بأن هذا من أحسن البرامج في تقليص الفوارق المجالية، وبالتالي هاذ البرنامج بدا، في 2017 حققنا واحد النتائج مهمة وفي 2018 عندو البرنامج ديالو لأن هاذ 24000 دوار ما غنديروهاش في عام واحد، ولكن غادي نديروها على مدى 5 سنوات في أفق 5 سنوات، 3، 4، 5، 6 تقريبا 6 سنوات دبا بقات 5 سنوات في أفق 2023، غادي نقسموها وكل عام كنعققو جزء منها أو أجزاء منها إلى أن نتمها إن شاء الله في 2023، وهاذ الغلاف اللي مرصود لهاذ البرنامج كيتوزع كيف ما قلت بين مجموعة من المتدخلين.

أولا فيما يخص بناء الطرق وفتح وتهيئة المسالك القروية والمنشآت الفنية، 35 مليار درهم بنسبة 71%، التزويد بالماء الصالح للشرب 6 مليار درهم 12%، تأهيل مؤسسات قطاع التعليم 5 مليار درهم، تأهيل قطاع الصحة مليار و400 مليون درهم، الكهرباء القروية 2 مليار درهم.

وقد عملت الجهات إلى تحيين البرامج حسب الأولويات المحددة على الصعيد المحلي، حيث عقدت لجنة القيادة الوطنية اجتماعات مع اللجان الجهوية خلال شهر يوليوز المنصرم، أسفرت عن تحويل الاعتمادات الضرورية على الشكل التالي.. إلى آخره.

المهم تحولت على مدى أشطر هاذيك.. أسمو؟ وبالمناسبة راه هاذ السنة بالنسبة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية بموجب قانون 2018 رفعتنا الاعتمادات ديالو ل3.5 مليار درهم.

إذن هذا جهد مهم بذلاتو الحكومة باش ننجحو هاذ البرنامج

جماعات معينة، واستفاد من هاذ البرنامج حوالي 448000 أسرة اللي استفادت منه خلال الموسم الدراسي الحالي.

وبالمناسبة الدراسات في النتائج والتأثيرات ديال هاذ البرنامج بعد التقييم اللي تدار، بين أن هاذ البرنامج مكن من التقليل من ظاهرة الهدر المدرسي في الجماعات المعنية بحوالي 60%، كما أدت إلى استرجاع حوالي 37% من التلاميذ المنقطعين على الدراسة، وذلك على مستوى الجماعات الفقيرة المستهدفة.

بطبيعة الحال، بمجرد احنا ما جينا في الحكومة حاولنا نرجعو للحكمة ديال هاذ البرنامج انطلاقا من عدد من التقييمات اللي تمت وأيضا انطلاقا من آخر تقرير للمجلس الأعلى للحسابات اللي أعطيناه اهتمام خاص ودرسناه، وبالتالي احنا غادي نحاولو نطورو الحكامة ما غادي نقصوش من الاعتمادات ديال هاذ البرامج، ولكن غادي نطورو الحكامة ديالها باش تكون مفيدة أكثر للأوساط الأقل حظا وللمناطق الأقل حظا.

بغيت أيضا نوقف على واحد الجانب آخر، وهو معالجة التفاوتات المجالية عبر تقليص الهوة الرقمية. وهي خاصنا ننتاهو لها، وإن شاء الله، غادي تكون واحد الرفعة للعدالة المجالية بشكل غير مسبوق، وهو كايين خدمات رقمية أو خدمات ديال الاتصالات السلكية واللاسلكية لم تصل إلى العديد من المناطق أو لا تصلها بالطريقة المناسبة.

ومن هنا كان تأسيس الخدمة الأساسية (service universel) ترجموه بالخدمة الأساسية للاتصالات وهو فيه واحد الصندوق تيساهمو فيه المتعهدين، أش من المتعهدين؟ هم الشركات اللي كتستثمر في هذا المجال ديال الاتصالات السلكية واللاسلكية والأترنت، هما اللي عندهم واحد المساهمة خاصة في هاذ الصندوق وهو تهيء إلى توسيع التغطية في مختلف المجالات البعيدة.

عقدنا المجلس الإداري ديال الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات، وبعدها عقدنا مجلس القيادة لهاذ الخدمة الأساسية (service universel) وفيه تقرر إما الاستمرار في برامج السابقة وإما إطلاق برامج جديدة، وكلها تسير نحو محاولة إقرار العدالة الرقمية وتقليل الفجوة الرقمية بين المناطق المحظوظة اللي هي المدن الكبرى والمناطق في الجهات اللي هي نسبة النمو فيها عالية، والمناطق القروية والجبلية والجهات اللي هي بعيدة، وهاذ الشيء تيتبنى على دراسات وهاذ الشيء فيه دراسات موضوعية، لأن (ANRT) تتجي تقول لك هنا كان تغطية وهنا ما كانش تغطية، ذاك الشيء واحد زائد واحد يساوي 2، ما فهش شك. وبالتالي تقرر ما يلي:

مواصلة برنامج تعميم التغطية بالاتصالات السلكية واللاسلكية (PACTE) اللي كان انطلق باش يهم 9176 مناطق أو دوار غير مغطاة، وهذا انطلق منذ سنتين، بقي منها الآن تقريبا 61 منطقة تأخرت بسبب الصعوبات وسيتم تغطيتها إلى حدود 30.06.2018، يعني من هنا إلى

على مستوى التعليم، انتم عارفين بأنه على جوج ديال المستويات في التعليم كايين جوج مستويات، كايين مستوى ديال العرض التربوي، كايين مستوى ديال الخدمات الاجتماعية أو الدعم الاجتماعي، هاذ جوج مستويات حتى هما فيهم واحد الجهد بذلاتو الدولة، حكومات سابقة، ولكن احنا غادي ندعمو أكثر هاذ الجهد.

فأولا على مستوى العرض التربوي، هناك جهود متواصلة باش العرض ديال المؤسسات التعليمية كما وكيفا يتقوى، وخصوصا في المناطق البعيدة، ومن هنا هاذ البرنامج الوطني الطموح الذي أطلقناه لتحديث وتجهيز المؤسسات التعليمية وتحسين ظروف الاستقبال فيها، كهم واحد الجزء كبير منو العالم القروي، واحد الجزء منو كهم هاذ الجهات البعيدة والتي لم تستفيد كثيرا من ثمار النمو.

ولكن ابغيت نشير هنا إلى أن التشغيل بالتعاقد، هو في الحقيقة واحد الطريقة لإعطاء إمكانية التشغيل للشباب في الأقاليم البعيدة، لأن المباراة ولات دابا إقليمية، إلى ولات إقليمية من قبل كانت المباراة مركزية أو جهوية، كيوليو الناس كيوليو لها خاص اللي بعيد خاص يجي حتى للمركز باش يمكن يدوز المباراة وهذا كيعطيه- إلى ابغينا نقولو- كيعطيه للأخر اللي هوساكن هنا في الدار البيضاء أو الرباط أو في مراكش، كيعطيه امتيازات أكثر، لأنه مستقر، ويمكن يدوز 3، 4، 5 ديال المباراة، هاذ المباراة كون أنها إقليمية كتعطي واحد الأفضلية جغرافية للناس ديال كل إقليم إقليمي، وهاذ الشيء ثبت حتى بالإحصائيات، أن هذا مكن الشباب ديال كل إقليم، إقليم، باش يكون عندو دور أكبر في النتائج ديال هذيك .. لأنه حتى في الترشيحات لهاذ المباريات كيكون الناس ديال الإقليم عندهم وجود، بطبيعة الحال حتى واحد ما ممنوع باش يترشح من إقليم يمشي لإقليم آخر، ولكن بفعل طريقة تنظيم المباريات كيعطي للناس ديال الإقليم المعين القدرة باش يتقدموا، وهذا جزء من تقليص الفوارق المجالية.

على مستوى الدعم الاجتماعي، المبادرات المعروفة هنا، المبادرات الملكية السامية "مليون محفظة"، هذه في الحقيقة راه آلية من الآليات ديال تقليص الفوارق المجالية بين الفئات والمجالات، والموسم الدراسي الحالي توزعت 4 مليون و263 ألف على مستفيدة أو مستفيد، يعني 64% منهم من الوسط القروي، بمعنى أنه هذا أيضا جزء من تقليص الفوارق، جزء من الدفع في هاذ تقليص الفوارق ودعم التمدد في العالم القروي، 4 مليون و263 ماشي محفظة لأن كايين اللي عندو محفظة، كايين اللي عندو المقررات، كايين اللي عندو المقررات، كايين على حسب ذاك الشيء مرتب، ولكن هي مليون محفظة، وكما قلنا 64% يعني الثلثين كتمشي للعالم القروي، فهذه آلية من آليات التقليص في الفوارق المجالية.

برنامج "تيسير" اللي كهم بالأساس الأسر الكائنة في العالم القروي. وفي مناطق محددة اللي هي الأكثر فقرا وفق واحد المعيار قديم،

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

ننتقل الآن إلى التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة، وأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

بداية باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نتقدم بالعبارة لأسرة الشابين اللذين توفي في جرادة وهما في البحث عن مصدر رزقهما بتلك الطريقة وفي ظروف صعبة ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يلهم أسرتهن وذوهم الصبر "إن لله وإنا إليه راجعون.

السيد رئيس الحكومة،

حدث بحال هذا في الحقيقة يجعلنا نديرو واحد الوقفة مع الذات للتساؤل حول الموضوع اللي احنا اليوم تنسولكم عليه اللي هو الفوارق المجالية، وفي الحقيقة بالنسبة لهذا الموضوع عندنا في الفريق الاستقلالي، عندنا يعني واحد القلق بالنسبة للوضعية الراهنة في بلادنا وعندنا أيضا تخوفات غادي نتكلم عليها باش نجي في الآخر نتكلم على المقاربة والاختلاف في المقاربة بناء على الكلام اللي قلتهم السيد رئيس الحكومة، وما نعتقد داخل الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

أولا، بالنسبة للقلق جا في الكلمة ديالكم وفي الكلام ديال عدد من المستشارين كايينة أرقام، أرقام يعني صعبة فقط نعطي منها بعض الأرقام اللي هي دالة ويمكن تبيين الصورة في بلادنا وهي أرقام طبعاً رسمية ديال المندوبية السامية للتخطيط اللي تقول بأنه على الوثيرة اللي ماشية بها بلادنا وإن كان واحد المجهود تعمل 20 سنة الماضية ولكن تيلزم لنا 25 سنة ابتداء من اليوم باش نقصوا هاذ الفوارق اللي كايينة بين الجهات، يالاه بـ 50% هذه أرقام اليوم معطية.

طبعاً تكلموا بعض المستشارين على جوج الجهات تساهم بـ 50% ديال النمو ديال بلادنا، كايينة واحد 3 الجهات ما نقولش 4 الجهات هي المتأخرة جداً فاش كنتكلموا على المؤشرات ديال التنمية في جميع المجالات اللي الجهة ديال درعة-تافيالنت، الجهة بني ملال-خنيفرة، الجهة الشرقية ويمكن نضيفوا لها أيضاً جهة سوس ماسة.

ثم أيضاً حتى في معدل أمل الحياة عند الولادة كايين فرق ما بين الجهة المتقدمة والأخيرة تقريباً 10 ديال السنوات، هاد الشي بلا ما نتكلم طبعاً على هاد الشي نتكلم على الجهات، ولكن كايينة فوارق أيضاً

30.06.2018 التغطية بالوسائل السلوكية واللاسلكية غيشمل تقريباً 99.97% من الساكنة ما تنغيطوش التراب ولكن نغطي الساكنة في هاذ القضية.

المخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جداً، (PNHD) هذا (Plan National Haut Débit) المخطط الوطني للصبيب العالي والعالي جداً، أشنو هو معناه؟ معناه خصنا نعممو خدمة الأنترنت، كايين مناطق ما فيهاش الأنترنت، كايين مناطق فيها (2G)، كايين مناطق فيها (3G) فقط، الآن غاديين في البرنامج نعممو (4G)، (3G)، (2G)، اعلاش غادي نعمموهم بثلاثة؟ لأن ماشي كلشي عندو الهاتف الذكي اللي تستخدم (4G)، كايين اللي عندو الهاتف من نوع معين نتيجة الإمكانيات المادية راه تستخدم لو (3G)، كايين وحدين آخرين راه تيخدمو (2G).

إذن خص تعميم هنوك الثلاثة، وهاذ التعميم مهم اعلاش؟ لأن كثير من الخدمات يمكن أن يصل إليها المواطن في قرية بعيدة عن طريق الأنترنت، وبطبيعة الحال في 2018 غادي نعلنو على إنجازات مهمة في هاذ المجال، وكايين أمور اللي غادي تجي في 2019 ديال الخدمات التقنية ديال الخدمات الإلكترونية أو الإدارية الرقمية اللي غادي يوصل لها المواطن فين ما كان، من بينها مثلاً عقد الأزياد.

دأبا خدامين في هاذ البرنامج ولكن هاذ غادي يتأخر الإنجاز ديالو 2019، غادي يمكن للمواطنين ياخذوا عقود الأزياد حيث ما كانوا عن طريق الأنترنت فين ما كان الواحد.

هاذ التعميم ديال الخدمات الأنترنت هذي مهمة جداً لأنها جزء من العدالة المجالية، جزء مهم جداً، ويمكن مثلاً اللي عندو واحد اسمو سياحية واحد المؤسسة سياحية في راس الجبل إلى وصلتمو يمكن كثير من الخدمات التواصل مع السياح اللي ابغاو يجيو عندو مع الزبناء ديالو مع الناس اللي غادين يصيفطوا لو السلعة، إلى آخره، يمكن يتواصل غير عن طريق الأنترنت، إلى ما عندوش تما تيولي الاستثمار في هاذ المكان غير ممكن، الناس تهربوا الاستثمار لأن خصهم البلاصة، واليوم الأنترنت أصبح من ضروريات المستثمر، المستثمر اللي غادي يمشي لشي بلاصة خصوصاً تكون معاه الأنترنت تما باش يمكن، وبالتالي غيتعمم بلا ما نعطيكم من أسمو..

ومشروع التطبيب عن بعد (la télémédecine) اللي الآن بدأت فيه الدراسة وغادي يبقى واحد البرنامج نموذجي غادي يبدأ قريباً هو أيضاً مهم بلا ما نشرح الإيجابيات ديالو والأهمية ديالو لأن غادي يطول الوقت.

وهناك عدد من المبادرات احنا 11 برنامج، 11 برنامج من هاذ النوع، 11 برنامج صادق عليها هاذ المجلس الإداري منذ أسبوع فقط وإلى انطلقت غادي يكون عندها واحد التأثير مهم في العدالة المجالية.

شكرا جزيلاً والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

إذا هذا شيء بالنسبة لنا أساسي، إذا فاش تنجمو الضرورة ديال أن الدولة تتدخل، والضرورة ديال أنه تكون تنمية اقتصادية في هذه الجهات، كمنشيو مباشرة للاستثمار وهنا مرتبط الفرس السيد رئيس الحكومة، مع الأسف السنة الماضية ولا حتى في القانون ديال المالية ديال سنة 2018 اللي أنتوما مسؤولين عليه كرئيس حكومة غادي نلقاو نفس المشكل، نفس الأسباب اللي غادي تعطينا نفس النتائج، كلقاو هذيك 3 الجهات أو 4 الجهات اللي متأخرة ما عندهاش أكثر من تقريبا 20 مليار ديال درهم، مع تقريبا 10 دالمليون ديال السكان مقارنة مع أقل جهة في 3 جهات الأولى إذا جمعتي هذه الجهات الأولى عندهم 90 مليار ديال درهم ديال الاستثمار، وهاذ الجهات الأربع الأخيرين ما عندهم أكثر من 20 مليار ديال درهم، هذا تعني أنه سنستمر في حصد نتائج ولن نساهم في التقدم أولا في التطور أولا في التنمية الاقتصادية ديال هاذ المناطق.

هاذي خاصها تحل هاذ الإشكالية قبل ما ندوزو للمرحلة الثانية اللي تكلمتوا عليها-وعندكم الحق-ديال الجهوية الموسعة وديال الدور ديال المراكز الجهوية للاستثمار، ديال التحفيزات اللي خاصها تقوم بها الدولة أيضا باش تجر المستثمرين.

سمعتكم في بعض الأجوبة ديالكم سابقا أنكم كتحاولوا مع المستثمرين باش يمشيو لذيك الجهات وما تيمشيوش إلى غير ذلك، خاص الدولة حتى هي تفكر أنها ممكن تكون حتى هي مستثمر وممكن تساهم مع المستثمرين وتعمم الاستثمارات فهاذ المناطق، لأن هي اللي قادرة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه المناطق.

ثم بالنظر إلى هاذ الموضوع، السيد رئيس الحكومة، ابغيت نذكر فقط بالالتزامات ديالكم اللي اعطيتو في البداية ديال العهد ديالكم على الزيارات اللي خاصكم تديرها للمناطق أولا لجهات المملكة، طبعا قمتم بجوج زيارات، وأتذكر الزيارة ديالكم اللي درتوها لجهة بني ملال- خنيفرة، كان الكل كينتظر واحد القرار تجيبوه لأنه في أولوية ديال الساكنة ديال الجهة، وهو مركز استشفائي جامعي، قلتكم بأنكم بغيتوا تديروا أقطاب جامعية بالنسبة للخريطة الجامعية على المستوى الوطني، حتى بالنسبة للمراكز الاستشفائية الجامعية، وأنتم ولد الميدان وما نحتاج نشرح لكم الإيجابيات ديال مركز استشفائي جامعي في جهة، فيها اكتفاء ذاتي على مستوى الخدمات الصحية، كيكون أطباء فالميدان أولاد المنطقة وتيكلف الوقت أيضا، إلى خديتوا القرار اليوم ديال مركز استشفائي جامعي راه خاص 15 و16 سنة باش نشوفو أول طبيب اختصاصي كيتخرج من ذيك الجهة.

إذن كنظن بأن هادي بعض المفاتيح وبعض الأمور اللي غادي تعطي وتساهم أيضا ومفتاح في النموذج التنموي ديال بلادنا، باش نحققو التعادلة أو العدالة المجالية اللي هي أيضا تساهم في العدالة الاجتماعية، وباش نعطيوا واحد الإحساس بالانتماء إلى الوطن للمواطنين والمواطنات في مختلف الجهات ونساهموا أيضا في تثبيت

داخل كل جهة لأنه إلى خدينا 20 إقليم الأقل نموا في المغرب كلقاو فيها التواجد ديال جميع الجهات كل الجهات ممثلة تقريبا في هذيك 20 ديال الأقاليم الأقل نموا، يعني هذه كاينة فوارق أيضا داخل الجهات.

ثم إذا جينا غادي نبسطو أكثر ونعملو واحد الفرق بين الجهات أو بين الأقاليم بالسنوات ديال التأخر ديال كل جهة على جهة، كلقاو واحد الفرق كبير يعني كيفدر يوصل على مستوى التعليم حتى ل 20 سنة ديال الفرق بين الجهات وبين الأقاليم، على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية أحيانا حتى ل 40 سنة، يعني إلى جمعنا الأقاليم ديال البلاد يعني أننا بتبسيط أكثر، احنا في بلاد وحدة ولكن نعيش في حقب وفي أزمنة مختلفة، هذا مصدر القلق.

التخوف اللي كاين السيد رئيس الحكومة هو أن هذه الفوارق تبقى تتراد ويولي من بعد يوقع واحد الشرخ، واحد الهوة اللي تيصعب معها أننا ننداركو هذا النقص هذا بمجهود، إلا إذا كان واحد المجهود مضاعف أكثر من المجهود اللي خاصوا يكون دبا، وهنا كنوصلوا للتساؤل المطروح اليوم على الحل، أشنوهو بالضبط الدور ديال الحكومة ديال الدولة؟ طبعا في الكلمة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، قلتو كلنا مسؤولين ويجب على الحكومة والجهات أن تقوم بالدور ديالها.

نعتقد أنه بالنسبة لهذه الجهات بالضبط اللي هي متأخرة الدور ديال الدولة خاصوا يبقى أساسي وجوهري، كما بلادنا عملت خلال العشرية اللي فاتت واحد المجهود كبير في الأوراش الكبرى استفدت منه بعض الجهات والحمد لله حققت واحد الإقلاع، هذه الجهات أيضا خاصها اليوم تبقى الدولة مركزة فيها المجهود ديالها أكثر من الجهات، لأن الجهات اليوم حتى هي مختلفة متباينة ماشي بحال بحال، كاين جهات اللي عندها الإمكانيات وتيمكن تصريف الإمكانيات اللي متاحة لها ويمكن توضع برامج ويمكن تساهم في التنمية، وجهات أخرى ما يمكن لهاش.

ثانيا، المقاربة الأخرى هي كيفاش تتدخل ديال الدولة؟ طبعا جيتو بواحد المجموعة ديال البرامج السيد رئيس الحكومة كلها عندها في الغالبية ديالها عندها بعد اجتماعي، طبعا البعد الاجتماعي كيجابو على الأسئلة ذات راهنية وحالية ومستعجلة وهذه محتاجين لها في هذه المناطق هاد.

ولكن الجواب على المشاكل ذات المدى المتوسط والبعيد وهذا المشكل ديال الفوارق المجالية مشاكل ذات المدى المتوسط والبعيد كتبغي جواب اقتصادي السيد رئيس الحكومة.

سمعت في الكلمة ديالكم جا بأن هذه الجهات وهذه المناطق خاصها حتى هي تستافد من ثمار النمو ديال بلادنا، أكيد خاصها تستافد من ثمار النمو ولكن أكثر منو خاصها تساهم أيضا في النمو، هذه المناطق حتى هي السكان ديالها حتى هما مستعدين وباغين يساهموا في النمو ديال بلادنا وهذه الجهات لها من الإمكانيات ما يمكنها من ذلك.

الاستقرار اللي كنتنعم به بلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

تبارك الله عليك، شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحوالمربوح:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على إجاباتكم.

أولا، بصفة عامة اعتماد حلول جزئية كمثل (3G) أو (4G) وهيمنة الرؤية القطاعية وتعدد المتدخلين يؤدي إلى ضعف تطور مؤشرات التنمية المجالية وارتفاع الكلفة بسبب تجزئ السياسات العمومية وخضوعها للمنطق القطاعي الضيق.

أما فيما يخص الجهوية، الجهوية المتقدمة ورش ومسلسل مستمر في الزمن توج سنة 2017 بدعوة جلالة الملك نصره الله إلى اعتماد أجندة لنقل الموارد والاختصاصات، والحديث هنا يدفعنا إلى التأكيد على الاختصاصات الممنوحة للجهات، فالاختصاصات المشتركة والمنقولة هي مرتبطة بإرادتك السياسية، فبعد هذا المسار من التعبير عن الإرادة الملكية والدعم المتواصل لجلالة الملك لورش الجهوية المتقدمة، نؤكد أن الحكومة لم تبذل المجهود اللازم لتفعيل هذه الإرادة وهذا الدعم بل لم تكن في مستوى التفاعل الإيجابي مع توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

هذا، بالإضافة إلى التحكم الحكومي في تحديد الموارد المتعلقة بالجهات، ويدعوننا لمساءلة الحكومة حول حقيقة فهمها للتوزيع العادل للاستثمار العمومي على مستوى التراب الوطني وشروط وآليات انبثاق أقطاب جهوية تنافسية مندمجة.

إذا كانت للجهة اليوم اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة، فذلك لا يعني ولا يحرر القطاعات الحكومية من القيام بواجباتها، خصوصا على مستوى، على سبيل المثال:

البنيات التحتية الطرقية وفك العزلة والبنيات التحتية الضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص، وأنا درعة-تافيلالت نموذج إلى ما تفكش المشكل ديال "تيشكا" وديال "تيزنت الغمت" والولوج إلى الجهة بصفة عامة لا جهوية:

ثانيا، ضرورة سن سياسة جبائية تحفيزية في بعض جهات المملكة وأيضا جهة درعة-تافيلالت نموذجا:

ضرورة تقليص الفوارق القائمة بين مختلف الجهات على مستوى التجهيزات الحيوية التي هي من اختصاص القطاعات الحكومية، على

سبيل المثال الصحة والتعليم والماء إلى آخره.

وهي مناسبة نعيد من خلالها مطالبة الحكومة بضرورة بناء مستشفى جامعي وجامعة قائمة الذات بجهة درعة-تافيلالت على غرار باقي جهات المملكة، وإيجاد حلول مستدامة لإشكالية الماء، وذاكرة لا تزال في الأذهان:

رابعا، لابد من الإشارة إلى مفارقة غريبة أو ظاهرة غريبة نريد أن تسجلوها السيد رئيس الحكومة في جهة درعة-تافيلالت، وربما جهات أخرى تتعلق بفهم بعض القطاعات الحكومية لمضمون الاختصاصات المشتركة، بحيث تحولت هذه الاختصاصات إلى غطاء للسطو على ميزانية الجهة، وهنا إلى ما تعالجاتش وما تصديتوش لهاذا الأمور غادي تولي جهوية متقدمة نحو المركز.

نطالب السيد رئيس الحكومة في هذا المجال ب:

إطلاق مسار تجريبي لممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة مع تحديد إطار تنظيمي وملائم وموحد لهذا المسار:

يجب أيضا تحديد اختصاصات الجهات بشكل دقيق من أجل تمكينها من معرفة المشاريع والقضايا المسؤولة قانونا عن تمويلها لتفادي الارتباك والتداخلات وتراكم المهام:

التعجيل أيضا بإعادة النظر في قانون الجبايات المحلية للرفع من المدخل الذاتية للجهات، بطبيعة الحال بعلاقة مع النظام الجبائي الوطني بصفة عامة.

فيما يخص اللاتمرکز، بما أن اللاتمرکز يعتبر من الاختيارات الإستراتيجية المعبر عنها من خلال دستور 2011، واستنادا للتعليمات الملكية السامية التي تحث على تدعيم مسلسل اللاتمرکز الإداري قصد مواكبة الدينامية الجديدة التي تعرفها الجهة، فإننا لا نفهم السروراء ضعف، إن لم نقل تباطؤ، المجهودات المبذولة في مجال تنظيم المصالح الإدارية، بما يمكن من تجاوز وضعية تمرکز الاختصاصات والسلطة التقديرية والوسائل المادية والبشرية على مستوى الإدارات المركزية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يخفى عليكم التلازم الكبير بين تفعيل الجهوية وورش الإصلاح الإداري، لذا فأنتم ملزمون بإخراج ميثاق اللاتمرکز الذي لطالما نادى به صاحب الجلالة منذ أزيد من 15 سنة، فبدونه لا يمكن التأسيس لنموذج تنموي جديد يستجيب للحاجيات المجتمعية للمواطنين ويحقق تطلعاتهم.

ونتمنى صادقين، السيد رئيس الحكومة، أن لا يكون مأل التزامكم بمباشرة ورش اللاتمرکز السنة المقبلة كالتزام الحكومة السابقة في برنامجها الحكومي الذي نص بالحرف على اعتماد مشروع طموح للاتمرکز الإداري يواكب الجهوية المتقدمة ولا ممركرة واللامركزية، وهماذا الشي كان سنة 2012، والتزمت السيد رئيس الحكومة هنا في هذه

الحكومة، العدالة المجالية إنصاف لجهات همشت لعقود ولا زالت مهمشة من طرف الحكومات المتعاقبة، ألا ترون السيد رئيس الحكومة – وغادي نكمل بهاذ الشي- أن بعد الترحم على ضحايا جرادة، أن ما يقع في جرادة نتيجة الفوارق المجالية؟ ألا ترون أن ما وقع قبل أسابيع في أيت حدو ويوسف بسكساوة منذ بضعة أسابيع، نفس المشاكل في أحوي ومييلادن، كل هاته المناجم المغلقة التي يلجأ إليها المواطنون من أجل لقمة العيش بركوب مخاطر كبيرة؟

ألا ترون أن ما كان في أنفكوسابقا وما كان في إملشيل حديثا وتلامذة مصيصي ويديا، وموتى مستشفيات درعة-تافياللت نتيجة الفوارق المجالية؟

السيد رئيس الحكومة،

فيما يخص درعة-تافياللت، نطالبكم ونلج أن هذه الجهة تحتاج إلى مخطط مارشال.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد علي العسري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة والسيدات الوزراء والمستشارون المحترمون،

في البداية، لا يسعنا في فريق العدالة والتنمية إلا أن نقدم تعازينا ومواساتنا لأسر فاجعة جرادة الأليمة، داعين الله للشهيدين بالمغفرة والرحمة ولدوهم بالصبر والسلوان وحسن العزاء، وإننا نعتبر ما وقع بجرادة شأنه شأن ما وقع من قبل بالصويرة والحسيمة وزاكورة، أجراس إنذار على استمرار التفاوتات المجالية والاجتماعية الصارخة، مما لا يشرف بلدنا بما راكمه من إنجازات، وعلى الجميع حكومة وبرلمانا ومجتمعا وسلطات أن يستخلص الدروس والعبر، بعيدا عن أي مزايدات أو استغلال سياسي مقيت لهذه الأحداث الأليمة.

فمآسي الوطن هي أحزان وليست سلع للبيع والشراء، وقد تكون بعض الدموع التي تذرف الآن هي مجرد دموع تماسيح، وينطبق عليها كمن يفترس مع الذئب ويتباكى مع الراعي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نتمنى، ونحن على مشارف نهاية هذه السنة، أن تكون فاجعة جرادة آخر مآسي هذا الوطن ومواطنينا.

القبة أنكم ستخرجون هذا الميثاق قبل نهاية هذه السنة.

ونتمنى كذلك أن تتغير عقلية بعض المسؤولين المركزيين والحكوميين، ونقولها بصراحة، ما حدكم اللي تتبغوا تعاقبوا شي واحد في الرباط وفي الدار البيضاء تصيفطوه لنا لزاكورة

ولا الرشيدية ولا ورزازات ولا ميدلت، حسب هاذ المنطق الذي لا زال مستمرا مع كامل الأسف، يمكن لنا أن نعتبر أننا ساكنة درعة-تافياللت في حالة عقاب مستمر إلى حين.

فيما يخص الاستثمار العمومي، إذا كان التوزيع الجهوي للاستثمار العمومي يعتبر من أهم مداخل التقليل من الفوارق المجالية، فبالإطلاع على المذكرة المتعلقة به المرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2018، يتضح أن الحكومة لم تقم بأي محاولة لتجاوز الفوارق المجالية، بل عملت على تكريسها وتعميقها من خلال توزيع الغلاف الجهوي المخصص للاستثمار العمومي بشكل لا متكافئ وغير منصف.

القانون المالي لـ 2018 يكرس المحور المعلوم ويكرس المغرب النافع والغير النافع، وما يدعو للغربة وللأسف في نفس الوقت، هو أن هذه التفاوتات كانت ولا زالت قائمة منذ عقود على مر الحكومات المتعاقبة، فعلى سبيل المثال بعض المؤشرات:

خمس جهات، جهة درعة-تافياللت، الجهة الشرقية وثلاث جهات الجنوب، تساهم فقط بـ 11% في الناتج الإجمالي؛

مساهمة جهة درعة-تافياللت على سبيل المثال في نمو الناتج الداخلي 0.4%؛

المعدل الوطني للناتج الداخلي الإجمالي حسب الفرد سنة 2015، هو تقريبا 30 ألف درهم، بينما جهة درعة-تافياللت تسجل أدنى المعدلات بـ 15 ألف درهم، يعني نصف المعدل الوطني؛

مستوى الاستهلاك النهائي حسب الفرد، فقد سجلت بعض الجهات معدلات إنفاق تفوق المعدل الوطني، كجهة الدار البيضاء المعدل الوطني 16 ألف درهم، وجهة الدار البيضاء- سطات 20 ألف درهم، وأيضا هنا درعة-تافياللت 11 ألف درهم، هذا يعني بالملموس أن الفرد مواطن في درعة-تافياللت يستهلك نصف ما يستهلكه الفرد في الدار البيضاء، إلى كان هاذ الشي السيد رئيس الحكومة هو تقليل الفوارق هاذ الشي عجب.

بالنسبة للتوزيع الجهوي للاستثمار العمومي فحدث ولا حرج السيد رئيس الحكومة المحترم، درعة-تافياللت 2.6%، إلى حيدنا منها المشاريع ديال الطاقة الشمسية بما فيها مشاريع ديال العيون وبوجدور اللي حسبوها على جهة درعة-تافياللت كيبقى لنا 1.5%، ما هي المعايير السيد رئيس الحكومة؟ هذا عار بالنسبة لهاذ الجهة، ما هي المعايير التي تعتمدونها لتوزيع المجهود الاستثماري للحكومة؟

غادي نكمل، العدالة المجالية حق دستوري، السيد رئيس

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

السيد رئيس الحكومة،

من باب الواقعية، وفي إطار عدم ربط الموقف بالموقع، لا يمكننا في الفريق الحركي إلا أن نثمن الجهود التي تبذلها الدولة والحكومة تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله ليربح رهانات التوازن المجالي والجهوي والاجتماعي عبر سياسات وبرامج طموحة لا يمكن أن نشكك في نجاعتها.

ومن باب الموضوعية أيضا وبغيرة وطنية صادقة، لا بد أن نسجل كذلك، السيد رئيس الحكومة، أن الواقع أكبر من الطموح وأن البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة بسياسات المجال وإنصاف المواطنين في علاقتهم بهذا المجال لم تنجح إلى حد الآن في الحد من التفاوتات المجالية والاجتماعية، إن لم نقل أنها تمدد التفاوت وتكرس التقاطب المجالي والاجتماعي بين المجال المحظوظ والمجال المحروم، في إطار وطن واحد وموحد نسعى جميعا ليقاسم جميع أبنائه ثمار النمو في المدن وهوامشها، كما في القرى والجبال.

السيد الرئيس،

كلنا والإخوة اللي سبقونا كلهم يقرون وكذلك السيد الرئيس تقرون على أنه كايين هناك تفاوتات في المجال، خصوصا في مجموعة ديال الجهات، فالسيد الرئيس السؤال ديالنا المطروح هو فالبرامج اللي يمكن ليها تحل المعضلة والمشاكل، جا على لسانكم مجموعة ديال البرامج اللي احنا كنشددو على الأيادي ديالكم وكنتمناو أنكم تتوقفو فيها، ولكن السيد الرئيس لا بد إلى بغينا نجحو كذلك لا بد أننا نفكرو في الخلق ديال الثروة، إلى ما كانتش الثروة في المناطق بواحد الطريقة اللي هي معقولة باش توصل لجميع المجال الترابي ديال الوطن فما يمكنش لنا نجابو على هاذ التساؤلات اللي الإخوان طرحوها واللي فيها أرقام أن 3 جهات اللي كتحظى بهاذ الاستثمارات الكبيرة اللي ممكن نقدر ونقولو بأن هاذ الجهات هي المحظوظة الكبيرة.

جا على لسانكم، السيد الرئيس، أنه من خلال التوقعات ديال البرامج أنه كتفكر الحكومة على أساس أنه يكونوا واحد الموائى مشتركة،

إن ما وقع لاشك يؤكد استمرار التفاوتات المجالية والفئوية إن لم يكن تفاقمها، والذي على كل حال لا يمكن أن تتحمل فيه المسؤولية هذه الحكومة ولا الحكومة السابقة، بل هو نتاج تراكمات منذ فجر الاستقلال، وسيكفيكم شرفا، السيد رئيس الحكومة، أن توقفوا هذه التفاوتات أو أن تساهموا في تقليصها أو فرملة تطورها، مستحضرين قصور النموذج التنموي الحالي وأهمية سرعة مراجعته وتعديله.

وإننا على يقين في فريقنا أنه لا يمكن تجاوز الإشكالات الراهنة والمستقبلية التي يجب أن تقطع مع مغرب التفاوتات وترسي دعائم مغرب العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بإنجاح ورش الجهوية المتقدمة، باعتبارها مدخلا رئيسا لإعادة بناء الدولة وتجديد طرق اشتغالها وتوزيع أفضل لخيرات وإمكانات الوطن، مما يحقق أعلى مستويات العدل والإنصاف على اعتبار أن المستوى الترابي هو المستوى الأنسب والاختيار الأنسب لتحقيق التنمية الشاملة والمندمجة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن الاستقرار الاجتماعي الذي تنعم به بلادنا سيبقى رهينا استمراره برضا مواطنينا على مستوى التنمية والخدمات الاجتماعية لكل مناطق وجهات المملكة، وبالتالي فالحركات الاحتجاجية السلمية والمنضبطة يجب أن تعامل كأين مريض يطلب العلاج لا كبلطجة وشغب يقابل بالعقاب والقبضة الأمنية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الخير في أي سياسة عمومية في أن تنصت لنبض وصوت وتطلعات الشعب وتتجاوب معه، فلا يعقل أن نتباهى في بلدنا بمشاريع عملاقة مكلفة رغم أهميتها، وهو يعيش معنا ولو مواطن واحد لا يجد ماء يشربه أو مدرسة لابنه أو سرير عند مرضه، وكلها حقوق أساسية ينص عليها دستورنا الجديد.

صحيح أن الحكومة الحالية والتي سبقتها وباقي الحكومات المتعاقبة أطلقت برامج طموحة في الطرق والماء والكهرباء والصحة والتعليم، غير أن بطء الإنجاز وضعف النجاعة وتواضع مستوى الحكامة أفقد هذه البرامج جزءا من قيمتها، فعلى مستوى المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فقد تحققت أهداف معتبرة، ولكن الأثر العام على الفئات المستهدفة ظل محدودا، مما يجعلنا نطالبكم بتقييم دقيق وشامل للمبادرة الوطنية ورصد اختلالاتها وتصحيحها.

وعلى مستوى التعليم، لا زالت الحالة ماسة لتوسيع وتجويد العرض التعليمي بمختلف الأسلاك والتخصصات، ولاسيما توسيع برنامج تيسير وتحسين مستوى استهدافه وجعله ضمن سلة دعم مرتبطة بالمساعدة الطبية والمنح الجامعية والإقامة بالأحياء الجامعية.

على كل حتى أوفر الوقت للمتدخل الموالي أكتفي بهذا القدر.

ديالها هاذ المناطق، لأن كنهضرو دبا على المناطق اللي عندها الاستثمار هاذ راه ماجاوش وكانوا عندهم المستثمرين لولا أن الدولة وفرت الطرق ووفرت (les ports) ووفرت كذلك الصحة ووفرت كذلك التعليم الجامعات، هاذ الناس ما غاديش يكونوا هاذ الجهات بهاذ المستوى اللي كنهضرو عليه، وفرو لهاذ الناس الآخرين الطرق، ووفرو لهم السيارات، وأنا كنهضر مع السيد الوزير كنتمنى أن الإشكال ديال الطريق ديال تيشكا يتحل راه باراكا من أننا نزيدونتنا، راه حتى الفلوس اللي كاينين ما كينينشاي، اطلقتو المشروع وما ولاش كاين، هذا إشكاليات.

كنوليو كنهضرو حتى فروسنا، حتى في الأرقام اللي كنعطيو للناس، كنوليو نقولو لهم لا راه ما عندهومش الميزانية واخا طلقوا (marché) وهاذ الشئ راه كاين، السيد الرئيس، وأدعوكم أنكم توقفوا على هاذ الشئ بيديكم، "تيشكا" حاليا المشروع ديالها واقف، نظرا أن الفلوس الملتزم بها ما كينينش، امشاو لمناطق أخرى ما عرفناهمش، وهذا إشكال كيخلينا نشككو حتى فروسنا، الوزارة طلقت المشروع وكتقول للناس ما عندناش الفلوس، في حين أنه الفلوس كانوا وما نعرف فين امشاو.

هاذو إشكاليات كيتطرحوا ماشي غير في هاذ الإطار ديال الطرق، في الإطار ديال الصحة، في الإطار ديال التعليم، الجامعة مازال ما كايناش جامعة في المنطقة ديال درعة-تافيلالت ما كاينش مستشفى جامعي، مشاكل كثيرة جدا، وماشي منطقة فقيرة كما يقال، نهائيا، نهائيا، كاين موارد كاين الناس اللي بغات تخدم ولكن لحد الآن مازال ما تعطاش لها الحظ باش تبين على العمل ديالها.

تنتمناو السيد الرئيس تكون من الأولوية ديالكم هاذ المناطق، باركة من المحور ديال الرباط، الدار البيضاء، طنجة، هاذ الشئ راه خداو اللي ياخذوه، باركة من هاذ الشئ، اعطيو للناس كذلك، أولا كلشي غمهاجرو ويحي لهاذ المناطق وذيك الساعة غتلقاوا إشكاليات أخرى ديال السكن وإشكاليات أخرى ديال الجريمة والجريمة المنظمة وغادي نوليو خاصنا نلقاو حلول أخرى اللي ما..

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم، مع الأسف الوقت لا يرحم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم السيد رئيس الحكومة المحترم على تفاعلکم الإيجابي مع

فنتطلب من السيد الرئيس الميناء ديال درعة-تافيلالت كيف ما قالوا الإخوان فين غادي تديروه ومع أي جهة غادي تديروه؟ أنا عندي الحل هو النفق ديال تيشكا، فعوض ما تديروا (les ports) احنا على الأقل فكروا في هاذ النفق باش تحلو واحد المعضلة كبيرة جدا ديال واحد الجهة اللي فيها مجموعة ديال الأقاليم ومجموعة ديال الساكنة اللي كينتظرو منكم الشئ الكثير، لأنه هاذ المنطقة اللي ما زال خداتش الحظ ديالها من هاذ الاستثمارات الكبرى.

السيد الرئيس،

اهضرتو كذلك على المسائل ديال الصندوق ديال الاستثمار ديال القرى وديال الجبال، أنا كنعقول لك السيد الرئيس في حالة ما إلى ما فكرتوش في واحد الضرائب باش تعاونوا هاذ المناطق بالنسبة للضرائب ما يمكنش ألسيد الرئيس أن هاذ المناطق ديال طاطا وورزازات وزاكورة وتنغير وفكيك، وهاذ المناطق ما يمكنش لها تستمر وما يمكنش المستثمرين يتجهوا لها إلى ما كانش في الحقيقة واحد المجهود من الدولة، على اعتبار أنه ترجعوهم ل (la zone 4) باش يمكن لهم تكون امتيازات في المسائل الضريبية باش يكونوا استثمارات، لأن ما يمكنش نقولو غادي نوصولو الطريق وغادي نديرو مدرسة ونديرو المصححة في حين أنه الناس ما كيلقاوش باس يعيشوا، اليوم راه الناس ملقاوش.. جبتوا لهم الضو فعلا، كاين الماء عند البعض ولكن باش يخلصوه ما عندهومش، وبالتالي لا بد أنهم كيوليو يديروا الهجرة باش يمكن لهم يلقاوا فين يعملوا وليداتهم وهما، هذا هو الإشكال اللي مطروح، السيد الرئيس، الثروة اللي ما كايناش فهاذ المناطق واللي ولت غادية وكتقلص، لأنه التوجه ديال الحكومة كلو كيستثمر في واحد المناطق معروفة ومحورية.

كاين كذلك مسألة أخرى أنهم كتحاولوا، أنا ما عارفش كيفاش غتديروا السيد الرئيس القضية ديال التوزيع ديال الموظفين، قلتو من قبل نعاودو نوزعو حتى الموظفين اللي كاينين في المحور، هذا إشكال كبير، السيد الرئيس، ما يمكنش شي واحد غادي يخلي لك الرباط والدار البيضاء وطنجة ويحي لواحد المنطقة ما غيلقى فيها لا فين يقري وليداتولا والو، هذا إشكال كبير وما عرفتش كيفاش غادي تحلوه، لأن غير دبا حاليا تنطلبوا باش يجيونا أطباء كيحيوا يجلسوا يومين ويرجعوا فجالهم، كذلك مجموعة ديال المسؤولين اللي ما كيجلسوشاي.

وبالتالي هاذ الإشكاليات كلها هادي الاستقرار ديال الإدارة إلى ما تمكنتوش باش تلقاوا فيه حلول راه ما يمكنش هاذ المناطق نهائيا تزيد وغتبقى في نفس هاذ المؤشرات اللي عندكم دبا وغتزيد أكثر من ذلك.

وبالتالي السيد الرئيس، اليوم المطالب حقيقة هو هاذ المناطق اللي معزولة واللي عاشت مشاكل كثيرة واش كاين برنامج حقيقي لها خاص، لأن هاذو كيف ما قلتوا السيد الرئيس، هاذو إشكاليات ديال تراكمات ديال حكومات اللي تعاقبت على هذا، ما كانتش في الأولويات

اللامركزية، لكن مسألة التفاوتات والاختلالات المجالية لازالت مستعصية على الحل وتطرح تحديات كبيرة كما جاء في سؤالنا لسنا هنا لتحديد المسببات والأسباب من جهة لأنها معلومة لدى الجميع، ومن جهة ثانية إنما يهمننا في فريقنا هو المستقبل، هو إيجاد الحلول، هو اقتراح الإجراءات والسياسات الكفيلة بتجاوز الاختلالات المجالية.

أفيد، السيد رئيس الحكومة، أن الاقتراحات والإجراءات التي جاءت في إطار ردكم والذي استمعنا إليه بكل إمعان ستساهم في تذليل الصعاب من أجل تدارك الفوارق المجالية بين الجماعات الترابية المشكلة لبلادنا، لكن في غياب حكامه جيدة ونخب مؤهلة إن على مستوى المؤسسات المنتخبة أو الأطقم الإدارية لتزليل هذه التدابير والاجتهاد في تكيفه مع واقع وإمكانيات كل وحدة ترابية على حدا.

كما أن نجاعة المواكبة من طرف المؤسسات ذات الاختصاص، إن على مستوى الإدارة أو على مستوى التتبع أو التمويل وتقييم الإنجازات، إضافة إلى إشراك المواطنين والجمعيات والفاعلين الاقتصاديين كانوا أو اجتماعيين، كل هذه التعبئة تبقى ضرورية من أجل إنجاز هذا الورش الوطني الكبير، وبكل موضوعية سنجانب الصواب إذا حملنا المسؤولية للحكومة الحالية من أجل إنهاء ووضع حد لهذا الأشكال، على اعتبار أنه سيبقى مستمرا وسيكون على الحكومات المتعاقبة استقبالا والمؤسسات المنتخبة مواصلة هذا الورش، مما يدفعنا إلى إشارة الانتباه إلى ضرورة التكامل بين البرامج المحلية والجهوية والوطنية وعدم الانغلاق داخل نموذج جديد لكل حكومة جديدة بلغة واضحة الضامن الأساس لنجاح السياسات العمومية لمواجهة الاختلالات المجالية هو الاستمرار والتكامل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي-وكما قلنا سابقا- لا نهتم بالأسباب والمسببات، لأن فيها إكراهات سياسية اقتصادية سوسيولوجية وحتى تاريخية ويهمننا دائما هو أن تكون قوة اقتراحية بنظرة تفاؤلية للمستقبل ولأجل ذلك نؤكد على التوصيات التالية:

أولا، لا يمكن تجاوز الاختلالات المجالية دون الاهتمام بالعنصر البشري سواء تعلق الأمر بتأهيل النخب السياسية وتمكينها من الأدوات المعرفية للاندماج قيادات جهوية قادرة على تنزيل التنمية وتحويلها إلى واقع، وهذا ما نعتبره مسؤولية عمومية للأحزاب السياسية والمنظمات المدنية إلى جانب السلطات العمومية؛

ثانيا، مراجعة النظام المالي والجبائي المركزي وملاءمته مع الخصائص الجبوية والمجالية والترابية، فما يمكن أن يكون ناجعا من إعفاءات وتحفيزات جبائية أو مالية قد يكون صالحا لهذه الوحدة وغير صالح لوحدة ترابية أخرى، بل مضر ومعرقل للتنمية؛

ثالثا، مراعاة التوازن بين الجهات، بل وضع نظام أولويات حسب

أسئلة السادة المستشارين، منوهين بمقاربتكم المعتمدة في تدبير الشأن العام، المبنية على الإنصات والاستماع إلى الهموم والانشغالات التي تستأثر باهتمامنا، خصوصا في مناطقنا والأقاليم التي تمثلها داخل مجلسنا الموقر، أكيد أنكم على دراية كبيرة بهموم وانشغالات أبناء العالم القروي والمناطق النائية التي تعيش في وضعية الهشاشة، وعلى هذا الأساس فإن مقترحنا بناء وصائية وتذهب في اتجاه التقليل من هذه الفوارق التي تسيء لتمييز النموذج المغربي المشهود له في العالم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن التفاوتات المجالية، كما قلت وكما أكد عليها الجميع، هي بنيوية وجاءت نتيجة تراكمات كبيرة جدا، وبالتالي فإن خلق الثروة المرتكزة على بناء مشاريع استثمارية خصوصا في المناطق التي تعيش اليوم أوضاعا مزرية في الجبال وفي المغرب العميق، وعلى سبيل المثال جهة درعة-تافيلالت، جهة مراكش آسفي وأقاليم الرحامنة والحوز التي تحتاج بدورها إلى استثمارات إضافية لتعزيز إمكانياتها وقدراتها السياحية والبيداغوجية لكونها متنفسا لمدينة مراكش.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

يعني اسمعنا اليوم بزاف درعة-تافيلالت، هذا دليل أن خصكم يعني الحكومة الحالية أنها تبالي بهذه الجهة، لأن الجهة فقيرة جدا وراه الساكنة تبيعشوا واحد الوضع مزري، ما كايين لا خدمة، ما كايين معامل، ما كايين فين يشتغلوا، راه ذوك الناس ديال الجالية اللي تيعدموا الناس، ذاك الشئ اللي تيجيبوا الناس ديال الخارج هما اللي تيعدموا ناس ذيك المنطقة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أظن استهلك الوقت ديالو، وأمر إلى الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد الرئيس رئيس الحكومة المحترم، هناك مجهودات بذلتها بلادنا منذ الاستقلال لإقرار ووضع نظام اللامركزي ترابي وإداري، بالفعل هناك تطور كبير عرفته الجهوية اللامركزية مع دستور 2011 ومع القوانين التنظيمية الجديدة للجهات والعمالات والأقاليم وكذا الجماعات الترابية.

بالطبع هناك تقدم كبير في تفويت الاختصاصات وتفويضها من كل المؤسسات المركزية لصالح الجهات والجماعات الترابية والإدارة

البنيات راه هو خاص يكون متوازن، لأن كيوفر خدمات معينة للسكان طيب ورغم ذلك، فإن هذا برنامج ديال 50 مليار ديال التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية هذا موجه خصيصا للعالم القروي، خصيصا للعالم القروي، وبالمناسبة أنا سولت وزير التجهيز، (هاهو احدايا دابا) البرنامج اللي غادي حتى 2025، محدد سنويا أشنو غادي يتدار حسب الإمكانيات ديال الدولة، بطبيعة الحال محدد، الطرقات مثلا احنا عندنا فيما يخص الطرق 25 ألف كلم ديال الطرق وتأهيل 10 آلاف كلم على مدى 10 سنوات في إطار هاذ البرنامج خاص بالعالم القروي، يعني زايد على الميزانية اللي هي خاصة كاين واحد التوجه باش نقويهاذ فك العزلة وتجديد الطرق المتهرئة إلى آخره.

معنى ذلك هناك برنامج، وهاذ البرنامج محدد 2017-2025 كل سنة أشنوهي الطرق اللي غادي تصلح أو الطرق اللي غادي تعبد، ومحددة لها الميزانية ديالها وكل سنة الوزارة المعنية كتخرج الميزانية بدعم بطبيعة الحال من صندوق تنمية العالم القروي اللي هو دعم محدد، وهكذا هاذ الشيء مرتبط أيضا بالتعليم، مرتبط أيضا بالصحة، مرتبط بعدد من البنيات الأخرى ومرتبطة بالفلاحة.

وبالمناسبة الاستثمارات ديال وزارة الفلاحة فين كتمشي؟ واش كتمشي للمدينة ولا كتمشي كلها للعالم القروي؟ الاستثمارات ديال الفلاحة وهي استثمارات مهمة جدا كتمشي، وبالمناسبة إلى جات الفلاحة كتنقول بأنها كتدعم مثلا الاستثمار وهذاك نقطة، نقطة (à goutte) كتدعم بـ 90 و100% أحيانا، هاذ الدعم راه كيمشي للعالم القروي، راه تقليص، لأنه كيدعم هاذوك الفلاحة باش يمكن لهم يستثمروا بطريقة معقلنة ويعقلنوا استثمار الموارد المالية بطريقة معقلنة، ولكن راه كاين تحديات أيضا، كاين جهود ولكن كاين تحديات ولكن كاين جهود.

وبالمناسبة صندوق التضامن بين الجهات اللي احنا وعدنا باش نخرجه، وهاذ السنة غادي يبدأ هاذ صندوق التضامن، ورسدنا ليه 10% من أسمو يعني 697 مليون درهم اللي رصدنا ليه في الميزانية ديال هاذ السنة، وأنا يمكن نقول لكم أنا شخصيا مع السيد وزير المالية حرصنا، حرصنا، حرصنا حتى آخر لحظة باش يكون، باش ما نخليوهش فقط للتذكرة كما هو في السنة الماضية والسنة اللي قبل منها، لأن بدينا بالجهوية المتقدمة إلى آخره، وصدرونا المرسوم ديال هاذ الصندوق ديال التضامن بين الجهات، صدرونا المرسوم على أساس أنه غيصدر القرار من بعد باش يوزع هاذ المرسوم فيه معايير من حيث العموم وغادي يجي قرار باش نوجهوها للجهات الأكثر حاجة وفق معايير معينة، افهمتي؟

فلذلك، هناك جهد وهناك أفق، ولكن اليوم مع هاذ البرنامج وعبر برامج أخرى عندنا إستراتيجية، عندنا نظرة، اعرفنا أش غادي نديرو في المدى القريب، هذا هو المهم والمتوسط والبعيد، لأن أهم فين كتنتج؟

الحاجة في توطين المشاريع والاستثمارات الكبرى العمومية الوطنية والأجنبية وفق منظور قائم على دراسة المؤهلات الترابية والحاجيات الملحة؛

رابعا، في مجال التنمية البشرية، نظامنا التربوي لازال غير مرتبط بالخصوصيات الجهوية والمحلية وغير مرتبط بالبرامج المستقبلية لطبيعة المشروع التنموي لكل وحدة ترابية، مثلا الجامعات والتكوين المهني، المعاهد والمدارس الجهوية المتخصصة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ننتقل الآن للاستماع لرد السيد رئيس الحكومة على التعقيبات، تفضل السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله.

شكرا جزيلاً للأخوات والإخوان المحترمين، الإخوان اللي تدخلوا، الإخوان المحترمين،

غير واحد القضية أنا إلى قلت شي حاجة معناها راه قلتها، قلت غادي نخرجو قانون ميثاق اللاتمرکز واحنا خدامين عليه وفي الأمانة العامة للحكومة إلى آخره، ما كاين علاش نعاود نجي ونقولو أخرجوا قانون اللاتمرکز، قلناه خلي حتى يفوت واحد بضعة أسابيع إلى ما خرجنا هاش هذيك الساعة نشوفو، إن شاء الله نخرجوه.

هاذ القضية الاستثمار ديال الدولة، خاصنا غير نفهموشوية أشنو هو الاستثمار ديال الدولة؟ الاستثمار ديال الدولة هو مقسم على قطاع قطاع، التعليم عندو الاستثمار ديالو، الصحة عندو الاستثمار ديالها، التجهيز عندو الاستثمار وهكذا، فبالثالي منطقاً جهة الدار البيضاء فيها 7 مليون نسمة، جهة الراشيدية فيها مليون و600 ألف، الحجرات الدراسية اللي غادي نديرو هنا ما يمكنش تكون نفسها، ما يمكنش تقول ليا ساوهم في الاستثمار، مستحيل، وإلا نديرو حجرات الدراسية نبدأو نشوفو فيها، طبيعي لأن هو موجه ماشي للمجال فقط موجه للبشر أيضا وهكذا وهكذا، راه عدد من الاستثمارات مرتبطة بالناس أيضا، التجهيزات واحد النوع من التجهيزات معينة اللي كتوجه الخدمات المباشرة طبيعي، إلى بغينا نديرو الأمن مثلا وغادي نديرو البنيات، البنيات مرتبطة أيضا بالبشر وهكذا. فالله يخليكم خاصنا نكونو موضوعيين، نقولو نزيدو، نظورو، نشوفو فين هو الخصاص، نقلصوا هاذ الشيء كل شيء معقول، ولكن ما يمكنش نعطيو واحد الهدف اللي غير منطقي، غير منطقي عقلا وسياسة، وخا نقولوه إلى قلتو أنا عرفوا بأننا غير كنهضر غير بغيت ندير عاطفة وصافي، لكن باش نكونو موضوعيين راه مرتبط أيضا بعدد السكان، وعدد السكان فيما يخص

أن تصرف خارج المهام التي كتصرف لهما الأموال ديال الصندوق، إلى ما تنجز شي حاجة ترحل للسنة المقبلة، هادي هي الأهمية ديال الصندوق، أنه ما يمكن ترحيل ذاك الشيء الذي شاط كترحلوه في 2016 الذي شاط..

ولذلك إلى جاتكم في التقرير المرفق بمشاريع الميزانية التي كيجيبو السيد وزير المالية عندو التقرير فيه هاذ الصناديق وكيقول في 2016 كذا كذا، بما فيه كذا الذي رحل من السنة الماضية، ولا كيقول 2017 كذا كذا الجديد الذي تبرمج في الميزانية زائد كذا الذي رحل من ميزانية 2016.

بمعنى هاذ الصناديق لا يمكن أموالها تصرف هكذا خارج الاختصاصات ديال الصندوق، ولكن يمكن أن لا تنجز مشاريع لأسباب معينة لتأخر أو.. ولكن ترحل للسنة المقبلة وكتنجز هاذيك المشاريع بعدها، باش تكونوا زعما مرتاحين من هاذ الناحية.

قضية أخرى بالنسبة للخريطة الجامعية الوطنية، خاصنا نعرفو بأنه هاذ الخريطة الجامعية الوطنية على مدى 15 سنة الآن انتقلت من واحد المركز شديدة التي كانت كتهم فقط 3 ولا 4 مدن، الآن أصبحت في عدد واسع من المدن، ولات عندنا عدد أكبر من المراكز الجامعية من الجامعات ومن المراكز الجامعية أكبر بكثير، كليات الطب بالخصوص جات غير فهاذ الفترة الأخيرة 3 ديال كليات الطب، طنجة وأكادير والعيون، وفي الأفق راه كاين اسمو، بطبيعة الحال قبل منها كانوا 6.

بالنسبة لتعميم مؤسسات التكوين المهني، كاين هناك جهد لتعميمه في مختلف الجهات، بل في عدد كبير من الأقاليم وغادي نزيدو في التعميم ديالو، وبطبيعة الحال هاذ التعميم ديالو ما غيتمش في جميع التخصصات على حسب التخصصات التي تتكيف مع النشاط الاقتصادي والحاجيات الموجودة في كل إقليم وإقليم، وهذا جزء من العدالة المجالية، إذا كنوسعوها يمكن نقولو خاصنا نديرو جهد أكبر، ما كاين مشكل.

وبالمناسبة المناطق الصناعية، راه عدد من المناطق الصناعية الآن فارغة التي تنشأت نتيجة عدم وجود المحيط الذي يمكن يدفع في اتجاه هذه المناطق الصناعية، دابا الآن نحن بصدد الإعداد، وزارة الاستثمار بصدد إعداد ميثاق جديد للاستثمار كيتحين الميثاق القديم، هذا الميثاق الجديد للاستثمار من بين البنود ديالو يدخل بعين الاعتبار هاذ القضية ديال الجهوية، بطبيعة الحال هو الآن قيد الإعداد، غادي ندخلوه قيد التشاور، عاد يمكن نخرجوه، وهو إن شاء الله على حسب ما تحدثنا مع السيد الوزير في هذا البعد الجهوي نتمناو ندخلوه ويكون حافز للاستثمار بطريقة متفاوتة، بمعنى يعطي امتيازات في هذا المجال للجهات الأقل استفادة من الاستثمار الخاص بطبيعة الحال.

وشكرا جزيلًا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كتنجز إلى درتي واحد الإستراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، غير كتقدير البرامج ديال عامين، ثلاث سنين كتبدا، كيتسمى (bricolage)، غير كتقدير على المدى البعيد كيمكن لك تنجز وتمشي تدريجيا إلى أن تصل إلى الهدف إن شاء الله.

إذن برنامج محاربة التفاوتات الترابية والاجتماعية في العالم القروي برنامج مهم، وغادي إن شاء الله ينتج وغادي يعطي.

طيب، بالنسبة للنفق ديال تيشكا التي غادي يمتد على 10 كيلومترات تقريبا، هذا بكل صراحة من الاهتمامات ديالنا، وكما انتوما كهتموا به في الجهة حتى احنا مهتمين به، راه ما نكرهوش حتى احنا نديروه.

ويمكن نقول لكم راه وزارة التجهيز دارت الدراسات الأولية، دارت واحد دراسة جدوى عامة، ودابا دخلت كتقدير الدراسات التفصيلية، افهميتي؟ بعدا هاذيك الدراسات الأولية وهاذ الدراسات التفصيلية ستجاوز كلفها بوحدها 10 مليون درهم، وغير تكمل هاذ الدراسات التفصيلية نشوفو أشنو هي المرحلة الأخرى التي غادي نديرو، ولكن الكلفة التقديرية الأولى ديال المشروع هي تقريبا 10 مليار ولا 11 مليار درهم، ولكن هادي تقديرية أولية، يمكن واحد 3 سنين هاذ الكلفة تراجع نحو الارتفاع وربما تنخفض، ولكن غالبا كتراجع نحو الارتفاع.

وماشي صحيح أنه الفلوس ديالو خرجات وتكالت، الله يرحم باكم هاذ الهضرة ابحال هادي ما تقولوهاش لأن أولا كنگلظو المواطنين لأن غير صحيح، كنگلظو المواطنين، ما كاينش تخرج في الميزانية وما يمكنش تمشي لشي بلاصة أخرى، غتبرمج وكتبرمجوها انتوما وكتخرج في البرنامج ديال الوزارة وكتبصادقوا عليه في اللجنة وغادي تخرج، معنى ذلك ما عندها فين غادي تمشي.

يمكن ما تنجزش في آخر السنة وترحل اشوية للسنة المقبلة ممكن هاذيك 6 أشهر الأولى، دابا حتى الاستثمار باش نرحلو دابا الاستثمار ولات صعوبة من بعد القانون التنظيمي للمالية التي دخل ابتداء من هاذ السنة، لا يمكن ترحيل إلا الثلث على ما أظن من ميزانية استثمار أي إدارة وأي وزارة من الوزارات.

أمس كان أحد النواب المحترمين أثناء الجواب على الأسئلة كيقول صندوق التنمية القروية فيها.. وهذا المجلس الأعلى للحسابات كيقول نسبة الإنجاز 40% ولا كذا و30% في سنة 2015 على ما أظن في 2014، مع ذلك فلوسها كليتوها واخذيتها وصرفتوها في شي إدارة أخرى ولا في شي مشروع آخر إلى آخره، أنا كنعقول ليه راه فكرة الصندوق تعني أنه ما يمكنش تحول أمواله، الأموال دخلوا، الصناديق ماشي ابحال الميزانية الخاصة بالإدارة، ورغم ذلك فالإدارة باش تحول من بند إلى بند حتى هوراه فيه شروط وخصوصا إذن خاص، ما يمكنش غير تحول، إلى درتي لي كذا البنزين وكذا للتسيير ما يمكنش تحول للتسيير للاستثمار والاستثمار للتسيير، وإلا ما بقت عندنا ميزانية.

ولات هناك شروط موضوعية دقيقة، الصناديق أموالها لا يمكن

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

نتقل الآن إلى الأسئلة المرتبطة بالمحور الثاني، المتعلق بالسياسة الأجرية، وعندنا فيها 6 ديال الأسئلة، أولها للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، أحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

نسائلكم حول السياسة الأجرية التي تنهجونها أو تحاولون نهجها في غضون السنوات القادمة.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

ما هي التدابير الإجرائية لمراجعة منظومة الأجور في بلادنا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

فريق العدالة والتنمية، أحد السادة أعضاء فريق العدالة والتنمية يتفضل يطرح السؤال. تفضل السي الحلوطي.

المستشار السيد عبد الإله الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف السياسة الأجرية ببلادنا، السيد الرئيس، عدة اختلالات، حيث لازالت منظومة الأجور تعاني من غياب العدالة والإنصاف بين موظفي مختلف القطاعات، لذلك نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم أولا عن:

أولا، مدى مساهمة السياسة الأجرية في تكريس الإنصاف والمساواة؛

ثانيا، ما هي أبرز سمات وخصائص سياسة الأجور المعتمد بالمغرب؛

ثالثا، ما مدى تحقيق السياسة الأجرية للأهداف المرجوة منها؟

رابعا، ما هي أبرز الاختلالات في سياسة الأجور بالمغرب؟

خامسا، ما هي أبرز الإصلاحات التي تبنتها الدولة للتقليص من عيوب منظومة الأجور؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي الحلوطي.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة،

ما هو تصوركم لإقرار سياسة أجرية ببلادنا؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فريق الاتحاد المغربي للشغل، أعد العداد من الصفر، الله يخليك.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

شكرا السيد الرئيس، معذرة.

قبل كل شيء أريد أن أتقدم باسم رئيسة الفريق وجميع أعضاء فريق الاتحاد المغربي للشغل بالجزء في وفاة شهيدتي الفهم لعائلاتهم وكل ساكنة جرادة الجريحة في هذه المأساة كسابقتهما من المآسي، التي يذهب ضحيتها فقراء ووطننا، ما يؤكد فشل النموذج التنموي، خاصة في المناطق المعزولة، حيث تستفحل مظاهر العمل غير اللائق، بل المميت من أجل لقمة العيش.

بدون شك أن السياسة الأجرية تعد أحد ركائز العدالة الاجتماعية وأهم عناصر إرساء السلم الاجتماعي وأحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن منظومة الأجور المعتمدة في بلادنا، فضلا عن كونها تجسد أحد صور التمييز الاجتماعي المسلط على فئات واسعة من الشعب المغربي، فإنها نموذج صارخ لانعدام العدالة الأجرية على كل المستويات أفقيا بين القطاعين العام والخاص أو عموديا داخل القطاع الواحد، حيث الهوة السحيقة بين صغار الموظفين بهزلة أجورهم وبين كبار الموظفين الساميين بأجورهم العالية والمتعددة التعويضات.

إننا، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن منظومة الأجور المعتمدة في قطاعات الوظيفة العمومية وما تتضمنه من اختلالات فقدت دورها كآلية لتحفيز الموظفين والموظفين، وأصبحت مكرسة

تبني آليات تجعل الأجور تأخذ بعين الاعتبار تغيرات مستويات المعيشة الناتجة عن تغيرات الأسعار؛

فتح حوار اجتماعي عملا باتفاقية منظمة العمل الدولية، خاصة أنه لا يرجى من السياسة تجميد الأجور أي مساهمة في زيادة التشغيل أو الإنتاجية؛

ضمان الاستقرار الشغلي الذي تحاربه الحكومة عبر التوظيف بالعقدة الذي يكرس الهشاشة ويؤثر على مردودية الموظفين. شكرا.

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت، شكرا على تفهمك. أعطي الكلمة الآن لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل، تعتبر أن الأسئلة التي طرحت فيها الكفاية، وبالتالي نمرؤ للسيد رئيس الحكومة المحترم، للإجابة على الأسئلة التي استمعنا لها.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أريد أن أشكركم على تفضلكم بطرح هذا السؤال حول مفهوم موضوع السياسة الأجرية الذي يكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى ارتباطه بمستوى عيش شريحة كبيرة من المواطنين وعلى قدرتهم الشرائية.

وأريد أن أقول في البداية أن تصور الحكومة يبنى في مجال السياسة الأجرية على اعتماد سياسة تحاول بأن تسيرو نحو الإنصاف، وترمي إلى تقليص الفوارق بين الأجور الدنيا والعليا من خلال ملاءمة واحترام الإطار القانوني المطابق للمعايير الدولية واعتماد إستراتيجية محكمة في مراجعة قيمة هذه الأجور، سواء على مستوى القطاع العام أو القطاع الخاص، وتأخذ بعين الاعتبار نتائج الحوار الاجتماعي بين مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، وتأخذ بعين الاعتبار معطيات الواقع الاقتصادي لبلدنا وربط الأجور بالإنتاجية.

سياسة الأجور يمكن أن نقسمها إلى قسمين: سياسة في مجال القطاع الخاص وسياسة في القطاع العام.

إلى جينا نهضرو على القطاع الخاص هاذ السياسة الأجرية للحكومة في القطاع الخاص هي تبني على مقارنة تشاركية مستمرة مع الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين، أي مع المنظمات المهنية الأكثر تمثيلية للعمال، ومع منظمات أرباب العمل الأكثر تمثيلية أيضا في إطار الحوار الاجتماعي، وبالتالي فاحنا كل ما اتفقوا على شي حاجة ما يمكن نزيدهم

للحيف وللمتيز بين مختلف فئاتهم نتيجة هيمنة عناصر التعويضات على الأجر مقارنة مع الراتب الأساسي والفوارق الصارخة بين الأجور العليا والدنيا، حيث يصل الفرق بين الأجر الأعلى والأدنى إلى أكثر من 50 مرة، وبالمقابل 30% من الموظفين يتقاضون 3000 درهم وحوالي 63000 موظف يتقاضون أقل من 4000 درهم شهريا، علما أن المغرب لا يشغل سوى 16 موظف لكل 1000 نسمة.

إضافة إلى منطق التميز والانتقائية والتعامل التفضيلي الفئوي بين الموظفين، كمثل الحيف الذي يطال المتصرفين وانسداد أفق الترقية لفئات عريضة من الموظفين والأعوان ولاسيما بالجماعات الترابية.

لذلك، أصبحت الضرورة ملحة لإصلاح منظومة الأجور في شموليتها بدءا بإعمال مبادئ العدالة الأجرية والمساواة وتكافؤ الفرص من خلال التقليص من الفوارق بين الأجور الدنيا والعليا، ومساواة الأجور بين فئات الموظفين اللذين يتوفرون على نفس الشهادات ويؤدون مهام مماثلة داخل الإدارة، والرفع من قيمة الراتب عبر إعادة النظر في قيمة ونقط الأرقام الاستدلالية ووضع سقف لنسبة التعويضات من مجموع الأجر والتطبيق الكامل لاتفاق 26 أبريل 2011.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فقد أصبح حقا خصبا لإنتاج الفقر والهشاشة والحيف والاستغلال نتيجة لتملص أرباب العمل من تطبيق مدونة الشغل وعلى رأسها الحد الأدنى للأجور، علما أن هذا الأجر من المفترض أن يضمن العيش الكريم كما تنص عليه اتفاقية العمل الدولية وعلى رأسها رقم 131.

كما يتم الإجهاز على التعويض عن الأقدمية ناهيك عن انعدام التحفييزات والتعويضات، والأخطر من هذا وذاك، فتقرير الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 2016، أشار إلى أن 40% من أجراء القطاع الخاص المصرح بهم لدى الصندوق يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، كما لا تتجاوز نسبة العمال المصرح بهم على طول السنة سوى 22%. وتبقى طبعا النساء الفئة الأكثر عرضة للاستغلال والهشاشة والتميز في الأجور.

ويعتبر الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي تجسيدا لمحنة ومأساة العاملات والعمال الزراعيين في قطاع يدر على أصحابه أرباح طائلة، وهنا نحمل الحكومة كامل المسؤولية عن هذا الوضع الشاذ نتيجة تملصها من تنفيذ البند الخاص بتوحيد الحد الأدنى للأجور في القطاعين الوارد في اتفاق 26 أبريل 2011.

إن تدابير الحكومات المتعاقبة المتعلقة بمنظومة الأجور ظلت على الدوام إجراءات إدارية لم تؤدي وظيفتها في تحفيز حتى بمتابعة ارتفاع الأسعار، لأجل ذلك نؤكد أن مراجعة منظومة الأجور تعتبر أحد المداخل الأساسية والضرورية للإصلاح الإداري؛

إطلاق حوار اجتماعي جدي لإقرار سياسية أجرية عادلة تضمن الكرامة وتحقق العدالة الاجتماعية؛

تنعكس على جودة المرفق العمومي.

ومن هنا فقد أشار أيضا إلى أنه في المرحلة الأخيرة كانت هناك بعض الاختلالات منها التأخر في إجراء التوظيف عن طريق التعاقد، التعاقد ماشي هودائما وبالخصوص في الوظيفة العمومية، ما فميش الهشاشة، بالعكس، فيه التوجيه ماشي الهشاشة لأن هاذيك العقود هي عقود غير محددة المدة، بالتالي ما يمكنش ربطوها بالهشاشة، ولكن كما قلت منذ قليل هي كيتوجه هادو اللي كيتشغلوا عن طريق التعاقد باش يمشيويكون التوظيف أو التشغيل في كل إقليم إقليم من أبناء أولئك الإقليم، ليس دائما وحده ولكن كيتكون عندهم واحد الشوية ديال الأولوية وعندو فوائد أخرى على مستويات أخرى.

إذن التأخر في إجراء التوظيف عن طريق التعاقد، بالعكس المجلس الأعلى للحسابات كيعيب أنه تأخر هاذ الشيء، لأن في جميع الدول المتقدمة الآن هذه آلية من الآليات الموجودة، عدم كفاية إجراءات حركية الموظفين، بطبيعة الحال في بعض الدول ما عندهمش مديرية الموارد البشرية في كل قطاع، عندهم مديرية واحدة، وكالة الموارد البشرية مركزية في رئاسة الحكومة، والموظف يقول له أنت هاذ العام غادي تخدم في التعليم، في الإدارة، هاذ العام غادي تخدم في التجهيز لأن على حسب حركية الموظفين ما يمكنش هنا عندنا فائض في الموظفين وهنا عندنا الموظفين اقلال.

اليوم عندنا جمود في الحركية، جمود حقيقي في الحركية، ليس فقط مركزيا بين القطاعات ولكن أيضا بين المناطق والجهات، وهذا كيتثير واحد الثقل مالي كبير بالنسبة للدولة.

عدم كفاية محاربة التغيب غير المشروع عن العمل هذا دائما تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ضعف جودة الخدمات وغياب ثقافة الجودة، ثقافة الجودة، وهكذا، ويوصي تقرير المجلس الأعلى للتعليم بإخراج قانون جديد ديال الوظيفة العمومية، المجلس الأعلى للحسابات قانون جديد ديال الوظيفة العمومية، إذا هذا هو.

وفي الحقيقة ابدت بهذا التقرير لأنه يلخص وفيه عدد من التوصيات، ومن هنا أريد أن أقول بلا ما نعطي الأرقام والإخوان كلهم تيعرفوا بأن الاختلالات التي تعتري حاليا منظومة الأجور وهي موجودة ونحن نعتزف بها والعدالة الأجرية محدودة جدا، كاي تفاوتات، كايئة 40 فئة في الوظيفة العمومية، 40 فئة، وكل فئة عندها منطق خاص، 40 فئة وهذا كثير، فلذلك خاصنا نغيرو المنطق ديال الوظيفة العمومية كلو.

ومن هنا فإننا نعتزم إعادة النظر فيها في إطار إصلاح شمولي لمنظومة الوظيفة العمومية، وذلك استنادا إلى نتائج الدراسة التي قام بها مكتب مختص للدراسات بإشراف من وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية ووزارة الاقتصاد والمالية وبمشاركة من مجموعة من القطاعات الوزارية بغاية إحداث منظومة أجرية حديثة محفزة ومنصفة وشفافة، تركز

غير الخير، ونحاول أن نكون عنصر إيجابي في تطوير هذا الحوار، وبطبيعة الحال لعبت الحكومات السابقة باستمرار واحد الدور إيجابي في تحسين الحد الأدنى من الأجر باستمرار في إطار مخرجات الحوار الاجتماعي، وبالتالي عملت الحكومة كما قلنا على تطوير ومراجعة هذا الحد الأدنى للأجر بهدف المحافظة على القدرة الشرائية للشغيلة.

ومن هنا فقد عرف الحد الأدنى القانوني للأجر في القطاع الخاص في إطار جولات الحوار الاجتماعي برسم سنتي 2011-2014 زيادتين متتاليتين بنسبة 15% و10% على التوالي.

كما مكنت مراجعات الحد الأدنى للأجر التي عرفتها السنوات الأخيرة 2010-2015، في إطار الحوار الاجتماعي من تحقيق مكاسب مهمة بالنسبة للقدرة الشرائية لفئة من العمال ذوي الحد الأدنى للأجر بالنسبة 3.5% كمتوسط سنوي، وذلك نتيجة ارتفاع القيمة الإسمية للحد الأدنى للأجر بمعدل سنوي متوسط يقارب 4.8% مقابل 1.2% معدل الارتفاع أئمنة الاستهلاك.

ولذلك، فإن المغرب يحتل مرتبة متوسطة مقارنة بالدول المماثلة أو المنافسة اقتصاديا من حيث الحد الأدنى للأجر حسب تقرير ممارسة الأعمال 2016 (Doing Business) للبنك الدولي، كما أنه يحتل مرتبة مرضية على مستوى نسبة ارتفاع الإنتاجية التي حققت تحسنت بنسبة تفوق 3% خلال العشرية الأخيرة 2005-2015، حسب معطيات منظمة العمل الدولية.

ورغم هذا التحسن، فإن مستوى الإنتاجية مازال يبقى غير مؤهل لتنافسية الاقتصاد الوطني، حيث أن مستوى هذا المؤشر يضع المغرب في مستوى متدن من قائمة هذه الدول.

على كل حال أنا اللي ابغيت نقول بأنه بمجرد ما ينطلق إن شاء الله الحوار الاجتماعي وي طرح هذه القضية على جدول الأعمال سنساهم فيها بطريقة إيجابية للوصول إلى نتائج ملموسة.

بالنسبة للسياسة الأجرية في القطاع العام، أنا ابغيت نشير إلى أن هناك تقرير للمجلس الأعلى للحسابات صدر سنة 2017 حول الوظيفة العمومية عموما، ولكن جزء منه كيم السياسة الأجرية وكيم الأجور.

وهذا التقرير انتهى من حيث الخلاصات ديالو، أولا إلى وجود اختلالات على مستويات معينة، أولا اختلالات رقمية حول الوظيفة العمومية التابعة للدولة، اختلالات التوزيع الجغرافي، تركز في عدد محدود من القطاعات الوزارية يعني الموظفين، ارتفاع كتلة أجور الوظيفة العمومية تفوق القدرات الاقتصادية للدولة.

في آفاق الوظيفة العمومية، يقول توقعات باستمرار ارتفاع كتلة الأجور، ضرورة إصلاح شامل لمنظومة الأجور، زمن العمل الإداري رافعة للتحكم في كتلة الأجور، الوظيفة العمومية الترايبية تباين في التوزيع مثل الوظيفة العمومية المركزية، ارتفاع كتلة الأجور أيضا، واختلالات

للووظيفة العمومية الذي يتم الإعداد له حاليا من قبل الوزارة الوصية والذي يهتم بمختلف الجوانب التي تهم وضعية الموظف العمومي، لاسيما التوظيف والمسار المهني والحركية، تقييم أداء الموظفين، وأسس تحديد الأجر وغيرها، وهو الإصلاح الذي يروم التأسيس لنظام قائم على مفهوم الوظيفة عوض الدرجات، وكذا اعتماد آليات التدبير الحديث وما يستلزمه ذلك من إجراءات عملية كتعيين الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، وفقا للنموذج الشامل لوظائف وكفاءات الإدارة وتصنيف الوظائف واعتماد التدبير التوقعي.

ويمكن أن أشير هنا أيضا إلى نقطة ذات أهمية خاصة، وهي أن تحسين الدخل يختلف عن الزيادة في الأجر، تحسين الدخل فيه عدد من الإجراءات الأخرى التي فيها خدمات جمعيات الأعمال الاجتماعية مثلا توسيعها، رفع الجودة ديالها، توسيعها من حيث المكان وليس فقط من حيث الإدارات، وهذا واحد الشيء مهم في خدمة الموظفين، توسيع التغطية الصحية التي هو واحد الموضوع التي غادي نقومو بيه قريبا والتي غيأثر كثيرا على شرائح واسعة في القطاع الخاص وغادي يشمل في الأفق ديالو النهائي 10 مليون شخص تقريبا من المعنيين ومن ذوي الحقوق، وهذا من أحسن وسائل تحسين الدخل.

وأريد أن أقول هنا بأن الحكومة لها الإرادة الكاملة إن شاء الله باش تمشي في هاذ الورش وتمشي في هاذ الاتجاه لإصلاح حقيقي لنظام الوظيفة العمومية من جهة وتحسين الدخل ومراجعة جذرية لمنظومة الأجر في الوظيفة العمومية، وأيضا للمساهمة في تحسين الدخل في القطاع الخاص.

وشكرا جزيلا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التعقيبات، أعطي الكلمة لأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين،

في الحقيقة ردكم، السيد رئيس الحكومة، عبث بمفاهيم كلية في هذا الموضوع، الكل يتفق على أن ليس هناك عدالة أجرية ولكن قبل أن نبدأ لابد أن نتحدث على هذا الأجر منذ أول حكومة في المغرب بأن وضعت شبكات الأجر وهذا التصور للأجر ولم يجدد ولم يصلح عبر

على الاستحقاق والمردودية وعلى تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز فعلا، علاوة على الحد من الفوارق بين الأجر العليا والأجور الدنيا والتحكم في كتلة الأجر، عندنا عدد من المعايير كلها خاصها تدخل في هاذ الإصلاح.

وقد أكد التشخيص المنجز في إطار هذه الدراسة عدد من الخلاصات التي انتهى إليها المجلس الأعلى للحسابات، انتهى في ذلك من بينها على أن المنظومة الحالية للأجور قد أصبحت متقدمة ومعقدة وغير متجانسة وغير منصفة وأن استمرار العمل بها من شأنها أن يؤدي إلى استمرار الاختلالات التالية:

أولا، تكريس الفئوية في مجال الأجر واستمرار التفاوتات المسجلة بين مختلف هيئات الموظفين والنتيجة عن تعدد الأنظمة الأساسية المتميزة أساسا باختلاف أنظمة التعويضات وغياب التجانس على مستوى المسار المهني والترقي في الدرجة، بالكوتة أو بدونها، اختلاف في إيقاعات الترقى والترتبة إلى آخره؛

ثانيا، ارتفاع نسبة كتلة الأجر مقارنة بميزانية الدولة ومقارنة بالنتائج الداخلي الخام، وهاذ الشيء راه شارليه المجلس الأعلى للحسابات وجاب فيه الأرقام، مقارنة بالدول المحيطة وبين بأنه احنا عندنا كتلة الأجر كتزيد بنسبة أكثر من نسبة النمو، وهذا غير منطقي؛

ثالثا، عدم التوازن بين التعويضات التي تمثل 72% والراتب الأساسي الذي لا يتجاوز 28% كما أكدت على ذلك الأخت الكريمة منذ قليل.

وقد مكن هذا التشخيص من وضع تصور يقوم على ما يلي:

- إعادة هيكلة منظومة الأجر بطريقة تسمح باسترجاع المرتب الأساسي لمكانته؛

- تمديد شبكة الأرقام الاستدلالية لتوسيع آفاق تطور المسار المهني للموظفين في السلايم التي ينتمون إليها، وبالتالي تقليص الضغط على نظام الترقى في السلم أو الدرجة؛

- توحيد الفوارق في النقط بين رتبة وأخرى؛

- مراجعة التقطيع الترابي للمناطق وحصريها في 5 مناطق وفق معايير موضوعية لمنح التعويض عن الإقامة.

ويقوم هذا التصور على إصلاح جوهري لنظام الأجر لا يركز فقط على الدرجة أو السلم، ولكن على أساس مفهوم الوظيفة ككفاءات بوصفها كفاءات مكتسبة في ميدان المعرفة والمهارة، الأعباء والجهود المبذولة، المسؤولية والمخاطر المحتملة، شروط العمل، التكوينات المستمرة، إلى آخره، هاذ الشيء كلو خاصو يدخل في التعويضات وفي إصلاح نظام الأجر.

وسيتم إدراج هذا التصور في إطار الإصلاح الشامل للنظام الأساسي

لا ندبر إطلاقاً مسارات مهنية، نتعامل مع الأجر بتدبير عمودي، كمنشي وصافي، كأن الناس كلهم كتلة واحد، فكرة واحدة، مجهود واحد، كفاءة واحدة، ما كايناش هاذي، يعني أشنو كندير؟ كنجي شبكة الأجور عندي السلالم قبالتها الرتب أو الدرجات بمعنى الأقدمية، إذن كاين الشهادة زائد الأقدمية، ما كاينش المردودية، ما كاينش التحفيز، ما كاينش واحد خدام وواحد ما خدامش، ما كاينش بزاف.

أكثر من هاذ الشئ ناخذو فئة تراتبية واحدة، السيد رئيس الحكومة، ناخذ طيب وناخذ مهندس وناخذ (magistrat) من المجلس الأعلى للحسابات وناخذ مفتش في وزارة المالية، وناخذ... كلهم هاذو فئة تراتبية واحدة، وكل واحد والأجور ديالو، هاذ الأجور المختلفة في بنية واحد وفي فئة واحدة تعلن وتدين سياسة الأجور وأنها ليست عادلة إطلاقاً.

ثم اشحال هاذي كان عون التنفيذ كيوصل حتى لخارج السلم وليس في ذلك عيب، اعلاش خارج السلم؟ يمكن نجبر فيه من يقوم بالتأطير، ومن يقوم بالتدبير وكيكون تحت منو أقل شهادة ومن يقوم بالتنفيذ، راه كاين الناس الذين يشتغلون في التنفيذ بنجاعة عالية أكثر كاع من موالين الشهادة، والتجربة واضحة في هذا الميدان، وهنا واحد المدير من الموارد البشرية البارح ولا شي حاجة قال لي عندي واحد عون التنفيذ أحسن من واحد متصرف، أنا لا أطعن في كذا، ولكن كنعقول كلشي ياخذ حقو، "من يعمل مثقال ذرة خيراً يره"، كلشي، ما كاينش شي حاجة، يعني خاص يكون شي منطبق عدالي الذي يمكن أن ينصف الموظفين، مزيان.

نمشيو للتحث جينا وشدينا في 2010 قلنا أجيو نصلحو، أشنو صلحنا؟ وقفنا عباد الله، إجهازات، أجهزتم على المكتسبات السيد رئيس الحكومة، كحكومة، ماشي أنت كشخص، كحكومة، إذن أجهزتم ووقفتم وابقينا نسمعوا ضحايا النظامين الأساسيين، الزنزانة 9، الزنزانة 7، ما نعرف أش ذيك الشئ، لغة، قاموس كله إحباط، كله احتجاج، إذن وحتى واحد ما كيسمع اعلاش؟ لأن جينا وشدينا المحررين والتقنيين والتقنيين المساعدين والمحررين وضرينا عليهم السقف، قنبلة موقوتة، السيد رئيس الحكومة، ما يمكنش، ما يمكنش أنا نجي نحل المشاكل بتوقيف الترقيات والاجتهادات، هذالك التقني هو الذي يعمل في الأوراش الكبرى، هو الذي يهتم بهذه القضايا الكبرى، هو اللي كيقوم بزاف ديال الحوايج.

إذن، صحيح كمهندس لكن في مجاله تقني، صحيح كاين شي واحد يوظرو لكن خاصوشي واحد يدبروشي واحد ينفذ.

المشكل، السيد رئيس الحكومة، أنكم تعتقدون أن الأجور هي تكلفة وعبء وهذا خطأ. نمشيو لـ (SMIG) و (SMAG) ومن 26 أبريل احنا قلنا غنتوحدو؟ فوقاش غنتوحدو؟ أشنو خاصنا؟ حياط ومياط وشفاعة من قريش، لا، هاذي قرارات..

التاريخ إلى الآن، هناك رتوشات، إصلاحات جزئية، إلى غير ذلك، ولكن ليس إطلاقاً هناك إصلاح جذري روجع ذات يوم.

إذن نتفق على أن معدل الأجر هو 7500 مزيان، صالح ماشي مشكل، ولكنه يحمل إختلالات، إختلالات فوق الهرم لقمة الهرم وإختلالات في أسفل الهرم، في قمة الهرم نجد حتى 1976 أحدثت تعويضات ديال المصالح ورؤساء الأقسام 750 و1200 درهم.

وفي 1983 أحدثت تعويضات المدراء المركزيون وحددت في 23000، منذ 1983 يعني تنهضرو على 20 عام، 30 عام، إلى غير ذلك يعني ليس هناك إصلاحات.

تحت الهرم الأكثر شريحة العريضة والكبيرة ما بين 3000 درهم و4500 و5000 درهم، إذن هنا خصنا ناقشو هاذ الحجم الكبير اللي عندنا ما بين 3500، قلنا ملي تنمشي للفصل 26 ديال الوظيفة العمومية أجده يتحدث على التصنيف أو على تركيبة الأجر، هناك المرتب أو الراتب الأساسي زائد تعويضات المنح المباشرة، غير مباشرة، إلى غير ذلك، وكلها كتجبرها حتى هي ما تعرفش التطور منذ سنوات، تنمشي اشحال وهي هكذا، إلى امشيتي تشوف التعويض على الولادة تتجبر 3000 ريال، شي واحد ولد نقولويه هالك هاذ 3000 ريال، بمعنى ما ابقاش حتى شي حاجة ملاصقة مع الواقع.

السؤال الذي يجب أن نطرح في هاذ القمة أشنو المشكل كان؟ أن هاذ القمة التي يجب أن توظرو يجب أن تقدم أجوبة عن القضايا الكبرى وأن تدبر الأزمات هذه النخبة يجب أن تكون تتقاضى أجورا تتلاءم والمهام المنوطة بها.

ولهذا، القطاع الخاص يستقطب الكفاءات والأدمغة نحوه لأن عنده شروط العمل والأجور جد مرتفعة، وبالتالي لن تجدوا أبداً في الوظيفة العمومية إلا من كان مواطناً بامتياز وأبى إلا أن يخدم هذه الوظيفة العمومية.

ثم أتساءل بالمناسبة، السيد رئيس الحكومة، جئتم بقانون تنظيمي للمناصب العليا وداز عليه 5 سنين حبذا تكون شي اشويش ديال القانون التنظيمي ديال المناصب العليا، المهم خصو يجب أن يخضع للتقييم لأن لا يمكن تقييم (l'évaluation) هاذ التقييم والتقييم اللي ابغيتي، افهمتي، والتقييم يقوم الاعوجاج، إذن التقييم حين نواكب إذن اللي ابغيتي التقييم ولا التقييم اعلاش؟ نجد وزير قطاع هو المعني في هذا القطاع وهو الذي يختار لجنة لاختيار الكاتب العام أو مدير عام أو مدير مركزي، وفي الأخير بقدرة قادر نجد كل المختارين في أغلبية ساحقة حتى لا نعمم من مقربيه إما الإداريين أو الحزبيين، إلى غير ذلك.

نريد تقييماً أو تقويماً واعرضوه علينا وأشركونا في المؤسسة التشريعية، لأن ما يمكنش نبقاو نجيبو شي منظور وما نديرو لوش التقييم، نهبطو للتحث، جينا وحذفنا من السلم 1 حتى لـ 5 دون أي رؤية أي إستراتيجية لهاذوك اللي في 5 وفي 6 فين غادي يمشيو؟ يعني

السيد الرئيس:

السيدة المستشارة، انتهى الوقت الله يخليك، السيدة المستشارة، أعرف أن في جعبتك الكثير ولكن الوقت انتهى، ما عندي ما نديرلك.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد رئيس الحكومة،

ليست هناك عدالة أجرية وليس لكم تصور وخاصكم تجيبوا لنا الدراسة اللي دار الأستاذ عباس الفاسي وتجييبوا لنا المرسوم ديال التعويض عن.. اللي دار السي عباس الفاسي وخبعتوه لأن خلعكم.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا، الأستاذة، الأستاذة، صافي باراكا عليك.

في حدود ما تبقى من الوقت، أعطي الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

في الواقع فالوقت لا يساهم ولا يساعدنا على أن نتكلم على هذا الموضوع اللي هو في الواقع موضوع تقني فيما يخص هاذ الأجور.

تكلمتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، هناك إشكالية فيما يخص التوزيع العادل للأجور هذا رئيس الحكومة قالها، أن هناك إشكالية فيما يخص الأجور في المغرب، وعندما نتكلم على الأجور لابد أن نتكلم على المنظومة الأساسية اللي هي الوظيفة العمومية، فهاذ النظام الأساسي للوظيفة العمومية اللي كان في 1985 منذ بداية الاستقلال لم يطرأ عليه إلا تغييرات بسيطة وبسيطة جدا، هاذ التغييرات اللي تيطرؤوا عليه كلها عندها علاقة بين الحكومات السابقة والحكومة الحالية، ترى أن كتلة الأجور كبيرة جدا حيث انتقلت من 2008، مثلا في هاذ السنوات الأخيرة وصلنا 120 مليار درهم فيما يخص كتلة الأجور أي نسبة 11% وشي حاجة من الناتج الداخلي الخام.

إذن جميع التعديلات أو التوضيحات التي حاولت الحكومات أن تضع فيما يخص هاذ المنظومة تتجه إلى التقليل من هذا الحجم لأن تخلفات لأن بزاف الفلوس تيمشيوا لهاذ الموظفين، ولكن عندما نستقرئ في الواقع، الواقع الحالي ونقارن ما بين ما يجري في المغرب وما يجري في الدول المشابهة نرى أن نسبة تغطية الموظفين في المغرب

أقل بكثير بالنسب المتواجدة في عدد كبير من الدول بحال مصر بحال الدول ديال شمال إفريقيا والدول ديال الشرق الأوسط، أي النسبة ليست بكبيرة جدا، أي عدد الموظفين بالنسبة للسكان.. نعم؟ عندهم هما أكثر، هما عندهم أكثر ولكن النسبة بالنسبة لنا احنا فيما يخص النسبة ديال الكتلة كتلة الأجور احنا عندنا الموظفين قلال ولكن عندنا الكتلة كبيرة، هما عندهم الموظفين كثار ولكن عندهم الكتلة صغيرة، إذن هاذ الإشكاليات هي التي دفعت الحكومة إلى أن تبحث عن طرق معينة للدخل للتقليل من هاذ الكتلة.

إذن التعديلات اللي كانوا جاو أشنو؟ هما التعديلات اللي فهم إلى تذكرت مثلا التوظيف المباشر اللي جا ذوك الأيامات، التعديلات اللي فيها واحد العدد ديال الأنظمة الخاصة الأساسية الخاصة، تكلمتوا على 40 نظام خاص، كايين 70 تخلصت فيها.. صبحت 40 وهاذ 40 في أنظمة كلها نظام فيه إشكاليات كبيرة جدا، فيه إشكاليات فيما يخص التعويضات لأن هاذ العدد اللي تكلموا عليها الإخوان لأن هما عارفين عندنا نقابيين وأنت عندك، وحكومة فيها نقابي إذن فهو يمكن أن يساعد على بلورة لأنه عارف هاذ الإشكاليات أن يساعد على بلورة سياسة أجرية واضحة التي يجب أن يكون التوجه من هاذ السياسة الأجرية الواضحة هو المحافظة أولا على المحافظة على الطبقة الوسطى، ما بقاش تنحافظو عليها.

أن الآن هاذ السياسة الأجرية تنشوفو تنمشيو غادين وتنزلو الطبقة وتنصغروها والطبقة الوسطى هي صمام الأمان بالنسبة لبلادنا بالنسبة لجميع الدول، الدول اللي ما فيها طبقة وسطى واسعة فيها إشكالية كبيرة جدا.

كذلك إلى هزينا مثلا الموضوع ديال (les indices) ذوك الأرقام الاستدلالية، الرقم الاستدلالي في المغرب تيمشي لـ 153 حتى 1098 أنا اقريت البارح واحد التقرير ديال 2017 ديال المجلس الأعلى للحسابات قريت كامل إذن تيمشي من 153 حتى 1070 إذن هذا عدالة غير موجود هاذ العدالة، وهاذ (l'indice) هاذ الرقم الاستدلالي هاذ النقط لم يتم تغييرها منذ 1997 اشحال من عام هذا؟ لم يتم أي تغيير فيما يخص (les indices).

ثم كذلك عندما أدخلنا عدد كبير جدا من التعويضات على مستوى الأجر، أصبح هاذ (l'indice) لا قيمة له والتعويضات الأساسية اللي كتدار وتعاودات على السكن، علاش تدارت تعويضات على السكن؟ باش نحاولو ندفعو الناس باش يخدموا بعيد باش نشجعوهم، ولكن التعويض على السكن الآن بالنسبة للراتب الآن أصبح يساوي 0.62 ولا 1.2 بالنسبة للراتب، إذن ما بقاش كتلعب الدور الأساسي ديالها، إذن هاذوك التعويضات الكثيرة جدا.

ثم كذلك اللي تكلموا عليه الإخوان هو الفرق الشاسع اللي بين الحد الأدنى للأجور والحد الأقصى للأجور، لا يعقل واحد كيتخلص بوالو

تكلتم، السيد رئيس الحكومة، على أن الحكومة كتقوم بدور إيجابي في تطوير الحوار، نتمنى الواقع الآن كيبين لنا بأنه كايين إشكال، نتمناو السيد رئيس الحكومة أنكم تداركوه.

كتقولوا، السيد رئيس الحكومة، في جوابكم على أن نتائج ملموسة كتقبلوا على نتائج ملموسة مع انطلاق الحوار، نحن نتمنى أنه فعلا تكون نتائج ملموسة، وهاذ النتائج الملموسة ما يمكن تكون إلا في إطار حوار جدي حقيقي وشفاف وواضح وذو نتائج ملموسة.

كتكلموا، السيد رئيس الحكومة، على ارتفاع كتلة الأجور، بعض الإخوان سبقوني فهاذ المنصة تكلموا على الارتفاع ديال كتلة الأجور، كتلة الأجور ارتفاعها بالنسبة لماذا؟ واش بالنسبة للدخل، واش بالنسبة للميزانية ديال الدولة، احنا ملي كنتكلمو على ارتفاع كتلة الجور كلقاوا فعلا بأنه ملي كنعيسو العدد ديال الموظفين لا فالقطاع ديال التعليم ولا فالقطاع ديال الصحة ولا في قطاعات أخرى مقارنة مع عدد السكان، كلقاوا بأنه كايين دول فال مستوى ديالنا والوضع ديالها أحسن بكثير من الوضع ديالنا، ولكن مع ذلك كنتكلمو على ارتفاع كتلة الأجور، إذن ارتفاع كتلة الأجور هو بالنسبة للدخل الوطني اللي هو اللي خاصو يتحرك وليس المشكل في كتلة الأجور.

فيما يتعلق، السيد رئيس الحكومة، بالتفاوتات الوظيفية، أنا بعض الإخوان سبقوني هنا تكلموا على التفاوتات، راه عندنا جداول، السيد رئيس الحكومة، هاذ الجداول كتعطينا نفس الرقم الاستدلالي لمجموعة ديال الفئات، نفس الرقم الاستدلالي، والأجريترواح نقدر نقول لكم كيفوق ما بين أول أجر بلا ما نذكر الفئة ما بين أول أجر وأخر أجر كيمكن يوصل للضعف وهما عندهم نفس الرقم الاستدلالي، نفس السلم، اللي عندهم نفس الرتبة، ولكن يمكن موظف اللي كيشد الضعف تقريبا ديال موظف آخر وهما في نفس الوضعية.

ولذلك، السيد رئيس الحكومة، كنعبرو هاذي من الاختلالات ديال السياسة الأجرية والي احنا مستعدين بالطبع أننا نتعاونو عليها على تجاوزها.

عندنا كنتكلمو على المنظومة الأجرية، السيد رئيس الحكومة، هاذ المنظومة الأجرية اليوم، هاذي سنوات والحراك النقابي داخل الساحة الوطنية بمختلف فئاتها، ونقول لكم، السيد رئيس الحكومة، بأنه احنا عندنا في المغرب عندنا حركة نقابية مواطنة، حركة نقابية اللي كتحاول ما أمكن أن تصل إلى الحلول دون أن تكون هناك إنزلاقات، ولذلك خاصنا يكون واحد النوع من التعاون ما بين هاذ الحركة النقابية الوطنية وما بين الحكومة، السيد رئيس الحكومة، وإلا ملي كنتكلمو على إصلاح منظومة الأجور كنتكلمو عليها هاذي سنوات السيد رئيس الحكومة، سنوات قبلكم وقبل الحكومة السابقة، وبتكلم عن منظومة الأجور وبتكلم على النظام الأساسي للوظيفة العمومية وكنتكلمو على تجميع الأنظمة الأساسية من أجل الوصول إلى عدالة أجرية في البلاد.

وواحد كيتخلص بإمكانيات كبيرة جدا.

إذن هاذ السياسة اسمح لي، السيد الرئيس، هاذ السياسة الأجرية اللي ابغيناكم تديرها وتبنيوها إلى ما تبتاتش راه لا نعملكم المسؤولية، لأن تبينات منذ الاستقلال ببغيناكم تبنيوها ويكون الهدف ديالها هو التقليل من هاذ الأجور، فرنسا راه ما كاينش فرق كبير كتلقا 5000 درهم بين هاذي وهاذي ما كاينشاي 20 مرة ولا 30 مرة واحد كيقبض 30 مرة ولا 25 مرة ما يقبضه الآخر.

وبالتالي نتمنى أن تكون هاذ السياسة إن شاء الله وتجييها لينا وتتناقشو فيها وتمشي فهاذ الاتجاه اللي قلناه في أن تكون هناك عدالة فيما يخص هذا الموضوع.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السي تويزي.

أعطي الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على كل حال استمعنا بكل إمعان للجواب ديالكم السيد الوزير، وسنحاول أن نتفاعل معه في إطار مجموعة من النقاط التي طرحتها.

القضية الأولى أنكم السيد الوزير تقولون بأن الحكومة تأخذ بعين الاعتبار الحوار الاجتماعي، احنا كنعقولو هنا بأنه للأسف أن هاذ الحوار الاجتماعي مازال ما خدش الحق ديالو في الحكومة.

كنقولو بأن الحوار الاجتماعي مرعندنا لحد الآن لا زلنا ننتظر النتائج ديال الحوار الاجتماعي السابقة مع الحكومات السابقة ولحد الآن ما خدينهاش بعين الاعتبار.

كنقولو السيد رئيس الحكومة اليوم بعد مجيئكم لترأس هذه الحكومة كانت عندنا بعض اللقاءات، اللقاء الأول مرت عليه حوالي شهرين تلاقينا في اللقاء الثاني بقات الجلسة مفتوحة، إلى أنه مرت اليوم حوالي 3 أشهر ومرة أخرى غادي نمشيو نتلقاو فلقاءات آخرين، وكنقول القضايا اللي طرحتو، السيد رئيس الحكومة، قضايا متشابهة قوية كثيرة، قضايا مرتبطة بالسياسة الأجرية وبغيرها من القضايا، أعتقد بأنه الزمن النقابي والزمن الاجتماعي هومهم جدا وخاصو يدخل من ضمن الأولويات ديالكم، السيد الرئيس، باش ياخذ هاذ المجال هذا حقو.

ومنظومتنا الأجرية في الوظيفة العمومية والمرتبطة بالنظام الأساسي العام اللي وصل 60 عام تنتمي إلى زمن سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لم يعد قائما الآن وعبر 60 سنة الماضية لم تنجح بلادنا من خلال الرتوشات التي قامت بها في إخراج منظومة أجرية قادرة على أن تكون عادلة ومننتفية فيها التفاوتات.

إن هاذ النظام الحالي لا يمتلك قواعد داخلية ليكون ديناميا متحركا ومحفزا، بل هونظام مفتوح لكل التعديلات والإجراءات، مما جعل منه خلال عقود خلت مجالا للربيع السياسي والذاتي ومجالا للمحسوبة والزبونية بامتياز.

إنه نظام مفصول عن محيطه وعن المهام والأهداف التي وجدت الإدارة من أجل تحقيقها، مما كان له انعكاس وخيم على قدرة الإدارة على إنتاج القيمة المضافة وأن تكون في خدمة المرتفق وأن تسهل مهام الدولة ومهام التنمية.

إن نظام الأجور يكشف عن اختلالات عميقة داخل جسم الوظيفة العمومية، سواء من حيث التفاوتات الصارخة بين الفئات، بحيث تتجاوز الفروق بين الأجر الأدنى والأجر الأعلى عدة مرات إن لم نقل أكثر من 20 مرة، كما أن افتقاد المنظومة لشبكة المناصب بناء على نظام مرجعي للوظائف والكفاءات، يحدد بشكل واضح أن هذه الكفاءة تصلح في هذا المنصب يحد من فعاليتها.

وفي ظل غياب نظام حديث للتقييم يمكن من تحديد الأهداف ومستوى الإنجاز وغياب ربط بين ذلك وجزء متحرك من الأجر يدفع المنظومة ككل أن تكون ريعية كسولة، تواكلية وتنفلت من المحاسبة.

هذا الواقع يتعمق إذا انتقلنا إلى المؤسسات والمقاولات وشركات الدولة، إذ نجد أنفسنا أمام أرخبيل واسع من المنظومات الأجرية وفي كثير من الحالات لا نعثر على أي تشابه بين المنظومات، لكنها تتوحد على تبنى التفاوتات الأجرية بين الأجر الأدنى والأجر الأعلى، بحيث تصل بعض الأجور العليا إلى درجة السخرية من تعويضات الوزراء بمسؤولياتهم السياسية.

وفي إطار ادعاء مواكبة التطورات التدييرية الحديثة بارتباط مع الطلب على الكفاءات في سوق الشغل، تلجأ هذه المؤسسات العمومية والمقاولات العمومية وشركات الدولة إلى نظام التعاقد واستقطاب كفاءات بأجور مستفزة وأجور عينية متعددة ظاهرة وخفية، في القطاع الخاص وباستثناء تدخل السلطات العمومية من أجل تحديد الحد الأدنى للأجر فإن ما تبقى متروك للفوضى والأهواء الشخصية في تفاوتات أجرية لا حد لها وفي غياب كلي للعدالة الأجرية بحيث تعد المرأة العاملة أكبر ضحية لها، إضافة إلى الاختلال القائم بين القطاع الصناعي والقطاع الفلاحي.

السيد رئيس الحكومة، المتفق عليه أن أحسن سياسة أجرية هي تلك التي تستطيع الربط بين مصالح وأهداف العاملين وبين مصالح

مع كامل الأسف هاذ الشيء هذا، السيد رئيس الحكومة، لحد الآن ما كندلسوهش، ما كلقاوهش، لحد الآن مازال عبارة عن شعارات، وربما المجهودات اللي خاصها تبدل من طرفكم ومن طرف الحركة النقابية، من طرف الجميع، ربما مجهودات جبارة.

هاذ القضية ديال التعويض عن المناطق، السيد رئيس الحكومة، كنا تكلمنا سابقا قبل مجيئكم وقبل مجيء حتى الحكومة ديال السي عبد الإله ابن كيران، كنا تكلمنا على التعويض على المناطق النائية والصعبة، وتكلمنا على أنه الميزانية مرصودة منذ 2009، مع كامل الأسف الميزانية ترصدت منذ 2009 إلى غاية اليوم ما عرفناش هاذك الشيء هذالك فين وصل؟ وكانت لقاءات على مستوى الأقاليم، على مستوى العمالات، وعلى مستوى جميع الأطراف المعنية، ولكن مع ذلك، السيد رئيس الحكومة، لحد الآن مازال كندلقاوهش هاذ المشكل ديال التعويض على المناطق النائية والصعبة.

ولذلك، نقول للسيد رئيس الحكومة، نحن مستعدون للتعاون-لا أقول كنعابة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، وكمكون من مكونات الفريق ديال العدالة والتنمية-وإنما حسب علاقتنا مع باقي الإخوان النقابيين في النقابات الأخرى، كنعقول بأن الحركة النقابية اليوم هي مستعدة أن تتعاون معكم وتنتظر فقط أن تكون هناك أو يكون هناك حوار حقيقي لمحاولة الوصول إلى حل هذه الإشكالات ومعالجتها.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

قبل الموضوع أقول أن جرحا جديدا في الجسم المنهك لمدينة جردة ينضاف إلى الجروح السابقة، جرح الإغلاق، جرح الوعود المؤوودة، جرح عدم تفعيل توجهات صاحب الجلالة، جرح البارونات المتحكمة في رقاب الفقراء، وأفقطعها أن تتواطأ السلطات بعامل الإقليم والمنتخبين محليا ووطنيا على دفن الفقيرين ليلا تحت جناح الظلام، كأنهما إرهابيان أو مجرمان أو قاتلان. وهذا نتاج ديال المنظور التنموي لبلادنا والسياسة الأجرية جزء منه بطبيعة الحال، لأن الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لن يستقيم بكامل الأهداف المرجوة منه إذا لم تكن الأجور تندرج في تصور منسجم مع التصور الإصلاحي مادامت التنمية تعتمد في جانب منها على العنصر البشري الفاعل الأساس في أجرأة السياسات الاجتماعية.

غير ذلك من الحالات التي تسائلنا جميعاً، فدائرة الفقر تتسع ومعاناة المواطنين تتفاقم وصبر المغاربة قد ينفذ.

السيد رئيس الحكومة،

وأنا أستمع إليكم فاجأني حقا أنكم تتكلمون عن الزيادة في الحد الأدنى للأجور من 15% وهذا الزيادة في الأجور في الحد الأدنى للأجور ديال 15% لم تحدث منذ أكثر من ربع قرن، ما عرفت كيف تخونكم الأرقام وتقولوا بأنه في 2011 كانت 15%، وفي 2012 كانت 10%، اللي كان هو 10% ودارتها الحكومة بوحدها زادت 5% في يوليوز 2011 و5% في يوليوز 2012.

اليوم، هناك سياسة أجرية في المغرب، لكنها سياسة أجرية غير عادلة تساهم في تعميق الفوارق ما بين الأجور العليا والأجور الدنيا، ما بين القطاع الخاص والقطاع العام وحتى في داخل القطاع الخاص وما بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى، وحتى داخل نفس الفئات من الوظيفة العمومية هناك فوارق في الأجور أفقياً ما بين الفئات.

السيد رئيس الحكومة،

الحد الأدنى للأجور سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص لا يمكن من توفير الحد الأدنى للعيش الكريم، ناهيك على أن الفرق موجود ما بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى يعتبر وصمة عار في المغرب. من العار أنه من 2011 تم الاتفاق على المساواة ما بين الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي، ولكن لحد الساعة ما زال ما تفعّلش، كيف يمكن لواحد في القطاع الفلاحي وهو يتقاضى 69 درهم أنه يعيش اليوم، 69 درهم في اليوم ما يمكنه توفيره حتى الماكلة، حتى ما ياكل ما يمكنه توفيرها له، عاد نشوفو الصحة، عاد نشوفو التعليم، عاد نشوفو واحد العدد ديال المتطلبات النقل السكن إلى غير ذلك، فيالي حسبنا غير 10 دراهم في الفطور و10 دراهم فطور ما يمكنه تفضّر عائلة ديال 4 أشخاص وحسبنا 30 درهم في الغذاء و30 درهم في العشاء ها هي 70 درهم، وهذا راه الحد الأدنى للعيش يعني اللي غادي يتغذى ب30 درهم شحال تتدير الخضرة دابا؟ مطيشة تتدير 15 درهم، بطاطا تتدير 5 دراهم وهي الأرخص في الخضرة، البصلة تتدير 7 دراهم، 9 دراهم، الجلبانة 15 درهم إلى غير ذلك، بمعنى أنه لا يمكن العيش بالحد الأدنى للأجور.

أما فيما يتعلق بالوظيفة العمومية فهناك عدة اختلالات، على رأسها تضخم التعويضات على حساب الراتب الأساسي وتعدد الأنظمة الأساسية والفرق ما بين التمايز، ذلك الشيء اللي ما ابغاش يقول السي الحلوطي إلى اخذينا متصرف بالسلم 11، 336 في الرقم الاستدلالي بحالو بحال فئات أخرى كايين الفرق ديال 2500 درهم ما بين نفس الموظفين في نفس الإطار.

لذلك، فالمطلوب اليوم، السيد رئيس الحكومة، هو تقليص هذه

وأهداف الإدارة أو المؤسسة أو الشركة بمنطق رابع رابع.

لذلك، فإننا ندعو الحكومة في إطار المقاربة الجديدة التي تعتمز من خلالها إصلاح النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية أن تؤمن بأن هذا الإصلاح لا يمكن أن ينجح دون ربطه بإقرار سياسة أجرية عادلة ومنتجة ونظام أجور بالوظيفة العمومية قادر على أن يجعل الموظفين مؤهلين ومحفيزين من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من وراء الإصلاح.

إن الضرورة تقتضي أن تتفاعل مع ما يجري من حولنا مما يحتم علينا في إطار إصلاح منظومة الأجور إلى إحداث الأجر القار والأجر المتغير وهذا الأخير هو الذي يخلق الفعالية والاجتهاد.

وكذلك للأجر المباشر الأجر غير المباشر وإقرار العدالة الأجرية من خلال القضاء على التفاوتات الصارخة بين الفئات داخل منظومة الوظيفة العمومية والمؤسسات والمقاولات العمومية وتوحيد الإطار العام للأجور بالنسبة للمؤسسات والمقاولات العمومية وشركات الدولة وإلغاء الحيف القائم بين النساء والرجال وبين المجال الصناعية والفلاحي في القطاع الخاص وكذا إقرار نظام للتقييم محفز وقادر على خلق التنافسية وتحقيق الأهداف والعدالة بين العاملين، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأعطي الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نزيد لك بغيتي شحال؟ الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة،

قبل الحديث على السياسة الأجرية، لابد أن نتحدث عن ما أجر لهم ولا دخل لهم. لا نفوتنا الفرصة أننا نتكلمو على المواطنين الذين يعيشون الفقر والذين يبحثون عن لقمة العيش ممرغة في التراب ويقضون نحبهم نحوها، سواء في سيدي بولعلام، أو مخضبة برماد الفحم بجرادة قبل يومين، من المؤسف حقا ومن المفجع أنه في ظرف شهر أو شهرين 3 أيام يكون عندنا وفيات ديال مواطنين من أجل السعي نحو لقمة العيش.

إنما يحدث اليوم وقبله ما حدث في الحسيمة في الريف وقبلهم في القنيطرة، مي فتيحة التي أحرقت نفسها من أجل لقمة العيش إلى

لابد من إصلاح عميق للوظيفة العمومية، عميق حتى منطلق ديال الحوار الاجتماعي وأنا بعض الإخوة قالوا أمور ماشي دقيقة، دبا الأجور ديال القطاع الخاص بلا ما تتدخل الحكومة أنت عيط غير على (CGEM) وجلسوا واتفقوا ما تحتاجش كاع، ياك درنا دبا الاتفاقيات الجماعية تتطور، الاتفاقيات الجماعية بمعنى اتفاقيات على مستوى معمل على مستوى منطقة إلى آخره، كتحل إشكالية، كيتفقو الناس على السلم الاجتماعي واحد التفاهمات على الشغيلة وأرباب العمل على مدى سنوات معينة سنة 2 أو 3 سنوات، وراهم متفاهمين وغاديين، ما محتاجينش كاع الحكومة إذا جيتي في الحوار الاجتماعي، الحكومة تتدخل إذا كان مشاكل إذا يمكن شي حاجة، ولكن رغم ذلك تدخلنا في الحوار الاجتماعي، وراه بلا ما نهضرو أشنوقع في الحوار الاجتماعي الأخير.

فلذلك، الحكومة هي داعمة، اتفقوا الشغيلة مع النقابات ما نزيدوهم غير الخير، ما اتفقوش نحاولو ما أمكن نديرو واحد الدور إيجابى، ولكن ما تطلبوش مني في 6 أشهر 7 أشهر ندير ذلك الشي اللي ما دارتش الحكومات السابقة في 5 سنين 10 سنين، لابد نجيو راه احنا غاديين وكنمشيو، ما يمكنش قانون المالية الأول خاص ذلك الشي نخبعوه للحوار والاتفاق، ولذلك أنا ما بغيتش في قانون المالية ندير إجراءات ونمشيو بحال إذا ما درنا والو ونرجعو لنقطة الصفر في الحوار لا يمكن، بغينا نديرو حوار مؤسس وغادي نديرو فيه التزامات متبادلة لجميع الالتزامات ماشي فقط الدولة ولا الحكومة، كلشي عندو التزامات، هذا ورش ديالنا، هذا الوطن ديالنا، كلنا خاصنا نبنيوه، كلنا خاصنا نخدموليه ونضحوليه.

بعض الأرقام تقدمت فيها اشوية ديال.. تحتاج إلى تدقيقات فقط: أولاً، المتوسط ديال الأجور في المغرب على الأقل في الوظيفة العمومية، عرف واحد التطور يمكن يوصل تقريبا على مدى أقل من 10 سنوات ولا على مدى 15 سنة، إلى ما يقرب من الضعف، لأنه مشى سنة 2003، من 4670 درهم هذا متوسط الأجور، 4670 درهم ليصل اليوم إلى سنة 2017 ليصل إلى 7600 درهم.

وماشي صحيح أن السلالم الدنيا 5-6-7 هما اللي عندهم الأكثرية، بالعكس السلالم من 10-11 وما فوق هما اللي عندهم يعني خارج السلم كيشكلوا 70%، السلم 10، السلم 11، خارج السلم 70%، بينما السلمين 5-6 يلاه كيشكلوا واحد 13% تقريبا، معنى ذلك التركيبة ديال الأجور في الوظيفة العمومية هو أكثر متوسطة وعالية أكثر منها متدنية، لأن السلم 5 و6 في الغالب كيكون عندهم 4000 درهم فما فوق 4400 درهم، وبعد الزيادة في الحد الأدنى الأجر 3000 درهم بعد الزيادة ارتفع هذالك المتوسط ديال الأجر قليلا.

وبالمناسبة الأجور ليست جامدة، هي في الحقيقة ما كاينش زيادات في الراتب الأسامي ولكن نتيجة الترقيات كاين واحد الحركية غير كافية

الفوارق ما بين الأجور العليا والدنيا، مما يستلزم إصلاحا جذريا للسياسة الأجرية وتفعيل السلم المتحرك للأجور والأسعار.

كل هذا لن يتأتى إلا بفتح حوار جدي جاد ومسؤول يفضي إلى تعاقبات، انتوما تتقولوا، السيد رئيس الحكومة، يلاه غادي نديرو الحوار، الحوار يجب أن يفضي إلى تعاقبات وقبل المصادقة على قانون المالية.

أستسمح السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة للتعبير على الردود.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين.

غير نكونوا منصفين، أولا كما قلتوا القانون ديال الوظيفة العمومية توضع في 1958، تدارت عليها 13 تعديل جزئي، أنا قلت خاصنا نديرو تعديل جذري وإلا ما غادي نديرو والو، صافي فتحنا هذا الورش قلنا غادي نفتحوه كاين دراسة تدارت، نتائج الدراسة وخلاصات، كاين الوزارة تشتغل غادي نفتحو حوار مع القطاعات المعنية وغادي نجيو، إذن دبا اتفقنا، التشخيص راه كاين، التشخيص أنا علاش بديت بالتقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات باش التشخيص مشترك، واضح، وهذا إرث ديال عقود من الزمن.

الأخت خديجة قالت لك، القمة يجب أن تتلقى أجور تليق بالمهام، شي وحدين آخرين قال لك خاصك تنقص لهم، الله يرحم باكم تفاهموا أنتوما بعدا النقابات ومن بعد احنا نشوفو، لأن هذه التعويضات اللي كتدار الآن هاذي 25 سنة على الأقل، التعويضات ديال الموظفين بالوظائف العليا، تسمى الوظيفة العمومية العليا فهمتيني؟ هذه التعويضات 25 سنة، الحكومة السابقة لقاتها، اللي قبل منها لقاتها، احنا لقيناها، احنا ما عندناش دبا فكرة باش نزيدو فيها، ولكن قلنا غادي نصلحو منظومة الوظيفة العمومية، وذيك الساعة نديرو تركيبة جديدة للأجر وللتعويضات وإلى آخره وفق حوار، احنا غادي نمشيو فيه بشوية بشوية، وخاصكم تعرفوا الإصلاحات الكبرى راه صعب حكومة تدير 5 إصلاحات كبرى مرة واحدة، كتدير وحدة كينوض عليها الصداق، راه ما عندك ما تدير، وإلا غادي تخلي هكذا كما درتي وتمشي، وتقول أنا اللهم نسلك ما نمسوش حتى واحد ما يصدعني واللي يغوت شوية نقول له ذلك الشي ورتتو حتى يجي الآخر ويصلح، احنا ما عندناش هذا المنطق ما غنديرو هوش، ولكن ما غنديروش إصلاح إلا بعد تفكير وتساور، هذا هو المهم.

الاستثمار ديالو هو.

لكن كما قلت منذ قليل كايين آليات أخرى لدعم الدخل من غير هاذ التوسيع ديال التغطية الصحية وإدخال التغطية الصحية للوالدين وتوسيع التغطية الصحية للقطاع الخاص، راه هو من بين تحسين الدخل، لأن كتلقا واحد الموظف كيعيش أيضا ولا كيجاول ما أمكن يساعد عدد من الناس من العائلة ديالو اللي وخا عندهم عمل، ولكن عندهم أجر محدود وما عندهم ش التغطية الصحية لأنه عمل حر كيتكرفص معهم، فإلى وسعنا هاذ التغطية الصحية وشملت 4 مليون و400 اللي قلنا اللي هما كتعنهم مباشرة إلى 10 مليون إلى زدنا ذوي الحقوق، راه غادي نطورو المدخول ونحسنو المدخول ديال عدد من الأسر، وبالتالي نخففو حتى على هاذ الموظفين والشغيلة اللي عندهم مدخول محدود واللي نتيجة التكافل العائلي اللي الحمد لله باقي واحد القيمة عندنا كمغاربة ذاك الشي كيضغط عليهم.

فهاذ الإصلاحات في الحقيقة راه فين ما درتي شي إصلاح راه هو في نهاية المطاف يصب في تحسين القدرة ديال المواطنين الشرائية وقدرة العيش وكيحسن نمط العيش ديالهم وأيضا حتى الخدمات الأخرى، إلى ركزنا على التعليم واستطعنا نحسنو جودة التعليم فهذا أيضا دعم للمواطنين، إلى حسنا جودة الخدمات الصحية في المستشفيات وفي المراكز الصحية العمومية غادي يكون حتى هو دعم.

واحنا غادي نعملو في هاذ المسارات كلها باش يمكن تكون هاذ الشبكة من الخدمات الاجتماعية دعم للمواطن وتحسن معيشته وحياته، ونتمناو الله سبحانه وتعالى يجيبنا في الصواب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، أشكر السيدات والسادة المستشارين، وكذلك السيدة والسادة الوزراء.

رفعت الجلسة.

في الأجور، ولكن موجودة، وهو الذي أدى إلى الارتفاع الكبير في كتلة الأجور، لأن في 2007 كانت 66 مليار أصبحت في 2017، 106 مليار غير كتلة الأجور بلا الالتزامات الاجتماعية والمساهمة ديال الدولة في صندوق التقاعد، وإلى زدناهم غادي نوصلو تقريبا 140 مليار، بمعنى أنه راه واحد الجزء كبير من الميزانية كنبغيو نديرو الاستثمار اللي كتلة الأجور مقلقة، ماشي مقلقة، المهم خاصنا نرشدوها أكثر ونشوفو كيفاش تكون داخلة في واحد المنظور تنموي، واحد المنظور إنجازي، واحد المنظور إنتاجي، أكثر وهاذ الشي ما يكون إلا بمراجعة عميقة وجدريه لنظام الوظيفة العمومية، وإلى ما راجعنا هاش كل الإجراءات الجزئية اللي غادي نديرو غادي نبدو دورو في الحلقة المفرغة، وهاذ الشي واضح جدا، وهو اللي انتقدتوه أنتما نيت، غير احنا اللي بغينا كيفاش نديرو نسرعو بهاذ الإصلاح، ما يقاش سنوات أخرى ونحن كنشوفو فيه وكندوروه.

احنا كنديرو جهدنا، عندنا إصلاحات كبرى، راه اليوم حضرت على ميثاق اللاتمرکز، هذا واحد الميثاق أنتظر منذ عقد ونصف من الزمن 17 عام ولا 18 عام، وإن شاء الله غادي نخرجوه، وهناك مشاريع أخرى انتظرت عقود وستخرج، بلا ما نقولها دبا ولكن إلى قربت راه غادي نقولها وغادي أسمو، لأن احنا كنجاولو ما أمكن جهدنا باش نخرجوها، وهاذا القانون ديال إصلاح الوظيفة العمومية سنحاول أن نخرجه من المرحلة الأولى للإعداد باش ندخلو مرحلة التشاور بين الإدارات وبين الشركاء، عاد نستأشرو مع النقابات بطبيعة الحال، مختلف الشركاء الاقتصاديين أيضا حتى هما، ثم من بعد أنذاك غادي يخرج للاستشارة العمومية إن شاء الله، إذن حنا على موعد مع هاذ الإصلاح، وكنظن بأنه غادي يساهم في إصلاح الكتلة الأجرية.

صحيح أنه إلى شفتنا الناس اللي كيتخلصوا أقل في الحد الأدنى، كيتخلصوا الحد الأدنى من الأجر هذا ما كافيش للعيش ديال المواطن، أنا متفق معكم جميعا، وما نكرهوش احنا نرفعو هاذ الحد الأدنى من الأجر، ولكن هو كيخضع لعدد من... ما يمكنش احنا نفرضو على القطاع الخاص هاذ الرفع، وخا هذيك 5%، 10% تدارت بصعوبة، لأن حتى هو كيشوف إشكالات أخرى اللي هي كلفة الإنتاج إلى آخره وكلفة